جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في التقعيد النحوي
كتاب سيبويه أنموذجاً

باسم يونس البديرات

رسالة
مقدمة إلى
عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2004

٠٦٢٢٢٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة مؤته

مؤتة

عمادة الدراسات العليا

إجازة رسائل جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب باسم يونس البديرات والموسومة بـــ:

"تعدد رواية الشاهد الشعري واثره في التقعيد النحوي".

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

<u>القسم : اللغة العربية وآدابها</u>

الاسم	التوقيع	التاريخ	
أ.د علي الهروط		٢٠٠٤/٥/٦	مشرفا
أ.د. محمد حسن عواد		٢٠٠٤/٥/٦	عضوا
أ.د. زهير المنصور		٢٠٠٤/٥/٦	عضوا

عميد الدراسات العليا

د.ذياب البداينـــة

الإهداء

إلـــى روح أبـــي فـــي تربته الطاهرة وفاءً وعرفاناً، إلى أمي الحنون برّاً وإحســـاناً، إلـــى أخواني وأخواتي صفحةً وعنواناً، إلى رفيقة درب المستقبل شوقاً وسلواناً، إليهم جميعاً أهدي هذا العمل.

باسم البديرات

الشكر والتقدير

أتوجّه بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي الدكتور علي الهـروط الذي لـم يـبخل علـيَّ بوقته وجهده في متابعة فصول الرسالة جزءاً جزءاً، فله منّي جزيل الشكر والامتنان. وجزاه الله عنّي خير الجزاء .

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى عضوي لجنة المناقشة الأكرمين: الأستاذ الدكـتور محمد حسن عواد، والأستاذ الدكتور زهير المنصور، على تفضلهم بقبول مناقشـة رسالتي هذه وتحملهم عناء القراءة والمتابعة،والله أسألُ أنْ يجزيهم خيراً، وإنّي لأعاهدهم أنْ أفيد من ملحوظاتهم وتوجيهاتهم القيمة، وهم ممن عُرفوا بباعهم الطويل في الدّراسات اللغويّة.

باسم البديرات

فهرس المحتويات

الملخص

تعدد رواية الشاهد الشعري وأثره في التقعيد النحوي، كتاب سيبويه أنموذجاً

باسم البديرات

جامعة مؤتة، 2004

لقد جاءت دراستي الموسومة بـ" تعددِ روايةِ الشاهدِ الشعري وأثرِهِ في التقعيدِ النحويِّ ، كتاب سيبويه أنموذجاً " فقد جاءتْ في تمهيدٍ و ثلاثةِ فصولٍ وخاتِمَةٍ ، عرضتُ في أثناءِ التمهيدِ معنى الشاهدِ على المستويين : اللغويِّ والاصطلاحيِّ محاولاً الخروجَ بمعنًى موحّدٍ عندَ العلماءِ لهذا المصطلحِ ، وعرضتُ فيه كذلك أهميةَ الشاهدِ الشعريِّ ـ موضوعَ الدراسةِ ـ في الدراساتِ اللُّغويةِ ، وبينتُ فيه أيضاً الأسسَ التي وضِعَتْ لجمعِ اللغةِ من أفواهِ العربِ ، والمتمثلةِ بالقيودِ الزمانيةِ والمكانيةِ .

أمَّا الفصل الأولُ : فتناولتُ فيه مفهومَ الروايةِ وأثرَها في توجيهِ الشاهدِ الشعريِّ عارضاً في أثناءِ ذلك أسبابَ تعدد الروايةِ في الشاهدِ الشعريِّ الواحدِ ، بالإضافةِ إلى قضيةِ جوازِ الاستشهادِ بالشاهدِ الشعريِّ متعددِ الروايةِ .

أمَّا الفصل الثاني : فقد تتبعتُ فيه الشاهدَ الشعريَّ متعددَ الروايةِ في كتابِ سيبويهِ أولاً ومن ثمَّ في كتبِ اللغةِ الآخرى ، محاولاً المقارنة بين رواية الشاهد في كتاب سيبويه وفي الكُتُبِ آنفةِ الذكرِ . وقد قسَّمتُ هذا البابَ على قسمين: الأولِ منهما يحتوي الأبياتَ التي رُويت بروايتين (النصبِ والجرِ ، الرفعِ والجرِ ، الرفعِ والنصبِ ، الجزمِ والرفعِ أو النصبِ ، ما روي بكسرِ همزةِ إنَّ وفتحها ، ما روي بروايتين ـ وخصَّهُ سيبويه ـ في بابِ الضرّورةِ الشعريةِ) .

والثاني منهما : يحتوي الأبياتَ التي رُويتْ بثلاثِ رواياتٍ (الرفعِ والنصبِ والجرِ) .

أمَّا الفصل الثالثُ فقد درستُ فيه القواعدَ النحويةَ التي تشكلتْ بناءً على تعددِ الروايةِ في موطنِ الشاهدِ في البيتِ الواحدِ .

أمّـا الخاتمــةُ فقــدْ عرضتُ فيها أهمَّ النتائجِ التي توصلتْ الرسالةُ إليها ، ويمكنُ إيجازُها بما يلي :

الأولى : تباينتْ أسبابُ تعددِ الروايةِ في الشاهدِ الشعريِّ في البيتِ الواحدِ ، فمــنها مــا يعــودُ إلـــى رواةِ الشعرِ ، ومنها ما يعود إلى الشاعرِ نفسِه من خلالِ الاخــتلافِ في إنشادِ الشعرِ في كلِّ مرةٍ ، ومنها ما يعودُ إلى اختلافِ اللهجاتِ عندَ العربِ ، ومنها ما يعودُ إلى النحاةِ ـــ في بعض الأحيان ـــ لتتناسبَ الروايةُ مع ما ذهــبُوا إليهِ منْ أحكامٍ في اللغةِ . فقد كان للحكم المسبق أثرٌ في توجيه الرواية في الشاهدِ الشعري في البيتِ الواحدِ.

الثانــيةُ : لم تقتصرْ ظاهرةُ تعددِ روايةِ الشاهدِ الشعريِّ في البيتِ الواحدِ على كتابِ سيبويهِ وحدَهُ ، وإنَّما انتشرتْ عندَ بعضِ اللُّغويين . كالمبرِّدِ في كاملِه ومُقْتَضَبِه .

الثالـثةُ : اختلافُ روايةِ بعضِ الشواهدِ في بعضِ الدواوينِ وكُتُبِ اللغةِ من جهةٍ وبــين مــا يــرويهِ سيبويهِ في الكتابِ من جهةٍ أخرى . فكانتْ هذه الرواياتُ تنفي الشاهدَ الذي ذهبَ إليهِ سيبويهِ في بعضِ الأحيانِ .

الــرابعة : أشارَ سيبويهِ في معظمِ الشواهدِ التي رويتْ بأكثرَ من روايةٍ إلى أنَّها سُـمعتْ عــن العــربِ ولم يُحددْ الجهةَ التي سَمِعَ منها ـــ في بعضِ الأحيانِ ـــ . وهــنالكَ خــلافٌ في نسبةِ بعضِ الأبياتِ التي رويتْ بأكثرَ من روايةٍ في الكتابِ ، وبعضُها لم يُعرفْ قائلُها . وهذا مدعاةٌ للشكِّ في صحةِ مثلِ هذهِ الشَّواهدِ .

الخامسة : نَحَتْ الرواياتُ المتعددةُ في موطنِ الشاهدِ الشعري في ثلاثةِ مناحٍ :

المنحى الأول: تركَّزَ في كثرةِ الخلافاتِ والوجوهِ الإعرابيةِ في موطنِ الشاهدِ.

والمنحــى الثانـــي: ولادةُ قواعدَ جديدةٍ لا ضرورةَ لها متمثلةً في قواعدِ التوهمِ بأشكالِها المختلفةِ .

والمنحــى الثالث : تأصلُ قواعدَ جدّيدةٍ لم تكنْ موجودةً لولا هذا التعددُ في روايةِ موطنِ الشاهدِ.

Abstract

The Diversity of Narrating Poetry References and its Effect on Forming Syntactic Rules: Sibawaih's Book as a Model

Basem Yunes Al-Bdayrat

Mu'tah University, 2004

This study " The Diversity of Narrating Poetry References and its Effect on Forming Syntactic Rules: Sibawaih's Book as a Model" consists of a preface, three chapters and a conclusion. The preface introduces the meaning of poetry references trying to come up with one definition for the term. It also introduces the importance of poetry references -the topic of my study- in the study of language, and it shows the principles for collecting the language from the mouths of the Arabs.

The second chapter introduces the meaning of narration and its impact on poetry references explicating the reasons behind the different narrations of poetry references. It also addresses the legitimacy of quoting poetry references that have more than one narration.

In the second chapter, I trace the different narrations of poetry references in Sibawaih's book and in other books of language, and I compare between these different narrations. This chapter is divided into two sections. The first section contains poetry references that have two narrations (the accusative and the genitive, the nominative and the genitive, the nominative and the accusative, the apocopate and the nominative or the accusative, what has been narrated with the vowel "i" or the vowel "a" on the glottal stop of "?anna", and what has two narrations and Sibawaih attributed to the necessity of forming good poems .

The second chapter contains poetry verses that have three narrations. In chapter number three, I investigate the syntactic rules that have been formed because of the different narrations of poetry references.

The conclusion contains the most important results of the study which can be summarized as follows:

1- There are many reasons behind the different narrations of poetry references. Some of these reasons relate to the poet himself, some relate to the differences between Arabic dialects, and others relate to the syntacticians themselves.

2- The phenomenon of the different narrations of poetry references is evident not only in Sibawaih's book, but also it extends to other books of language.

3- There are differences between the narration of some poetry references in some collections of poems (Al-Dwaween) and

some books of language and their narration in Sibawaih's book.

4- Sibawaih mentioned that most of the poetry references that have more than one narration have been said by the Arabs, but he did not mention the source of these poetry references.

5- The result of having different narrations of poetry references have been of three kinds:

a- The controversy among linguists as to the correct narration of poetry references.

b- Coming up with new superfluous rules such as the rules of (Al-Tuahum)

c- Coming up with new syntactic rules that would not exist without theses different narrations of poetry references.

الفصل الأول

معنى الشاهد

1.1 مقدّمة :

في بداية دراستي لمرحلة الماجستير اطّلعت في الجامعة الأردنية على دراسة بعنوان: " أثر النظريّة النحويّة في رواية الشواهد الشعريّة "، فثبتت الفكرة في ذاكرتي، ولكنني تصورت الموضوع إذا ما اقتصر على كتاب معيّن ككتاب سيبويه فإنّه يكون أكثر دقةً وتفصيلاً، وقد كان للأستاذ الدكتور علي الهروط كذلك دورٌ بارزٌ في اختيار موضوع الدراسة، وذلك من خلال إشاراته المستمرة إلى كتاب سيبويه وما له من أثر في الدراسات اللغوية، فهو من الكتب التي لا يمكن أن تتوقف الدراسة فيها عند حدٍّ معيّن، بالإضافة ما للشعر من دور بارز في بناء قواعد اللغة التي استقرأها اللغويّون من كلام العرب، غير أنَّ قضية الاستشهاد بالشعر أخذتْ أبعاداً أخرى، منها اختلاف الرواية في الأبيات الشعريّة في كتاب سيبويه بشكلٍ خاص وفي كتب اللغة الأخرى بشكلٍ عام، فالناظر في كتاب سيبويه يلاحظ أنّه يلجأ في بعض الأحيان إلى رواية البيت الواحد بأكثر من رواية وفي معظمها لا يحدد الجهة التي يروي عنها، وفي بعض الأحيان يلجأ إلى رواية الأبيات بالقياس على رواياتٍ أخرى سمعها عن العرب في أبيات أخرى، وبناءً على ذلك أثيرت بعض القضايا المتعلقة بذلك: منها جواز الاحتجاج بالروايات المتعددة في البيت الشعري الواحد أو عدم الجواز، فكان لا بدَّ من الوقوف عند هذه الظاهرة وبيان أسبابها، ومن ثمَّ بيان النتائج التي تمخّضتْ عنها ، فمن هنا جاءت دراستي للشواهد متعددة الرواية في كتاب سيبويه .

وتتضمن دراستي الموسومة بـ " تعدد رواية الشاهد الشعريّ وأثره في التقعيد النحوي ، كتاب سيبويه أنموذجاً " ثلاثة فصول وتمهيداً، متخذاً من الوصف والتحليل منهجاً للدراسة . فعرضت في أثناء التمهيد معنى الشاهد الشعري على المستويين: اللغويّ والاصطلاحي، محاولاً الخروج بمعنى موحّد عند العلماء لهذا المصطلح، ودرست فيه كذلك أهميّة الشاهد الشعري ــ موضوع الدراسة ــ في

الدراسات اللغويّة. وطرحت فيه كذلك الأسس التي وضعت لجمع اللغة من أفواه العرب والمتمثلة بالقيود الزمانية والمكانية .

أمّا الفصل الأوّل من الدراسة فقد تناولتُ فيه مفهوم الرواية وأثرها في توجيه الشاهد الشعري، عارضاً في أثناء ذلك أسباب تعدد الرواية في الشاهد الشعري الواحد بالإضافة إلى قضية جواز الاستشهاد بالشاهد الشعري متعدد الرواية، وطرحتُ آراء العلماء في هذه القضية . وعرّجت على قضية اتّهام سيبويه بالاستشهاد بشعر بشار.

أمّا الفصل الثاني فقد درستُ فيه الشواهد التي رويت في كتاب سيبويه بأكثر من رواية مقسّمة على أجزاء : الأول منها الأبيات التي رويت بروايتين، وجعلته كذلك في أقسام : قسم فيه الأبيات التي رويت بروايتي النصب والرفع، وقسم فيه الأبيات التي رويت بروايتي الجرّ والنصب ، وقسم فيه الأبيات التي رويت بروايتي النصب والجر ، وقسم فيه الأبيات التي رويت بروايتي الرفع و الجرّ، ومن ثمّ الأبيات التي رويت بأكثر من رواية في باب كسر همزة إنَّ وفتحها، والأبيات التي رويت بروايتي الجزم و النصب أو الرفع، ودرست فيه كذلك الأبيات التي رويت بروايتين والتي خصّها سيبويه بباب الضرورة الشعرية، وقد بدأتُ بتعريف الضرورة عند العلماء ومن ثمَّ عرض الأبيات التي رويت بروايتين في هذا الباب .

أمّا الجزء الثاني منه فقد درست فيه الأبيات التي رويت بثلاث روايات " الرفع والنصب والجرّ " . ووجدتُ أنَّ عدد الأبيات ــ التي رويت بأكثر من رواية في كتاب سيبويه ــ أربعة وثمانون بيتاً، وقد حاولت أنْ أتتبع الشاهد الشعري الواحد ـــ الذي روي بأكثر من رواية ــ في الدواوين الشعرية أوّلاً إنْ وجدتْ ومن ثمّ في كتب اللغة والأدب من جهة أخرى، محاولاً نسبة بعض الشواهد التي لم تنسب في الكتاب. وكنتُ أشير إلى رواية الديوان إنْ وجدتْ مبيناً التشابه بينها وبين رواية سيبويه أو الاختلاف في بعض الأحيان. وأشير كذلك إلى موطن الشاهد النحوي في كل رواية.

أمّـــا الفصل الثالث فقد درست فيه القواعد النحويّة التي تشكّلت بناءً على تعدد الــرواية في موطن الشاهد في البيت الواحد، وعرضتُ آراء العلماء في كلٍّ رواية، وإذا وجــدتُ روايـــةً أخــرى في الديوان أو في أي كتاب آخر أشير إليها إذا كانت مخالفـــةً لرواية سيبويه، وعلى ذلك أقول لا شاهد في البيت على هذه الرواية. وكنتُ أرجِّــح روايـــة على أخرى معتمداً على ما يقتضيه الموقف النحوي من جهة وعلى آراء العلمـــاء من جهة أخرى . وتبين لي من خلال الدراسة أنَّ هنالك مجموعة من القــواعد التي وجدتْ بناءً على تعدد رواية موطن الشاهد النحوي في البيت الواحد ، ففي حال غياب بعض هذه الروايات التي ذُكرتْ في كتاب سيبويه سيترتب على ذلك غياب لبعض القواعد التي أثبتتْ من خلال تعدد رواية الشاهد الواحد .

وختمتُ هذه الدراسة بذكر مجموعة من النتائج التي استطعت التوصل إليها في أثناء البحث بالإضافة إلى ملخص باللغتين: العربية والإنجليزية .

وقــد اعــتمدت في دراستي ــ في البداية ــ على كتاب سيبويه ــ طبعة عبد الســلام هــارون ــ ومــن ثمَّ على الكتب التي تناولت دراسة الشواهد الشعريّة في الكــتاب ، وفــي مقدمتها شروح الكتاب : " شرح أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت 338هـــ)، وشــرح أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت 385هــ)، وتفســير عــيون كتاب سيبويه للقرطبي (401هــ)،و شرح أبي الحجاج يوسف بن ســليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمــري (ت476هــ) ". وبعض كتب اللغة القديمـــة مــثــل : المقتضــــب للمبــرد، والكامل للمبرد، والخصائص لابن جني، وخــزانة الأدب للــبغدادي، والإنصاف للأنباري ، وغيرها من كتب اللغة القديمة . وبعــض الدراســات الحديــثة مثل: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه لخديجة الحديثـــي،و شــواهد الشعر في كتاب سيبويه خالد جمعة، وغيرهما من الكتب التي استعنت بها في هذه الدراسة .

وأخيراً فإنْ أصبتُ فبتوفيقٍ من الله عزَّ وجل، وإنْ أخطأت فمن نفسي . والله ولي التوفيق .

2.1 تمهيد

1.2.1 معنى الشاهد لغةً واصطلاحاً :

من المصطلحات التي تكرر ورودها في هذه الدراسة (الشاهد)، فكان لا بدَّ من الوقوف عند معناه على المستويين: اللغوي والاصطلاحي .

أمَّا بالنسبة للمعنى اللغوي فقد جاء في لسان العرب : الشهيد هو الحاضر. وصيغة فعيل من أبنية المبالغة في فاعل فإذا اعتبر العلم مطلقاً، فهو عليم ، وإذا عُبّر به عن الأمور الباطنة ، فهو الخبير، وإذا عُبّر به عن الأمور الظاهرة فهو الشهيد .

وعند ابن سيدة – فيما يروي ابن منظور: الشاهد العالم الذي بيّن ما علِمَهُ، ومنه قوله تعالى: "شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان "([1]) .

والمشاهدة : المعاينة، ومنه قوله تعالى : " واستشهدوا شهيدين من رجالكم"([2]) أي أشهدوا شاهدين. واستشهدت فلان على فلان إذا سألته إقامة شهادة احتملها. ومنه في الحديث النبوي قوله عليه الصلاة والسلام : " خيرُ الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أنْ يُسألها ". فأصل الشهادة الإخبار عما شاهده([3]) .

وجاء في القاموس المحيط : الشهادة خبرٌ قاطع ، وشَهِدَه كسمِعَهُ ، وشهد لفلان بكذا أدّى ما عنده من الشهادة فهو شاهد . وأشهدُ بكذا أي أحلفُ([4]) .

فالمعنى اللغوي الذي تتفق عليه المعاجم – للشهادة – هو الحضور والمشاهدة من جانب، والإدلاء بما شاهده الإنسان من جانب آخر([5]) .

أمَّا بالنسبة للمعنى الاصطلاحي للشاهد فقد جاء في كشّاف اصطلاحات الفنون للتهاوني : الشهادة عند أهل الأصول هي مقابلة الوصف الملائم بقوانين الشرع لتحقق سلامته عن المناقضة والمعارضة. وعند أهل المناظرة ما يدلُ على فساد الدليل للتخلف لاستلزامه المحال. وتطور هذا المفهوم عند أهل العربيّة فأصبح يعني:

---

[1] - الآية 106 من سورة المائدة .

[2] - الآية 282 من سورة البقرة .

[3] - انظر لسان العرب مادة " شهد " ج3 / 239- 240 .

[4] - انظر القاموس المحيط ج1 / 316 .

[5] - انظر كذلك تاج العروس للزبيدي ج8 / 255 .

الجزئيّ الذي يستشهد به في إثبات القاعدة لكون ذلك الجزئيّ من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بعربيّتهم([1]) .

ولقـد بـدأت دراسة النحو في القرن الأوّل الهجري، وهي مرحلة أطلق عليها النحاة اسم (الملاحظات)([2]) على مادة اللغة ، فلم يكن موضوع الاستشهاد في تلك الفتـرة يفـرض مشكلةً تستحق الالتفات إليها لدى النحاة، إذا اعتبرت اللغة في ذلك الوقت موثوقة كلّها، فاللسان العربي في تلك الفترة لم يكن قد دخله الخلل والفساد ــ كمـا يقول ابن الأثير ــ كان عندهم صحيحاً محروساً، لا يتداخله الخلل، ولا يتطرق إليه الزلل([3]) .

لكـن مـع بدايـة القـرن الثاني الهجري تغيّر المجتمع بالاختلاط والمعاملة والتزاوج، وشملت الدولة الإسلامية أصنافاً من الناس بين رومٍ وفرسٍ وحبش ونبط، وترتب على ذلك ما يقرره ابن الأثير بقوله: " فما انقضى زمانهم ــ أي التابعين ــ علـى إحسانهم إلاً واللسان العربي قد استحال أعجميًّا أو كاد ، فلا ترى المستقبل به والمحـافظ علـيه إلاً الآحـاد، هـذا والعصر ذلك العصر القديم والعهد ذلك العهد الكريم"([4]) .

فلم يظهر المعنى الاصطلاحي للشاهد بالشكل المعروف عند اللغويين إلاً في القـرن الثانـي الهجـري([5])، فقد جاء في مروج الذهب أنَّ الحجاج سأل سمير بن الجعـديّ الشيبانيّ عن مجموعة أشياء منها قراءة القرآن ، ومعرفة النجوم ، ثمَّ قال لـه: فهل تروي الشعر؟ قال : إنّي لأروي المثل والشاهد، قال : المثل قد عرفناه فما الشاهد ؟ قال: " اليوم يكون للعرب من أيامها عليه شاهد من الشعر، فإنّي أروي ذلك الشاهد"([6]).

أمَّـا بالنسبة للفرق بين المثل والشاهد، فإنَّ المثل يعني: التعبير الجزئي عن الممـثل به الذي لا تُشترط فصاحته أو وروده عن العرب، أمَّا الشاهد: فهو الجزئي

[1] - انظر كشاف اصطلاحات الفنون التهاوني ج2 / 738 .

[2] - انظر الرواية والاستشهاد باللغة ، محمد عيد 106 .

[3] النهاية في غريب الحديث والأثر للإمام مجد الدين أبي السعادات ، ج1 / 5 .

[4] المرجع السابق نفسه .

[5] مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ص 12 – 13 .

[6] مروج الذهب ومعادن الجوهر ، المسعودي ج3 / 123 .

الذي يورد للتدليل على قاعدة معينة، وتشترط فيه الصحة والورود عن العرب الذين يحتجّ بكلامهم([1]) .

فالشـــاهد الشـــعري ــ كما استقرّ عند اللغويين ــ هو الدليل الذي يَستدلُّ به الـــنحويُّ علـــى القاعدة التي استقاها من اللغة، سواء أكان ذلك من كتاب الله أم من كلام العرب المنثور منه أو المنظوم ، وهو الحجة التي يبطل بها ما ذهب إليه غيره.

ــ فالشعر هو إحدى الوسائل التي كان اللغويون يعتمدون عليها في بناء القواعد الـــنحوية والصرفية ، فمن هنا جاء اهتمامهم بالشعر في الدرجة الأولى ، بالإضافة إلى كونه ديوان العرب الذي حفظ أنسابهم وأمجادهم وسجّل تاريخهم ومآثرهم .

ففـــي المرحلة الأولى من مراحل الدولة الإسلامية كان الصحابة يلجأون إلى الشـــعر لتفسير بعض معاني ألفاظ القرآن الكريم ، ومما روي لنا عن ذلك في كتب التراث : أنّ عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ سأل عن معنى قوله تعالى : "أو يأخذهم على تخوُّف "([2]) ، فأجابه شيخ من هذيل هذه لغتنا، التخوُّف : التَّنقُّص، فقال عمـــر : هل تعرف العرب ذلك في أشعارها؟، فقال : نعم ، ومنه قول شاعرنا أبي بكر الهُذلي:

تخوَّفَ الرَّحلُ منْها تامكاً قَرِداً   كمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبعةِ السَّفَنُ

فقال عمر: عليكم بديوانكم لا تضلوا . فسألوه : وما ديواننا ؟ قال : شعر الجاهليّة فإنَّ فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم([3]) .

ومن أقوال الصحابة التي تشير إلى الاستعانة بأشعار العرب في تفسير ألفاظ القـــرآن ، وذكرت في كتب التراث، ما يُروي عن ابن عباس: " إنْ سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه فيْ الشعر، فإنَّ الشعر ديوان العرب"([4]) .

فمـــن خـــلال ما سبق يتضح لنا أنَّ الحاجة للاستدلال بالشعر كانت منذ وقتٍ مبكِّـــر، غيـــر أنّ الأمـــر اقتصر في بدايتهِ على تفسير دلالات بعض ألفاظ القرآن ومعانيه، إذا ما علمنا أنَّ اللغة في المرحلة الأولى من مراحل الدولة الإسلامية كانت

[1]- انظر خزانة الأدب للبغدادي، طبعة هارون ج9 / 290 . انظر حول القضية أثر النظرية النحوية في رواية الشواهد الشعرية ، ازدهار عبد الرحمن ص4 .
[2]- الآية 47 من سورة النحل .
[3]- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، البيضاوي ج14 / 357 .
[4]- المزهر في علوم اللغة للسيوطي ج2 / 193 . انظر كذلك تفسير القرطبي ج2 / 24 .

موثـــوقة ولم يكن اللسان العربي قد خالطه الزلل نتيجة للاختلاط ، ثمَّ تجاوز الأمر ذلـــك فـــي المـــرحلة التالية ــ بداية القرن الثاني الهجري ــ فصار الشعر وسيلة للاستشهاد على قضايا اللغة والنحو والصرف ، فكانت هذه الأمور من الدوافع التي فرضت على العرب ضرورة الاهتمام بالأشعار .

ولعـــناية العرب بالشعر ــ فهو إحدى الوسائل التي بُنيت عليها قواعد اللغة ــ وضـــعت أســـس زمانية ومكانية للذي يحتج به من الشعر، فمن حيث الزمان: قسَّم علمـــاءُ اللغة الشعراءَ الذين يُحتجُّ بشعرهم ويستشهد به في اللغة إلى أربع طبقاتٍ ، يقول ابن رشيق في هذا :" طبقات الشعراء أربع: جاهلي قديم ، ومخضرم وهو الذي أدرك الجاهلـــية والإســـلام ، وإســـلامي ومحدث ثمّ صار المحدثون طبقات : أولى وثانـــية علـــى التدريج وهكذا إلى وقتنا هذا "([1]) .وكان إبراهيم بن هرمة (ت 176 هـــ) نهاية الفترة للشعر الذي يؤخذ به ، وقيل بشار بن برد([2]) . وهنالك خلاف في قضية الاستشهاد بشعر بشار في كتاب سيبويه .

أمّا من ناحية المكان، فإنّه يحتجّ بكلام العرب بما ثبت منه عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، فجاء في الاقتراح روايةً عن أبي نصر الفارابي: " كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً، .... والذين عنهم نُقلتْ اللغة العربيّة، وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ، هم قيس وتميم وأسد ، ثمَّ هُذيل وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، فلم يؤخذ من لخم ، ولا من جذام ، فإنّهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط ، ولا من قضاعة ، ولا من غسان، ولا من إياد، فإنّهم كانوا مجاوَرين لأهل الشام ...."([3]) .

وعلى هذا يمكن القول: إنَّ وضع القيود وتحديد الزمان والمكان عملٌ جليل، استطاع العلماء من خلاله ضبط اللغة، فلو تُرك الأمرُ دون حزمٍ لدخل قواعدَ اللغة الكثيرُ من الخللِ والفساد .

---

[1]- العمدة ، لابن رشيق القيرواني ، ج1 – ص113 .

[2]- انظر الاقتراح في علوم أصول النحو للسيوطي ص70 .

[3]- المرجع السابق ، ص56 .

3.1 مفهوم الرواية:

رَوَى الحديث والشعر يرويه رواية وتروّاه، وفي حديث عائشة، رضي الله عنها، أنّها قالت : ترووّا شعر حُجية بن المضرِّب فإنّه يعين على البرّ ، وقد روّاني إياها، ورجل راوٍ، قال الفرزدق:

أمَا كَانَ، في مَعْدانَ والفيل، شاغلٌ   لعنبسة الرّاوي عليَّ القصائدا؟

وراوية كذلك إذا كثرت روايته ، والهاء للمبالغة في صفته بالرواية. ويقال : روّى فلانٌ فلاناً شعراً إذا رواه له حتى حفظه للرّواية عنه . قال الجوهري: رويت الحديث والشعر رواية فأنا راوٍ، في الماء والشعر ، من قوم رواة. وروَّيته الشعر تروِيةً أي حملته على روايته ، وأرويته أيضاً . وتقول أنشد القصيدة يا هذا ، ولا تقل اروها إلا أن تأمره بروايتها أي استظهارها([1]) .

فالرواية في أصلها اللغوي، هي الاستقاء أو الدابة التي يسقى عليها ، ثم أطلقت الكلمة على حمل الشعر، والأنساب، والحديث، بل أطلقت الكلمة أيضاً على طرق نقل القراءات وفروع العلم المختلفة لعلاقة النقل في كل منها، وسبيل ذلك فيما يبدو من كلام صاحب اللسان، الاستظهار، وعلى هذا، فالحمل، والاستظهار هما عنصرا الرواية ، ومن ثمّ أصبح ناقل الشعر، والأنساب ، والقراءات، والحديث، واللغة، والقصص ، والغزوات ، إلى غير ذلك تحت شرط الاستظهار راوية.

وأوّل فن عالجه الرواة ــ فيما يرجَّح ــ الأشعار والأنساب ، ويرى عبد الحميد الشلقاني أنهما نشآ في وقت واحد ، أي الأشعار والأنساب ، لظاهرة مشتركة، هي الاعتماد المطلق على المشافهة . فلم تكن الكتابة في هذه الجزيرة عنصرا يعوّل عليه في نقل مَا تجود به قرائح أبنائها من القصيد الذي هو دأبهم وشغلهم الشاغل ، أو كما يحكي عمر : علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه([2]) .

ولمكانة هذا الشعر في المجتمع الإسْلامي، حيثُ يمثل لغة القرآن الكريم، استعدَّ لجمعه فئة من المخلصين للإسلام والعروبة. فعملوا على جمعه ونشأت على يد هذه الفئة مدرسة الرواية . وكان من علماء هذه المدرسة أبو عمرو بن العلاء

---

[1]- انظر لسان العرب ، لابن منظور ، ج14 / 348 .

[2]- انظر الأعراب والرواة صفحات من فلسفة اللغة وتاريخها ، عبد الحميد الشلقاني ، ص17 .

المازني. الذي قال عنه أبو الطيب اللُّغوي: " كان سيد الناس وأعلمهم بالعربية، والشعر، ومذاهب العرب ".

وأبو عمرو متميز في مجال الرواية واللغة و يعرف لنفسه حقها في هذا المجال، فقد قال عن نفسه: " كنت رأساً والحسن حيّ "، يعني الحسن البصري، وكان الشعراء في عصره ــ وعلى رأسهم الفرزدق ــ كثيراً ما يعودون إليه في حلِّ المشكلات اللغوية والشعريّة التي كانت تصعب عليهم، والدليل على ذلك قول الفرزدق فيه :

ما زِلْتُ أفْتَحُ أبواباً وأغْلِقُها   حتى أتيتُ أبا عمرو بنَ عمارِ[1] .

فمن خلال ما سبق يظهر لنا مدى اهتمام العرب بأشعارهم التي كان لها الدور الأكبر في حفظ أنسابهم من جهة وفي تسجيل مواقعهم ومآثرهم من جهة أخرى ، فكان هذا السبب الأوّل الذي جعل العرب يسعون إلى جمع هذه الأشعار متحرين الدّقة والصدق في الرواية ، ثمّ تطورت الغاية من الجمع فأصبح الشعر وسيلة لتفسير بعض معاني ألفاظ القرآن ، ومن ثمّ أصبح أحد الأسس المتينة في بناء قواعد اللغة وأصولها. وظهر ما يسمى بعلم النحو، وما هو إلاّ أحكام مستنبطة من خلال تتبع كلام العرب .

4.1 الشعر والروايات المتعددة:

لقد كان اهتمام العرب بشعرهم في الجاهلية كبيراً ، فحفظوه وروَوه وأنشدوه في مجالسهم وأسفارهم، وعند ذكر مفاخرهم وأيامهم، فلما جاء الإسلام قلَّ هذا الاهتمام بالشعر نظراً إلىَ انشغال العرب بالفتوح . ولكن ذلك الاهتمام ما لبث أن عاد أشد من قبل نتيجة لاهتمام المؤرخين والمفسرين والفقهاء واللغويين وغيرهم بالمادة الوفيرة التي يقدمها لهم الشعر الجاهلي والإسلامي . فوجدت فيه كل طائفة من هؤلاء طلبها ، وازدادت العناية به ، وأصبح مصدرا من مصادر اللغة . يستقي

[1] - انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص31 .

منه اللغويون قواعدهم وأحكامهم في النحو والصرف والأصوات والدلالات ، وغير ذلك من فروع البحث اللغوي[1] .

فالشواهد الشعرية هي الأدلة التي يستند عليها النحوي في صحّة بناء القاعدة التي استقاها من اللغة ، ويمكن القول أيضاً بأنّها هي الحجج التي يُبطل بها النحويون ما ذهب إليه غيرهم ، وهي التي يَعرف من خلالها النحوي أن الشاهد خارج القياس[2] .

ولعل من أسباب وفرة الاستشهاد بالشعر، وتدوينه في وقت مبكر، سهولة حفظه واستحضاره، ولم يغرب عن النحويين أنّ للشعر خصائصه وضروراته ، لمراعاة الوزن والقافية ، ومع ذلك فإن النحويين اعتمدوه عموماً أساساً لتقرير أكثرِ قواعدِهم وتبريرِها ، ولعلَّ هذا السبب الذي يجعلنا نحكم بأنّ اعتماد اللغويين على الشعر ــ بعد القرآن ــ أكثر من النثر، فالنثر كلام غير موزون يُعْنى المرء بحفظه أكثر من الشعر[3] .

ولما كانت الرواية الشفوية – كما ذكرنا سابقاً – من أهم الطرق التي تمّ بواسطتها نقل الشعر الجاهلي والإسلامي من جيل إلى جيل ، فقد أصاب الشعر ما يصيب المرويّات عادة من زيادة ونقص ، فتصدّى الرواة والعلماء لهذه الظاهرة . وتحرّوا الدّقة في الرواية ، والحرص على صدق من يروون عنهم . ووضعوا شروطا للرواة ولمن يُسمع عنهم ، ضمن حركة علمية كبيرة.

ويمكن الإشارة إلى أنّ الشعر قد تعرّض لبعض التغيير على يد بعض رواته، بل إنّ بعض رواة الشعر كان يُصلح – عن عمد – ما يراه بحاجة إلى إصلاح في الشعر الذي يرويه.

وفي أثناء الحديث عن دور الرواة في تعديل الرواية يتبادر إلى أذهاننا تساؤل، وهو: هل يجوز للراوي أن يعدّل ويغيّر في الشعر؟.

1- انظر مصادر الشعر الجاهلي ، ناصر الدين الأسد ص241 .

2- انظر الاعتراضات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية ، زهير عبد المحسن سلطان ، ص138 .

3- انظر تاريخ النحو العربي ، محمد ولد أباه ص577 .

يرى بعض الدارسين أنّه يجوز للراوي أن يعدّل في الشعر ما يراه مناسباً، والسبب وراء ذلك يعود إلى الصلة الوثيقة التي تنشأ بين الشاعر وراويته([1]). ولكن يمكن القول أنَّ هذه العلاقة مهما كانت متينة بين الطرفين ـ الراوي والمروي عنه ـ إلاَّ أنَّ لكلٍ منهما دوراً يؤديه فلا يجوز لأيٍّ منهما أنْ يتجاوزه، فدور الراوي يقتصر على رواية ما يسمعه من أستاذه .

ومن أمثلة تغيير الرواة في الشعر ما رُوي عن الأصمعي أنه قال : " قرأت على خلف شعر جرير فلما بلغتُ قوله :

فيالك يوماً خَيْرُهُ قبلَ شرِّه   تَغَيَّبَ واشيهِ وأقْصَرَ عاذِلُه

فقال خلف : ويله ، وما ينفعه خير يؤول إلى شرٍّ ؟ فقال الأصمعي له : هكذا قرأته على أبي عمرو. فقال صدقت وكذا قاله جرير ، وكان قليل التنقيح مُشدد الألفاظ ، وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع . فقال الأصمعي : فكيف كان يجب أن يقول؟ قال الأجود له لو قال : فيالك يوماً خيرُه دون شرِّه ، فاروِه هكذا . فقال له الأصمعي: والله لا أروه بعد هذا إلا هكذا " .

ومن الأمثلة الأخرى التي تبين دور الرواة في تغيير رواية البيت ما روي عن الأصمعي أنّه سمع أبا عمرو بن العلاء يقول: أخطأ ذو الرُّمة في قوله :

قلائصُ ما تنفكُ إلاَّ مُناخَةَ   على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بلداً قَفْرا([2])

والصواب (حراحيجُ ما تنفكُ آلاً مناخةً)([3]) .

فمن خلال هذين الخبرين يتضح لنا الدور الأكبر الذي لعبه رواة الشعر أنفسهم في تغيير بعض الألفاظ، وفي الزيادة والنقصان بما يرونه مناسباً لأذواقهم من جهة ولمعنى البيت من جَهة أخرى. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الرواة كما كانوا يختلفون في نسبة القصائد إلى أصحابها ، وفي زيادة بيت أو نقصان آخر ، كانوا يختلفون أيضاً في رواية بعض الألفاظ عند روايتهم للأشعار. ولهذا كثُرت الروايات في بعض شواهد الشعر. وعدَّ اللغويون الروايات المتعددة للشاهد الواحد

---

[1]- انظر الأعراب والرواة ، عبد الحميد الشلقاني ص18 .

[2]- انظر الكتاب ج3 / 48 ، والرواية فيه " حراحيجُ " بدلاً من " قلائص " ، والخطأ الذي أخذ على ذي الرمة : ما تنفك إلا مناخة ، لأنَّ " إلا" تجعل الخبر موجباً ، والشرط ألا ينتقض نفي خبرها بإلا ، ورد عليه بأنْ تقدير " تنفك " تامة لا خبر لها ، أو ناقصة وخبرها " على الخسف " فتكون مناخة منصوبة على الحال في الوجهين . شرح شواهد المغني ج1 / 219 .

[3]- انظر خزانة الأدب للبغدادي ج9 / 248-249 .

روايات صحيحة. ولم يجعلوا من اختلاف الروايات في بيت من الشعر سبباً لعدم جواز الاستشهاد بهذا البيت، أو على عدم صحة الرواية فيه . ولم نرَ أحداً يدّعي الصنعة أو الوضع في بيت من الشعر لأنه يروى بأوجه متعددة. على أنني أرى ألاّ يكون التغيير قد وصل إلى موطن الشاهد، وهذا ما أشار إليه صاحب الخزانة([1])، ونجد أقوالاً لبعض العلماء في بعض شواهد من الشعر تطعن في روايتها ، وتزعم أنّها روايات غير صحيحة ولا يعتمد عليها، ولعل حجتهم في ذلك أنّ التغيير وصل إلى موطن الشاهد .

ومن أمثلة ذلك ما ذكره أبو أحمد العسكري في كتابه " شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف " عندما قال : " ومما غلط فيه النحويون من الشعر ورووه موافقا لما أرادوه، روي عن سيبويه، عندما احتج به في الحمل على المعنى ، قول الشاعر :

معاويَ إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ ‏ ‏ ‏ ‏ فلسْنَا بالجِبَالِ ولا الحَديدا([2])

وغلط على الشاعر، لأنّ هذه القصيدة مشهورة ، وهي محفوظة كلّها وأولها:

معاويَ إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ ‏ ‏ ‏ ‏ فلسْنا بالجبـــالِ ولا الحـــديدِ
أكلتم أرضنَا فَجَرَدْتُمُوهـــا ‏ ‏ ‏ ‏ فَهلْ مِنْ قَائِمٍ أو مِنْ حَصِيدِ
فَهبْها أمّةً هَلَكتْ ضَياعاً ‏ ‏ ‏ ‏ يزيدُ يَسُوسُها وأبـــو يزيـــدِ([3]) .

ومنها بيت للهذلي احتجّ به في ترك الشاعر صرف (معاري) وهو:

أبيتُ على مَعَارِيَ فاخِراتٍ ‏ ‏ ‏ ‏ بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ العِباطِ([4])

وليس في هذا البيت دليل على ما قال ، لأنه لو قال :(يبيت على معارٍ فاخراتٍ) كان الشعر موزونا ، والإعراب صحيحاً .

ومما قلبوه، وخالفهم الرواة، قول الشاعر :

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصومةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ومُخْتَبِطٌ ممّا تُطيحُ الطَّوائحُ ([5]) .

---

[1]- خزانة الأدب للبغدادي " بولاق " ج1 / 8 .

[2]- الكتاب / ج1 / 67 ، ج2 / 292 ، 344 ، ج3 / 91 والبيت منسوب للشاعر عُقَيبة الأسديّ ، والرواية فيه " إنّما " بدلا من " إنّنا ".

[3]- انظر حول القصة شرح السيرافي ج1 / 301 ، تحصيل عين الذهب ، الأعلم الشنتمري ص 88 .

[4]- الكتاب ج3 / 313 ، وفيه " واضحات " بدلاً من " فاخراتٍ " . والبيت موزون في الحالتين " معاري " و" ومعارٍ " وهو من البحر الوافر.

[5]- الكتاب ج1 / 288 ، 366 ، 398 والبيت منسوب للحارث بن نُهيك .

وقد رواه خالد والأصمعي وغيره:

لِيَبكِ يزيدَ ضارعٌ لخصومه ....

وقول الآخر :

فلئن قومٌ أصابُوا عِزّةَ وأصَبْنا من زمانٍ رنقا
لَلَقدْ كَانُوا لدىْ أزْمَانِنَا لصنيعينَ لِبَأسٍ وتقـــى

ورواية الرواة : فلقد كانوا ([1]) .

ومن الأمثلة الأخرى على ما سبق ذكره قول أبي زيد الأنصاري : " أنشد سيبويه لجرير :

ألا أضْحَتْ حِبالُكمُ رِمَامَا وأضْحَتْ مِنْك شَاسِعَةً أُماما

فأجراه في غير النداء لما اضطرَّ كما أجراه في النداء (يقصد أُمامة) وهذا من أقبح الضرورات ، وأنشدنا هذا البيت أبو العباس محمد بن يزيد عن عمارة :

*وما عهد كعهدكِ يا أُماما *

على غير ضرورة . وهذا شيء يصنعه النحويون ليعرّفوك كيف مجراه متى وقع في شعر . وأنشد سيبويه لعبد الرحمن بن حسان :

مَنْ يفعلِ الحَسَناتِ اللهُ يشْكُرُها والشرُّ بالشرِّ عندَ اللهِ مِثلانِ([2])

أراد فاللهُ يشكرُها فحذف الفاء لما اضطرَّ . وأخبرنا أبو العباس عن المازني عن الأصمعي أنّه أنشدهم :

* من يفعلِ الخيرَ فالرَّحمَنُ يَشْكُرُهُ *

قال : فسألته عن الرواية الأولى فذكر أنّ النحويين صنعوها "([3]) .

وقد تحدَّث السيوطي في كتابه (المزهر) عمّا سماه "معرفة المصنوع". وتحدّث مرة أخرى في الجزء الثاني منه في " ذكر من روى الشعر فحرّفه على غير ما روت العرب "([4]) .

---

[1]- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ، لأبي أحمد بن عبد الله العسكري ص 207 – 209

[2]- تفسير القرطبي ج4 / 184 ، ونسبه لحسّان بن ثابت ، والرواية " الله يشكرها "

[3]- النوادر لأبي زيد الأنصاري ، ص 231 .

[4]- المزهر في علوم اللغة للسيوطي ج1 /171 ، ج2 / 333.

وكان ابن جني يقف موقفاً معارضاً لموقف هؤلاء راداً عليهم نسبتهم الوضع إلى الرواة فهو يدافع عن الرواة وعن نَقَلة الشعر وحَمَلته في الفصل الذي عقده في كتابه " الخصائص " بعنوان : " في صدق النَقَلة وثقة الرواة والحَمَلة ". ويذكر أنّ أول من بدأ بدراسة اللغة الإمام علي بن أبي طالب، ويذكر كذلك دور ابن عباس ، وتكفّل أبي الأسود الدؤلي إيّاه([1]) .

ومما قاله في أوله : " هذا موضع في هذا الأمر لا يعرف صحته إلا مَن تصوّر أحوال السلف فيه تصوّرهم أو رآهم من الوفور والجلالة بأعينهم، واعتقد في هذا العلم الكريم ما يجب اعتقاد فيه ، وعَلِم أنه لم يوفق لاختراعه وابتداء قوانينه وأوضاعه إلا البر عند الله سبحانه، الحظيظ بما نوّه به وأعلى شأنه "([2]) .

وعلى ما تقدم يمكن الإشارة إلى أنّه ــ على الرغم من بعض الهفوات التي وقع بها رواة الشعر إلاّ أنّهم قد قدّموا إنجازاً للغة لا يمكن إغفاله في أيّ شكلٍ من الأشكال لمجرد وجود بعض الملاحظات التي لا يمكن لبشر ألاّ يقع بمثلها . ويمكن الإشارة كذلك إلى أنّ تغيير الرواية في الأشعار لم يكن يقتصر على الرواة فقط ، وإنما وجدت أسباب أخرى تمثلتْ بالشعراء أنفسهم، وبالنحاة أيضاً في بعض الأحيان.

5.1 الاستشهاد بالروايات المتعددة

هنالك تساؤل سنحاول الإجابة عنه في هذا الباب، وهو هل يجوز الاستشهاد بالروايات المتعددة للبيت الواحد ؟

إنّ المطّلع على كتب اللغة بشكلٍ عام ، وعلى كتاب سيبويه بشكلٍ خاص يلاحظ أنّ تعدد الرواية في الشاهد الشعري الواحد ظاهرة تلفتُ النظر، فبعد أنْ يروي سيبويه البيت برواية معيّنة يقول :- ومن العرب من يروي البيت برواية أخرى، ومن أمثلة ذلك قول الفرزدق:

أَسَكْرَانُ كَانَ ابْنَ المَرَاغةِ إذْ هَجَا   تَميماً بِجَوْفِ الشّامِ أمْ مُتساكرُ

---

[1]- الخصائص ، ابن جني ، ج3 / 309 .

[2]- المرجع السابق ، ج3 / 309 – 311 .

فهذا إنشاد بعضهم. وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الأخر على قطع وابتداء([1]).

ومثله أيضا قول أبي الأسود الدؤلي :

أميرانِ كَانا آخَياني كِلاهما فكلاً جزاهُ اللهُ عنّي بِما فعلْ .

ويقول سيبويه :" ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي ، ويقبح فيه ما يقبح في الأمر والنهي "([2]).

على أنّ هذا الأمر ـ تعدد الروايات في موطن الشاهد في البيت الواحد ـ ليس مقتصراً على سيبويه وحده بل كان النحويون جميعاً يتبعونه([3])، وأرى أنّ السبب في ذلك يعود إلى أمرين :

أولهما: أنّ معظم الشواهد لم تُسمع من قائليها بل سمعت من الرواة .

وثانيهما: إثبات شرعية الأحكام النحوية التي ذهب إليها النحاة في بعض الأحيان.

فالاعتماد على المشافهة في النقل أوجد تعدداً في رواية البيت الواحد، وعلى ذلك فلا حجة في رأي من أخذ بالاعتراض على الرواية وعدم الاستشهاد بها بدعوى سماع رواية أخرى تخالفها. ويؤيد ذلك ما قاله السيرافي في شرح كتاب سيبويه : " واعلم أن خلاف الإنشاد إذا وقع لا ينبغي أن ينسبه أحد إلى اضطراب سيبويه، وإنّما الرواية تختلف في الإنشاد، ويسمعه سيبويه ينشد على بعض الروايات التي له فيها حجة، فينشد على ما سمعه. ويرويه راوٍ آخر على وجه آخر لا حجة فيه ، والرواة المختلفون إنما أخذوه من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار فالتغيير في الإنشاد واقع من حجتهم . والشواهد في كل رواية صحيحة ، لأن العربي الذي غير الشعر ـ وأنشده على وجه دون وجه ـ قوله حجة ، ولو كان الشعر له لكان يحتج به . ألا ترى أنّ الحطيئة راوية زهير ، وكثيّراً راوية جميل .. والراوي والمروي عنه كلاهما حجة "([4]).

1- الكتاب ، ج1 / 49.

2- المرجع السابق ، ج1 / 142.

3- الخلاف النحوي ، محمد الحلواني ، ص386.

4- شرح أبيات سيبويه ، أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، ج2/ 118.

ومنه أيضا ما جاء عند الرضى حين قال :" والإنصاف أنّ الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها، وإن ثبت أنّ هناك رواية أخرى "([1]) .

ومثاله في الكتاب قول الأعشى :

وما لهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وما لهُ   مِنِ الرِّيحِ حَظٌّ لا الجَنوبِ ولا الصَّبَا

وشاهده هنا " وما له " بحذف واو الإشباع ضرورةً . والرواية في ديوان الأعشى:(وما عنده مجدٌ تليد ولا له من الريح فضلٌ)([2]). وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت([3]) .

على أنّ ردَّ الشاهد بدعوى اختلاف الرواية ، مبدأ ليس من الدقة في شيء، فقد تختلف رواية البيت، وتكون المرويات كلُّها صحيحة، كأن يحملها الفصحاء وتتعدد على ألسنتهم روايتها عامدين أو غافلين([4]) .

غير أننا نجد أنّ المبرد لم يأخذ ذلك ــ عدم رد الشاهد بدعوى اختلاف الرواية ــ بعين الاعتبار، بل كان يعترض على روايات لأبيات في الكتاب ويردها بدعوى اختلاف الرواية ، ومن ذلك ما جاء حول بيت لامرئ القيس :

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقبٍ   إثماً من اللهِ ولا واغلِ([5]) .

قال ابن جني :" وأما اعتراض أبي العباس على الكتاب ، فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ، لأنّهُ حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن غيره .

وقول أبي العباس: إنما الرواية: فاليوم ما شرب، فكأنّه قال لسيبويه: كذبت على العرب، ولم تسمع ما حكيته عنهم . وإذا بلغ الأمر هذا من السّرف، فقد سقطت كلفة القول معهُ "([6]).

ومن ذلك إنكار المبردَ رواية لسيبويه سمعها من الفصحاء وهو بيت لأبي النجم العجلي أورده في الباب الذي سمّاه : " هذا باب ما يجري مما يكون ظرفاً هذا المجرى ". والبيت هو:

---

[1] شرح الكافية ، للشريف الرضى ، ج1 / 38.

[2]- ديوان الأعشى ص13

[3]- الكتاب لسيبويه ، ج1 /30.

[4]- الخلاف النحوي ، محمد الحلواني ، ص381.

[5]- الكتاب لسيبويه ، ج4 / 204.

[6]- المحتسب ، لابن جني ، ج1 /110- 111.

قد أصبحتْ أمُّ الخيارِ تدّعي　　　عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنَعِ

فقال سيبويه بعد رواية البيت بالرفع : " فهذا ضعيف ، وهو بمنزلته في غير الشعر، لأنّ النصب لا يكسر البيت ، ولا يُخلُّ به ترك إظهار الهاء . وكأنّه قال : كلُّه غيرُ مصنوع "([1]) .

لكنّ المبرد يردُّ ما نُقل عن الفصحاء في البيت السابق الذي أورده سيبويه عنهم، ويقول إنّه سمع ذلك من الرواة بالنصب([2]) .

ونجد كذلك في الكتاب بعض الروايات التي يذكرها سيبويه في شواهده ولا يرفض أيّاً منها ، ومن ذلك بيت لعمرو بن شأس ، تحت هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب :

بني أسدٍ هل تَعلمُون بَلاءَنا　　　إذا كان يوماً ذا كَواكبَ أشْنَعَا

إذا كانتْ الحُوُّ الطوالُ كأنَّما　　　كَسَاها السِّلاحُ الأرجوانَ المضلَّعا

وذكر سيبويه أنّه سمع بعض العرب ــ ولم يذكر من هم العرب الذين سمع منهم ــ يقول أشنعا ويرفع ما قبله ، كأنّه قال : " إذا وقع يوم ذو كواكبَ أشنعا "([3]) .

ولم ينكر سيبويه الرواية الأخرى التي سمعها بحجة اختلاف الرواية . ويرى صاحب خزانة الأدب أنّه ربما روي البيت الواحد من أبياته على أوجه مختلفة وربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها ولا ضير في ذلك معللاً صاحب الخزانة ذلك بأنّ العرب كان بعضهم يُنشد شعرهُ للآخر، فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات فلا يوجب قدحا فيه ولا غضّاً منه([4]) .

والسيوطي من خلال حديثه عن رواية الأبيات بأوجه مختلفة لم يبدِ أيّ اعتراض على رواية البيت بأكثر من وجه وإنما يعزو ذلك إلى إنشاد الشاعر للبيت بأكثر من وجه، وربما يكون الشاهد في بعضها دون الأخر، وقد سئل عن ذلك

---

[1]- الكتاب لسيبويه ، ج1 / 85 ، الخزانة ج1 / 173 .

[2]- المقتضب ، للمبرد ، ج1 / 109.

[3]- الكتاب لسيبويه ج1 / 47 .

[4]- خزانة الأدب للبغدادي ، ج1 – 8 .

قديماً، فأجاب: احتمال أن يكون الشاعر قد أنشد مرة هكذا ومرة هكذا ، وذكر أنّ ابن هشام روى في شرح الشواهد قول الشاعر:

* ولا أرضٌ أبقلَ إبقالها *([1])

بالتذكير والتأنيث مع نقل الهمزة ، فإن صحّ أنّ القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير، صح الاستشهاد به على الجواز من غير الضرورة ، فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ، فكان هذا السبب عند ابن هشام في كثرة الروايات الأبيات الشعريّة في بعض الأحيان ([2]) .

فمن خلال ما سبق نلاحظ أنّ ظاهرة تعدد الرواية في البيت الواحد شيءٌ ملموسٌ عند سيبويه لا يمكن أنْ يُنكر بأيِّ شكلٍ كان .

وفي نهاية هذا الباب يمكن إجمال الأسباب التي أدّت إلى وجود الروايات المتعددة في الشاهد الواحد على النحو التالي :

أولاً : عدم ظهور التدوين إلا في فترة زمنية متأخرة، مما أدى إلى ضياع الكثير من الأشعار، ومما أدى أيضاً إلى التبديل والتغيير في الروايات. وتحدّث عن ذلك ابن سلامّ الجُمحيّ بقوله: " لمّا تشاغلت عنه العرب، أي الشعر، بالجهاد وغزو فارس والروم ولهيت عن الشّعر وروايته ، فلمّا كثر وجاءت الفتوحات، واطمأنّت العربُ بالأمصار راجعوا روايةَ الشّعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدوّنٍ ولا كتابٍ مكتوب"([3]) .

ثانياً : لقد كان للشعراء أنفسهم دور في تغيير الرواية في الشعر، وتمثل ذلك التغيير على النحو التالي :

أ- اختلاف إنشاد الشاعر لشعره في كل مرة ينشد فيها عن المرة السابقة ، وأرى أنّ ذلك يعود إلى أنّ الذاكرة الإنسانيّة معرّضة للنسيان مع غياب التدوين في تلك الفترة الزمنية كما أشرنا سابقاً ، وقد أشار السيوطي إلى ذلك بقوله: " احتمال أن يكـــون الشاعر أنشد مرة هكـــذا ومـــرة هكذا "([4]) .

[1]- البيت في الكتاب ج2 / 46 لعامر بن جوين وتمامه :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرضَ أبقل إبقالها .

[2]- الاقتراح للسيوطي 76 – 77 .

[3]- طبقات الشعراء لابن سلاّم الجمحي ، ص 17 .

[4]- الاقتراح للسيوطي ، ص76 – 77 .

وجاء في الخصائص : " حكى عيسى بن عمر ، قال : سمعتُ ذا الرّمة ينشد:

وظاهِرْ لها مِن يابِسِ الشخْتِ واستعنْ　　عَليْها الصبَا واجعلْ يَديْكَ لها سِتْرا

فقلت : أنشدتني : من بائس ، فقال يابس وبائس واحد . وأخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى قال أنشدني ابن الأعرابي :

وموضعُ زَبْنٍ لا أريدُ مَبيْتَهُ　　كأنّي بهِ مِنْ شِدَّةِ الرَّوْعِ آنِسُ

فقال له شيخ من أصحابه : ليس هكذا أنشدتنا ، إنّما أنشدتنا : وموضع ضيق. فقال : سبحان الله تصحبنا منذ كذا وكـــذا ولا تعـــلم أنّ الزبن والضـــيق واحد"([1]).

ب- وهنالك إشارات في بعض الكتب القديمة إلى أنَّ بعض الشعراء كانوا يأخذون أشعار غيرهم ويزيدون عليها وينقصون في بعض الأحيان ، مما كان له الأثر في تعدد روية البيت الواحد ، ومن أمثلة ذلك ما يروى أنَّ النابغة الجعدي دخل على الحسن بن على فودعه ، فقال له الحسن : أنشدنا من بعض شعرك، فأنشده :

الحمدُ للهِ لا شريكَ لهُ　　مَنْ لَمْ يقُلْها فنفسَهُ ظَلَما

فقال له : ما كنا نروي هذه الأبيات إلاّ لأمية بن أبي الصلت . فردَّ عليه قائلاً : إني لأول الناس قاله ، وإنَّ السَّروق من سرق أمية شعره([2]) .

ثالثاً : تكلّم العرب كل على مقتضى سجيته التي فطره الله عليها ، ويقصد من ذلك أنَّ العرب يلجأون أحياناً إلى اللهجات الخاصة بهم في أحاديثهم أو في نقلهم كلام غيرهم. وقد أجاز النحاة الاحتجاج بهذه اللهجات الخاصة ، قال ابن جني في خصائصه : "اللغات على اختلافِها حجة ألا ترى أنَّ لغة الحجازيين في إعمال " ما " ولغة التميميين في تركها "([3]) .

ومن أمثلة تغيير رواية الشاهد بسبب اختلاف اللهجات ، بيت شعر يُنسب لجرير:

فغُضَّ الطَّرف إنَّك من نُمَيْرٍ　　فلا كعباً بلغتَ ولا كلابا([4]) .

---

[1]- الخصائص لابن جني ، ج2 / 467 .
[2]- طبقات الشعراء ، ابن سلام ص 127 ، الأغاني ج5 / 10 .
[3]- الخصائص لابن جني ج2 / 10 .
[4]- الكتاب ج3 / 533 .

فقد ذكر السيوطي أنَّ الفتح في " غُضَّ " لغة بني أسد ، والكسر لغة بني كعبِ ونمير([1]).

رابعاً : دور النحاة أنفسهم في تغيير رواية بعض الشواهد والسعي إلى إيجاد شواهد يبنون عليها قواعدهم، أو يثبتون ما ذهبوا إليه من أحكام نحوي، ومن ذلك ما رواه السيوطي عن أبي العبّاس أحمد بن عبد الجليل التدميري في شرح شواهد الجمل : أخبر غيرُ واحدٍ من أصحابنا عن أبي محمد بن السيد البطليوسي ، عن أخيه أبي عبد الله الحجازي ، عن أبي عمر الطلمنكي عن محمد بن يزيد المبرد ، عن أبي عثمان المازني ، قال : " سمعتُ اللاحقي يقول : سألني سيبويه : هل تحفظ للعربِ شاهداً على إعمال(فَعِلَ)؟، قال فوضعتُ له هذا البيت :

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ ما ليْسَ مُنْجيْه مِنْ الأقْدارِ "([2]) .

وفي أثناء القراءة في كتاب سيبويه وجدتُ هنالك بعض الأبيات التي تسبق بعبارات تُشير إلى أنَّها مصنوعة أو موضوعة من قبل النحويين، ومنها :

هُمُ القائلونَ الخيرَ والآمِرونه إذا ما خَشُوا من مُحْدَثِ الأمرِ مُعْظَمَا

فقد سبق بعبارة : وزعموا أنَّه مصنوع([3]) .

ومثله أيضاً :

إذا ما الخبزُ تأدِمُه بلَحْمٍ فذاك أمانةَ اللهِ الثَّريدُ

فقد سُبِق بعبارة : ويقال وضعه النحويّون([4]) .

وأرى أنَّ الاستشهاد بمثل هذه الأبيات ــ مع معرفة أنَّها مصنوعة ــ يُعدُّ مأخذاً على سيبويه، ويبدو أنَّ هذه العبارات التي سُبِقت بهذه الأبيات وتشير إلى أنَّها مصنوعة ليست من عمل سيبَويه، وقد تكون من وضع الرواة ودارسي الكتاب في الفترة اللاحقة .

---

[1]- الهمع ج6 / 288 . انظر كذلك الدرر ج6 / 322 .

[2]- المزهر في علوم اللغة ، السيوطي ج1 / 180 .

[3]- الكتاب ج1 / 188 .

[4]- الكتاب ج3 / 61 . انظر مثل هذه الأمثلة في الكتاب ج1 / 188 – ج2 / 255 . وهنالك من الدارسين من يرى أنَّ سيبويه قد لجأ لمثل هذا العمل تبرئة لنفسه وإخلاءً لمسئوليته عن مثل هذه الأبيات . انظر جدلية القاعدة والنص في النحو العربي ، أحمد محمد فليح ص140 .

ومن الأمثلة الأخرى التي تشير إلى دور النحاة في تغيير رواية البيت ما جاء في كتاب النوادر من حيث تغيير المبرد لرواية بيت جميل بثينة([1]) :

ألا لا أرى إثنين أَحْسَنَ شيمةً   على حدثانِ الدَّهرِ مني ومن جُمْلِ

فقطع الشاعر همزة " اثنين " ليستقيم له الوزن ، فجعل المبرد الرواية (ألا لا أرى خِلَّين)([2]) . وأدَّعى أنَّ الرواية الأخرى ليست ثابتة .

خامساً : قضيّة الوضع والانتحال الذي لم يخلُ منه الشعر، تعدُّ من أهم القضايا الأدبية التي ساعدت على وجود أكثر من روايةٍ في البيت الواحد .

سادساً : لقد أسهم شرّاح الشواهد الشعرية بنصيب لا بأس به في تغير رواية بعض الشواهد النحوية ومثال ذلك في كتاب سيبويه قول النابغة الجعدي :

وكانتْ قُشيرٌ شامتاً بِصَدِيقِها   وآخرَ مَرْزِيَّاً وآخرَ رازياَ([3])

فنجده عند ابن النحاس برواية " مزْرِيَاً عليه وَزَرِيا " ([4]) .

ومن أمثلة ذلك أيضاً بيت لعمرو بن معد يكرب استشهد به سيبويه في باب " ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنّها أحوال تقع فيها الأمور "، والبيت هو :

الحربُ أولُ ما تكونُ فُتيَّة   تسْعَى بِبزتِها لِكلِّ جَهولِ ([5])

فنجده في شرح النحاس برواية " بزينتها "([6]) .

على أننا نلاحظ هنا أنَّ التغيير في الرواية الذي أحدثه شرّاح الكتاب يقتصر على بعض الألفاظ ولم يصل إلى موطن الشاهد، وأرى أنَّ ذلك لا يمكن أنْ يعدّ سبباً كافياً لرفض هذه الشواهد لمجرَّد التغيير في بعض ألفاظ البيت الواحد .

سابعاً : قضية التصحيف، فمن المعروف أنّ الشواهد الشعريّة تستند في معظم الأحيان على الحركات وهي معرّضة للتغيير بسهولة .

ومهما يكن من الحديث عن قضية تعدد الروايات في البيت الشعري الواحد ، ومهما تعددت الآراء وتباينت، فإنها قضية لغوية لا يمكن إنكارها في أي شكل من

---

[1]- ديوان جميل ص182 .

[2]- النوادر في اللغة ، لأبي زيد ص204 .

[3]- الكتاب ج2 / 10 .

[4]- شرح أبيات سيبويه ، النحاس ، ص112 .

[5]- الكتاب ج1 / 401 .

[6]- شرح النحاس 108 .

الأشكال ، ولا يمكن كذلك رفض الأخذ بالشواهد الشعرية وبناء القواعد النحوية عليها لمجرد وجود رواية أخرى عثر عليها تخالف الرواية التي اعتمدها النحوي في بناء قواعده .

قال الجرجاني في الوساطة : " ودونك هذه الدواوين الجاهلية والإسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو أكثر لا يمكن لعائب القدح فيه، إمّا في لفظه ونظمه أو في ترتيبه وتقسيمه ، أو في معناه ، أو إعرابه ؟ ولو أنّ أهلَ الجاهليّةِ جُدُّوا بالتقدّم، واعتقد الناس فيهم أنّهم القدوةُ والأعلامُ والحُجّةُ لوجدت كثيراً من أشعارهم معيبةً مسترذلةً مردودةً منفيّةً ، لكنّ هذا الظّنَّ الجميلَ والاعتقادَ الحسنَ ستَرَ عليهم ونفى الظنّةَ عنهم ، فذهبت الخواطر في الذّبِّ عنهم كلَّ مذهبٍ وقامت في الاحتجاج لهم كلَّ مقامٍ "([1]) .

فتعدد الروايات في الشاهد الشعري ظاهرة لا يمكن إغفالها أو رفضها، فلو أتحنا الفرصة أمام كلّ دارسٍ أراد رفض هذه الشواهد لمجرّد تعدد الروايات فيها فإنّ الأمر سينتهي بالتخلص من بعض التراث الشعريّ الذي تتعدد فيه الروايات ، في حين أرى أنّ هذا التغيير في رواية الأشعار مقبول ما لم يصل إلى موطن الشاهد ، فقد وجدنا أنّ من المآخذ ــ عند بعض النحاة([2])ــ على الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف أنّه يروى بالمعنى .

6.1 الشعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم :

استشهد سيبويه بشعر شعراء ينتمون إلى ست وعشرين قبيلة من قبائل العرب. ويبلغ عدد هؤلاء الشعراء مائتين وستة وثلاثين شاعراً بالإضافة إلى أربعة شعراء أوردهم خالد جمعة تحت عنوان (شعراء آخرون) . لأنّ اثنين منهم مجهولان . واثنين منهم من المولدين([3]) . -

---

[1] - الوساطة بين المتنبي وخصومه ، الجرجاني ، ص 4 .

[2] - على رأس هؤلاء النحاة المانعين للاحتجاج أبو الحسن بن الضائع وتلميذه أبو حيّان النحوي . معتمدين في منعهم الاحتجاج بالحديث على بعض الأمور منها رواية الحديث بالمعنى وأسباب أخرى . انظر حول ذلك كتاب موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي ص367 وما بعدها . وقد استقرت الدراسات الحديثة على جواز الاحتجاج بالحديث الثابت الصحيح ، وخاصة ما دوّن منه في الصدر الأول.

[3] - شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد جمعة ، ص295 .

ويذكر بعض الدارسين([1]) ــ أمثال محمد الطنطاوي ــ أنّ الشواهد الشعرية كثيرة في الكتاب، فقد بلغ عددها ألفاً وخمسين بيتاً، غير أنّ سيبويه لم يعنَ بنسبة الشعر المذكور إلى قائليه في كثير من الشواهد، سواء ما استشهد به العلماء الراوي عنهم أمثال الخليل ويونس وما استشهد به هو، لأنّ بعض الشعر قد روي لشاعرين أو أكثر، وبعضه قديم العهد لا يعرف قائله، فاعتمد على شيوخه أمثال الخليل ويونس فيما استشهدوا به، ونسب الإنشاد إليهم، وعلى نفسه فيما سمعه بأذنه ([2]) . فنجد في الكتاب بعض العبارات من مثل " قال الآخر " ([3]) . وأيضاً " وقد قال الشاعر"([4])،"وزعم الخليل رحمه الله " ([5]) ، " وزعم يونس أنّه سمع الفرزدق "([6]).

وعلى الرغم من بعض الاتهامات التي وجّهت إلى سيبويه من حيث نسبة شواهده والتغيير فيها، إلاّ أننا نجد بعض المدافعين عن سيبويه في هذا الباب من مثل البغدادي صاحب خزانة الأدب إذ يقول :" أبيات سيبويه أصحُ الشواهدِ، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أنّ فيها أبياتاً جُهِل قائلوها، وما عيب بها ناقلوها. وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثيراً، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة ، ونظر فيه وفتّش فما طعن أحد من المتقدّمين عليه ، ولا ادّعى أنه أتى بشعر منكر "([7]) .

وقد حاول بعض الدارسين ــ في العصر الحديث ــ نسبة الشواهد التي لم تنسب لأصحابها والتي ورد ذكرها في كتب التراث أمثال عبد السلام هارون في كتابه (معجم شواهد العربية)، ومثله أميل يعقوب في معجمه المفصّل، ومنهم أيضاً رمضان عبد التواب الذي تصدى لفكرة الخمسين بيتاً التي لم تنسب في الكتاب محاولاً نسبتها في بحثٍ منشور بعنوان: " أسطورة الخمسين بيتاً في كتاب سيبويه "، متوصلاً من خلاله إلى أنّ الأبيات التي لم تنسب في الكتاب ليست خمسين بيتاً فقط،

1- ومن الدارسين من يرى أنّ سيبويه لم ينسب أيّاً من شواهده ، معتمدين على مجموعة من العبارات التي تسبق بها الأبيات ، نحو: قال الشاعر وهو عمر بن أحمر ، أو قال الشاعر وهو حسان بن ثابت : أنظر شواهد الشعراء المخضرمين في التراث النحوي ، محمد إبراهيم يوسف ص2. و لا أرجح هنا بناء الحكم مطلقاً بالاعتماد على مثل هذه العبارات .

2- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، ص72 ، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب ، محمد مختار ، ص576 .

3- الكتاب لسيبويه ، ج2 / 162 .

4- المرجع السابق ، ج2 / 158 .

5- الكتاب ، ج2 / 226 .

6- المرجع السابق ، ج73 / 73 .

7- خزانة الأدب للبغدادي ، ج1 / 8

وهذا ما ذهب إليه بعض القدماء في حديثه عن شواهد الشعر في الكتاب، فقال النحاس في أول شرحه لأبيات سيبويه : " جملة أبيات كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتاً ، منها خمسون غير معروفة " ([1])، ومن المحدثين ما ذهب هذا المذهب في حديثه عن شواهد الكتاب أمثال عبد السلام هارون في تحقيقه للكتاب ، فقد كان يطلق مصطلح الخمسين بيتاً عند الحديث عن الشواهد التي لم تنسب في كتاب سيبويه. وقد توصل رمضان عبد التواب في بحثه إلى أنّ عدد الشواهد التي لم تنسب في الكتاب ثلاثمئة وثلاثة وأربعون موضعاً ، منها ثلاثة وأربعون موضعاً سُميت فيها قبيلة الشاعر، وأشار إلى أنّه بقي حتى الآن تسعة وتسعون موضعاً لم ينسب فيها الشعر إلى قائليه، بالإضافة إلى عشرة مواضع أخرى نسب فيها الشعر إلى رجلٍ من إحدى القبائل العربية . داعياً من خلال بحثه الدارسين والباحثين إلى التصدي لهذه الأبيات ومحاولة نسبتها لقائليها([2]) .

فجميع الشعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم ينتمون إلى العصر الجاهلي أو الإسلامي. ولا نجد بينهم شاعراً واحداً ممن ذهب اللغويون إلى إدراجهم تحت قائمة المولَّدين الذين لا يستشهد بشعرهم . ويُستثنى من ذلك شاعران اثنان هما أبان بن عبد الحميد اللاحقي الذي يقال إنّهُ واضع البيت المشهور لسيبويه ، وهو :

حذرٌ أموراً لا تُخافُ وآمنٌ   ما ليس مُنجيَهُ من الأقدارِ([3])

وخلف الأحمر الذي يقال إنهُ واضع الشاهد :

وَمَنْهلٍ ليس لهُ حوازقُ   ولضفادي جَمّهِ نقانقُ([4])

أما بيت أبان اللاحقي . فقد زعم بعضهم أنّ هذا البيت مصنوع وقال : يروى عن اللاحقي أنه قال " سألنيَ سيبويه عن شاهد في تعديّ (فَعِل) فعملت له هذا البيت". وقال : " قائله أبو يحيى اللاحقي ". وأنشده ابن الشجري دون نسبة([5]) :

---

[1]- شرح أبيات سيبويه للنحاس 28 . انظر كذلك المزهر للسيوطي ج1 / 142 ، وخزانة الأدب للبغدادي ج1 / 8 ،

[2]- انظر بحوث ومقالات في اللغة ، رمضان عبد التواب ص90 وما بعدها .

[3]- الكتاب، ج1 / 113 .

[4]- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد جمعة ، ص296 .

[5]- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، العيني ، ج3 / 543 .

حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ ما ليس مُنجيَهُ من الأقدارِ

أي لا تضر ([1]) .

والشاهد أورده سيبويه على إعمال(فعِل) و (فعيل) وهو مذهب لسيبويه، لأنهما عنده محمولان من " فاعل " المتعدي لإرادة المبالغة، فيعملان عمله قياساً على(مفعول) و (فعّال)([2]).

أمّا بيت سيبويه الذي أورده العلماء، وحكموا من خلاله على أنّ سيبويه استشهد بشعر بشار، فهو :

وما كلُّ ذي لُبٍّ بمؤتيك نُصْحَهُ وما كلُّ مُؤْتٍ نُصْحَه بلبيبِ([3])

والشاهد في البيت وقوع الياء ساكنة وقبلها كسرة موقع الحرف المتحرك في إقامة الوزن .

والبيت في الكتاب منسوب لأبي الأسود الدؤلي . ومخطوط في ديوانه(ص33).

وتجدر الإشارة إلى أنّ أقدم من ذكر قصة استشهاد سيبويه بشعر بشار هو أبو العلاء المعرّي([4]) . حيث قال : " وحكى عنه – أي عن سيبويه – أنه عاب عليه قوله:

على الغَزَلَى منّي السلامُ فطالَ مَا لهوتُ بِهَا في ظلٍّ مُخضَرَّة زُهْرِ

فقال سيبويه : لم تستعمل العرب الغَزَلَى . فقال بشار : هذا مثل قولهم البشكى والجمزى . ونحو ذلك . وجاء بشار في شعره بالنِّينان ، جمع نونٍ من السمك . فيقال إنه أنكره عليه . وهذه أخبار لا تثبت . وفيما رُوِى في كتاب سيبويه أنّ النون يُجمع على نينان . فهذا نقضٌ للخبر "([5]) .

وذكر أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني أنّ سيبويه كان يستشهد بشعر بشار متحاشياً شره لأنه هجاه فخشي سيبويه لسانه ، يقول أبـــو الفـــرج : " وكان إذا سُئل عن شيء فأجاب عنه ووجد له شاهداً من شعر بشار احتجَّ بهِ"([6])، وأشار أبو

[1]- خزانة الأدب للبغدادي ، ج3 / 456 .
[2]- الكتاب لسيبويه ، ج1 / 113 .
[3]- المرجع السابق ، ج4 / 441 . انظر ديوان أبي الأسود الدؤلي ص33 .
[4]- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد جمعة 296 .
[5]- رسالة الغفران لأبي العلاء ، ص430 .
[6]- الأغاني لأبي فرج الأصفهاني ، ج1 / 210 .

الفرج الأصفهاني كذلك أنّ الأخفش كان يستشهد بشعر بشار في كتبه، ولم نجد أنّ أبا الفرج الأصفهاني قد أورد البيت أو الأبيات التي استشهد بها الأخفش بأشعار بشار([1]).

وإذا ثبت استشهاد الأخفش بشعر بشار، فإنّني أرى أنّ ذلك من باب التمثيل على ما ذهب إليه وليس من باب الاستشهاد لإثبات قاعدة أو مذهب نحوي أخذ به .

وذكر السيوطي أنّ أوّل الشعراء المحدثين الذين احتج بأشعارهم هو بشار بن برد. يقول :" أوّل الشعراء المحدثين : بشار بن برد ، وقد احتج سيبويه في كتابه ببعض شعره تقرباً إليه ، لأنّه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره، ذكره المرزباني وغيرهُ، ونقل ثعلب عن الأصمعي قال : خُتم الشعر بإبراهيم بن هرمة ، وهو آخر الحجج"([2]).

وهكذا يمكن القول أنّ سيبويه لم يحتج بشعرٍ خارج نطاق عصور الاحتجاج التي حددها العلماء ، على الرغم من بعض الاتهامات التي وجّهت إليه وعلى رأسها قضية الاستشهاد بشعر بشار، فمن خلال الرجوع إلى الكتاب نجد أنّ سيبويه لم يذكر أيّ بيت لبشار، وإنّما هو لأبي الأسود الدُؤلي في ديوانه. وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى أنّه عند الرجوع إلى كتاب سيبويه نلحظ أنّه ينسب الشعر في بعض الأحيان إلى قائله وفي أحيان أخرى ينسبه إلى قبيلة الشاعر، ويستثنى من ذلك مجموعة الأبيات التي ــ أشرنا إليها سابقاً ــ ولم تُنسب في الكتاب وبلغ عددها ثلاثمائة بيت .

[1]- شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، خالد جمعة ، 297 .

[2]- الاقتراح للسيوطي ، ص70

الفصل الثاني

تصنيف الأبيات الشعرية وإحصاء عددها في كتاب سيبويه

بعـد إحصاء دقيق في كتاب سيبويه وجدتُ أنَّ هنالك أبياتاً تروى بأكثر من روايـة، بلـغ عددها أربعة وثمانين بيتاً ، فبعد أنْ يروي سيبويه موطن الشاهد في البـيت بالرفع يقول: وهنالك من يروي البيت نصباً أو العكس ، وفي بعض الأحيان يذكـر وجهاً آخر في البيت، ويقول : لو نصب الشاعر في مثل هذا الموضع لجاز، والعكـس مـن ذلك، وأرى أنَّ سيبويه قد لجأ لمثل هذا العمل لتأكيد مذهبٍ تبناه أو لإثـبات قاعـدة ذهب إليها أو لبيان مدى التزايد والاطراد في موقف نحوي أخذ به، فمن المعروف أنَّ النحاة في تلك الفترة كان الخلاف بينهم في قضايا النحو والصرف واللغـة بشـكلٍ عـام على درجة بالغة، في حين وجدت أنّه لولا وجود بعض هذه الـروايات التي ذكرها لم يستطع أنْ يبني بعض القواعد ــ في حين أرى أنَّ بعضها لا ضرورة له من مثل قواعد التوهم، فالأساس في بناء القاعدة الدليل الصحيح ــ في حـين أننـي وجدتُ أيضاً أنَّ بعض الروايات في الكتاب لا يُبْنى عليها قاعدةٌ معيَّنةٌ وإنَّما هي بمثابة إثبات اطِّراد وتزايد في قاعدة نحوية أثبتها بشواهد أخرى .

ومـن أجـل حصر هذه الأبيات التي رويت بأكثر من رواية في الكتاب قمت بتصنيفها بحسب الروايات التي وردت فيها على فصلين:

أولاً : الأبـيات التـي رويت بروايتين : النصب والجر، الرفع والجر ، النصب والرفع، الجزم والنصب أو الرفع ، باب كسر همزة " إنّ " وفتحها ، ومن ثمَّ الأبيات التي رويت بروايتين ــ وخصَّها سيبويه ــ في باب الضرورة الشعرية.

ثانياً : الأبيات التي رويت بثلاث روايات .

محـاولاً بـيان الشاهد الشعري في كلِّ رواية ، وتتبعتُ الشاهد في الدواوين الشـعريّة وفـي كـتب اللغة مشيراً إلى الروايات المتعددة في كلِّ بيت. وفي بعض الأحيان كنتُ أرجح روايةً على أخرى بناء على ما يتطلبه الموقف النحوي . وسيأتي الحديث عن القواعد في الفصل التالي .

وأجاز سيبويه الجر في " معد " الثانية " ، فقـال : " والجـرُّ الوجـهُ "([1]) . وتفضيل سيبويه لوجه الجر في " ودون " يعود إلى أنَّ العرف النحوي يقتضي الأخذ بالظاهر .

ونُسب البيتُ في طبقات الشعراء للشاعر لبيد برواية : (فإنْ لم تجدْ مِنْ دونَ عدنانَ والداً)([2]) . وفي هذه الرواية خلاف لما ذهب إليه سيبويه من حيث العطـف على المعنى ، لأنَّه جعل " دون " ظرفاً مبنياً على الفتح ، في حين وجدنا أنَّ سيبويه جعله مجروراً بمن و " ودون معدٍ " معطوفة على المحل على اعتبار أنَّ من زائدة ، ولكنَّ عملها ظاهر، وهو الجرّ ، وأرى أنَّه لا يجوز إهمالها أو إهمال عملها .

على أنَّني أرى أنَّ الموقف النحوي هنا يتنافى مع رواية ابن سلاَّم ، فـالظرف إذا أضيف يُعرب ولا يُبنى .

والبيتُ في ديوان لبيد بروايـة (ودونَ معـدٍ) وجـاء فيـه " باقيـاً "بـدلاً مـن"والداً"([3]).

ورواية الديوان تؤكد ما ذهب إليه سيبويه من حيث العطف علـى الموضـع. وهذا ما أميل إليه .

3- قول جرير :

جِئني بمثلِ بني بَدْرٍ لقومهم أو مثلَ أُسْرةِ مَنْظورِ بن سيّارِ ([4])

فالشاهد فيه نصب " أو مثل " على المعنى ، أي بإضمار فعل تقديره : " هات مثلَ منظور بن سيّار " . وأجاز سيبويه فيه الجرَّ ، فقال : " والنصـب فيـه أقـوى وأحسن، لأنَّك أدخلت الجرَّ على الحرف الناصب ولم تجيء هاهنا إلاَّ بما أصله الجرُّ ولم تدخله على ناصبٍ ولا على رافعٍ . وهو علـى ذلـك عربـيٌّ جيـد . والجـرُّ أجود"([5]). وفي هذه الرواية استطاع أنْ يثبتِ ما ذهب إليه من حيث زيادة الباء فـي كلام العرب للتوكيد، فنصب ما بعد حرف العطف على الموضع باعتبـار أنَّ البـاء غير موجودة .

---

[1]- الكتاب ج1 / 68 .

[2]- طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي ص5 .

[3]- ديوان لبيد 145 .

[4]- انظر الكتاب ج1 / 94 ، تفسير القرطبي ج7 / 49 .

[5]- الكتاب ج1 / 170 .

وأرى أنَّ تفضيل سيبويه للنصب في "أو مثل " عائد إلى أنَّ الفعل " جئنــي " من أفعال العطاء التي تتعدى إلى مفعولين ، فتكون " أو مثل " معطوفة على "مثــل" في صدر البيت التي الأساس فيها النصب على أنَّها مفعول للفعل قبل زيادة البـــاء ، ومثل ذلك قوله تعالى " كفى بالله شهيداً بيني وبينكم "([1]).

والبيت في ديوان جرير، والرواية فيه بكسر " مثل " في الشطر الثـــاني([2])، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت من حيث العطف على المعنى .

4- قول كعب بن جُعيل :

أعِنّي بخَوّارِ العِنانِ تَخــالُــهُ إذا راح يَرْدِي بالمُدَجَّجِ أحْرَدا
وأبيضَ مصقولَ السِّطامِ مُهَنَّداً وذا حَلَقٍ من نسجِ داودَ مُسردا([3])

فالشاهد نصب " أبيض " فحمله على المعنى ، فقاس سيبويه الرواية في هـــذا البيت على الرواية في البيت السابق ، ليؤكد وجود قاعدة العطف على المحل، كأنــه قال : وأعطني أبيضَ مصقولَ السّطام، وقال : هاتِ مثلَ أُسرةِ منظورِ بنِ سيّارِ .

وأجاز سيبويه الجرَّ بقوله : " والنصب في الأول أقوى وأحسن ، لأنك أدخلت الجرَّ على الحرف الناصب ولم تجيء هاهنا إلاّ بما أصله الجرُّ ولــم تدخلــه علــى ناصب ولا رافع. وهو على ذلك عربيٌّ جيد . والجرُّ أجودُ "([4]).

وروي البيت في بعض كتب اللغة على غير هذا الإنشاد([5]) :

وإني لَمستكسيكَ حَوْكاً يمانياً وذا حَلَقٍ من نسجِ داودَ مُؤْبِدا

وعلى هذه الرواية فلا وجه للعطف على الموضع ولا لعطف اسم على اسم كما ذهب سيبويه .

---

[1]- الآية 43 من سورة إبراهيم .
[2]- ديوان جرير ص312 .
[3]- الكتاب ج1 / 170 . شواهد الشنتمري ج1 / 86 . شرح الأعلم ج1 / 86 .
[4]- الكتاب ج1 / 170 .
[5]- شرح السيرافي ج1 / 356 .

ونسبه النحاس في شرحه لكعب بن جعيل، مع اختلاف في رواية الشطر الثاني من البيت الثاني ، والرواية عنده :(وذا شُطبٍ من نسج داودَ مُوْجَدا)([1]) .

5- قول رجل من قيس عيلان :

بينا نحن نَطلُبه أتانا مُعَلِّقَ وَفْضةٍ وزِنَادَ راعِ ([2])

فالشاهد فيه نصب " وزناد راع " على المعنى كما في هذه الرواية ، لأنه إذا قال : أتانا معلّقَ وفضةٍ فكأنه قال : معلقاً وفضةً فنصب . ونصب "وزناد راع" على تقدير: ويعلّق زنادَ راعٍ([3]) .

وأجاز سيبويه الجر ، فقال : " وجه الكلام وحدُه الجرُ ، لأنه ليس موضعاً للتنوين . ونحوه في قولك : هذا ضاربُ زيدٍ فيها وأخيه، وهذا ضاربُ عبدِ الله ضرباً شديداً وعمروٍ . ولو قلت هذا ضاربُ عبدِ الله وزيداً جاز على إضمار فعل"([4]) . ويعود تفضيل سيبويه لوجه الجر لأنَّه ليس فيه تقدير لمحذوف وهو الفعل، فالأولى عند النحاة الأخذ بالظاهر وهذا ما مال إليه سيبويه .

ونلاحظ أنَّ الرواية في البيت السابق ليست من باب السماع عن العرب، وإنّما هي من باب القياس على الأبيات التي سبقتها ، ولولا مثل هذا النوع من القياس الذي لجأ إليه سيبويه لما استطاع أنْ يثبت مدى اطراد القاعدة في مثل هذا الموضع .

والبيت للشاعر نصيب بن رباح برواية :

فبينا نحنُ ننْظرهُ أتانا مُعلِّقَ شِكْوةٍ وزِنادَ راعِ([5]) .

وفي رواية الديوان ما يؤكد ما ذهب إليه سيبويه من حيث العطف على الموضع.

وروي البيت بلا نسبة في لسان العرب مادة " بـين " (ج16 / 211) ، ورواه النحاس في شرحه بلا نسبة ومع وجود خلاف في بعض الألفاظ ، والرواية عنده :

بينا نحنُ ننظره أتانا مُعَلّقَ وفضةٍ وزنادِ راعي([6]) .

1- شرح النحاس ص83 .

2- الكتاب ج1 / 171 . سر صناعة الإعراب ج1 / 27 . شرح شواهد الشنتمري ج1 / 87 . ابن يعيش ج4 / 97 . الهمع ج1 / 211.

3- شرح ابن النحاس ص 83 . شرح السيرافي ج1 / 405 – 406 .

4- الكتاب ج1 / 171 .

5- ديوان نصيب بن رباح ص104 .

6- شرح النحاس ص83 .

وفي هذه الرواية خلاف لقاعدة " الحمل على الموضع "، فيكون الجر عطفاً على الاسم السابق .

ورواه السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه ولم ينسبه، ونجد عنده خلافاً في رواية كلمة " نرقبه " بدلاً من " نطلبه "([1]) . وفي مثل هذا التغيير في ألفاظ الشعر دلالة أيضاً على روايتها على المعنى أحياناً عند بعض الدارسين.

6- متمِّم بن نويرة :

لعمري وما دهري بتأبينِ هالكٍ ولا جَزَعٍ مما أصابَ فأوْجَعَا([2])

فالشاهد جرّ " ولا جزع " ، فجعل دهره الجزع . والنصب جائز على قوله : فلا عيّاً بهنّ ولا اجتلابا . وإنما أراد : وما دهري دهرُ جزعٍ ، ولكنّه جاز على سعة الكلام ، واستخفّوا واختصروا ([3]) .

فاستطاع من خلال رواية النصب في " جزع " أنْ يثبت قاعدة النصب بفعل محذوف، ومن الملاحظ أنّ الرواية لون من القياس، لتأكيد القاعدة .

على أنّ وجه النصب في " جزعٍ " هو الأنسب من عطفها على " تأبين هالكٍ " فالجزع لا يعطف على تأبين هالك .

ونُسب البيت في الكامل لمتمم بن نويرة برواية تخالف رواية سيبويه :

لعمري وما دهري بتأبين هالكٍ ولا جَزَعٍ والموت يَذْهَبُ بالفتى([4]) .

ونجد أنّ المبرد لم يشر لرواية النصب في " جزع " التي أشار إليها سيبويه .

ونسب البيت في كتاب طبقات الشعراء لمتمم بن نويرة برواية : (لعمري وما دهري بتأبين مالكٍ)([5]) .

ولعلّ اختلاف الرواية في مثل هذا الموضع " مالك " بدلاً من " هالك " يشير إلى دور التصحيف في الحروف في تغيير الرواية في البيت .

---

[1]- شرح السيرافي ج1 / 405 .

[2]- الكتاب ج1 / 337 . المفضليات 265 .

[3] الكتاب ج1 / 337 .

[4]- الكامل للمبرد ج2 / 359 .

[5]- طبقات الشعراء ، لابن سلام الجمحي ص50 .

7- قول أمية بن أبي عائذ :

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ   وشُعْثٍ مراضيعَ مِثْلِ السَّعالي ([1])

فالشاهد في البيت جرّ " وشعث " عطفاً على عُطّل كما في هــذه الروايـــة([2]). وهو حد الكلام إذ لا حاجة لتقدير محذوف، وهو الفعل الناصب.

ثمَّ أراد سيبويه بعد ذلك أنْ يثبت قاعدة النصب بالفعل المحذوف ، فرواه فـــي موطنٍ آخر من الكتاب برواية النصب :

ويأوي إلى نسوةٍ عُطَّلٍ   وشعثاً مراضيعَ مثلِ السَّعالي

فنصب " شعثاً " على الذم ، قال سيبويه : " قال الخليل : كأنَّه قال : وأذكرهنَّ، إلاّ أنَّ هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهاره "([3]) .

ونُسب البيت في ديوان الهذليين للشاعر أمية بن أبي عائذ الهذلي برواية :

لهُ نُسوةٌ عاطلاتُ الصّدور   عوجٌ مراضيعُ مثلُ السّعالي([4]) .

وعلى هذه الرواية فلا وجه لما ذهب إليه سيبويه من حيث الجر عطفـــاً علـــى الاسم السابق ، ولا من حيث النصب بالفعل المحذوف ، فثبات وجـــود مثـــل هـــذه القاعدة يُبطل وجود قاعدة تبناها سيبويه .

ونسبه النحاس في شرحه للشاعر بشر بن خازم برواية :

وتأوي إلى نسوةٍ بائساتٍ   وشُعثاً مراضيعَ مثلَ السعَالي([5]) .

وتعدد الروايات في البيت أوجد أكثر من شاهد في البيت :

أولها : عطف " شعث " على " عطل " بالواو لا بالفاء ، لأنّ الفاء تفيد التفرقة .

ثانيهما : نصب " شعثاً " بإضمار فعل تقديره : وذكرهنّ شعثاً .

ثالثهما : جر " شعثٍ " على العطف .

8- قول لرجل من أزد السراة :

قُبِّحَ من يزني بعَوْ   فِ مِــنْ ذواتِ الخُمُــرْ

---

[1]- الكتاب ج1 / 399 . ج2 / 66 . ديوان الهذليين ج2 / 184 ، معاني القرآن للفراء ج1 / 108 . خزانة الأدب ج1 / 417 .

[2]- الكتاب ج1 / 399 .

[3]- المرجع السابق ج2 / 66 .

[4]- ديوان الهذليين ج2 / 184 .

[5]- شرح النحاس ص116 .

الآكلَ الأشلاءَ لا   يَحْفِلُ ضَوْءَ القمــرْ[1]

فالشاهد فيه أنّه نصب " الآكل " على الشتم بإضمار فعل[2]، وأجــاز ســيبويه الرفع على القطع أي: هو الأكلُ[3] .

فالرواية في هذا البيت كسابقه ، فهي من باب القياس من جهة ، ومــن بــاب إثبات قاعدة النصب بفعل محذوف تقديره أشتم أو أذم . وهذا الوجه ما أراه مناسباً ، فالعرب تحذف فعل الذم ويقدر من خلال المعنى ويكون أشدّ ذمّاً .

ونسب سيبويه البيتين لرجل من أزد السّراة ، وهما لشاعر يُدعى الميس الثُمالي في شرح السيرافي[4] ، والثاني ورد في اللسان مادة " سلا "[5] .

ومن الملاحظ أنّ هنالك خلافاً في رواية كلمة " الأشلاء " ، فقد رويت عند كل من السيرافي وصاحب اللسان " الأسلاء " ، وفي طبعــة الكتــاب القديمــة كــذلك "الأسلاء"[6].

9- قول امرئ القيس :

ومثلِكِ بِكْراً قد طَرَقْتُ وثيِّباً   فألهيتها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ[7]

فالشاهد فيه أنّه جرّ " مثلِك " بإضمار " ربّ " ، والتقدير " رُبَّ مثلِك " .

ففي هذه الرواية استطاع سيبويه أنْ يثبت قاعدة الجر بــ " ربَّ " المحذوفة.

ثمَّ ذكر سيبويه روايةً أخرى في البيت، قال سيبويه : " ومن العرب من ينصبه على الفعل "[8] . والنصب هنا يكون بالفعل الذي بعده " طرقت " ، وأرجــح هنــا رواية النصب في " مثلك "، إذْ لا حاجة لتقدير محذوف وهو "ربَّ"، ومن المعروف أنَّ "ربّ" تعمل الخفض بالنكرة ، كما أنَّ الفعل هنا متعدٍّ يحتاج إلى مفعــولٍ وهــو " مثل " .

1- الكتاب ج2 / 72 .

2- انظر شرح الأعلم ج1 / 253 . شرح السيرافي ج2 / 5 .

3- الكتاب ج2 / 72 . القطع مصطلح خاص بسيبويه وقصد به الاستئناف .

4- شرح السيرافي ج2 / 5 .

5- لسان العرب لابن منظور ج14 / 396 .

6- الكتاب ج1 / 71 ، [طبعة بولاق] . والأشلاء جمع شلو ، وهو العضو بما عليه من اللحم . أمّا الأسلاء جمع سلى ، وهو غشاء رقيق يحيط بالجنين . وكلا المعنيين يدلّ على النهم والقعود عن الأسفار .

7- الكتاب ج2 / 163 . شرح الأعلم 294 . شرح السيرافي ج1 / 450 . شرح شواهد المغني للسيوطي ج2 / 766 .

8- الكتاب ج2 / 163 .

ويؤيد ذلك أيضاً أنّه روي في شرح ديوان امرئ القيس برواية :

فمثلَكِ حبلى قدْ طَرَقْتُ ومُرْضِعاً   فألهيتها عن ذي تمائمَ مُحولِ[1]

فلا شاهد في البيت . فثبات صحة هذه الرواية بنصب " مثل " ، يخالف ما ذهب إليه سيبويه من حيث الجر بـــ "ربَّ" المحذوفة .

10- قول الشاعر :

ومثلِكِ رَهْبى قد تركتُ رَذيّةً   تُقَلِّبُ عينَيْها إذا مرّ طائرُ[2]

والشاهد فيه جر " مثلك " بـــ " ربّ " وهي محذوفة . وأجاز سيبويه فيه النصب بالفعل بعده ، قال سيبويه : " سمعنا ذلك ممن يرويه عن العرب[3] .

والبيت من مجموعة الأبيات التي لم تنسب في الكتاب ، ونسبها البغـــدادي فـــي الخزانة للشاعر الرّبيس الثّعلبي ، وذكر عن أبي عبيدة أنّه يُنسب للجون المحرزي ، ورواية البغدادي " فمثلَك أو خيراً .." ([4])، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت من حيث الجر بـــ " ربَّ " المحذوفة . ونسبه الجاحظ في البيـــــان لأحـــد الأعـــراب ، وروايته أيضاً (فمثلَك أو خيراً) ([5]) . ونسبه السيرافي في شرحه للربيس كذلك ، وفيه " ومثلِكِ أو خيرِ"([6]) .

ورواه ابن الأنباري في الإنصاف دون نسبة برواية تخالف روايـــة ســـيبويه، وهي :

مثلِكِ أو خيرِ تَركتُ رَذيَّةً   تُقَلِّبُ عينيها إذا طار طائرُ([7]) .

وفي هذه الرواية مخالفة لمذهب سيبويه من حيث الجر بـــ " ربَّ " مضـــمرة بعد الواو، وتأكيد لمذهب الكوفيين من حيث الخفض بنفسها وهي محذوفة ([8]) .

1- ديوان امرئ القيس ص42 ، شرح محمد بن إبراهيم الحضري .

2- الكتاب ج2 / 164 . البيان ج3 / 305 . الإنصاف ج1 / 378 . خزانة الأدب ج2 / 532 .

3- الكتاب ج2 / 164 .

4- الخزانة ج2 / 532 .

5- البيان للجاحظ ج3 / 306 .

6- شرح السيرافي ج1 / 572 .

7- الإنصاف لابن الأنباري ج1 / 378 .

8- المرجع السابق ج1 / 376 .

11- قول رؤبة([1]) :

* فهي تُنادي بأبي وابنيْما *

فالشاهد في البيت قلب الألف في " بأبي " المندوب ياء كما في هذه الرواية .

وذكر سيبويه في البيت رواية أخرى مع ترك الألف على حالها دون قلب "بأبا"، فقال: " ويروى بأباَ وابناما " ، فما فضلٌ ، وإنما حكى نُدبتها([2]) . وقصد بذلك أنَّه أدخل الباء على المندوب فتركه محكيًّاً على لفظه. والمعنى فهي تنادي بيا أباهُ. وقلب الألف ياء في هذه الرواية منعاً لالتقاء الساكنين .

وروي البيت في شرح السيرافي ونُسب لرؤبة وقيل أنّه ينسب للعجاج ، والرواية فيه :

* وهي ترثّي بأبي وابنيما *

وذكر بأنه يروى " بأبِ "([3]).

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت من حيث قلب الألف ياءً كما ذهب سيبويه في الرواية الثانية التي ذكرها في البيت ليثبت هذه القاعدة .

ورواه الأعلم وأشار إلى أنّ الرواية في بعض النسخ " وابناما " ([4]) .

في حين وجدت أنَّ البيت يروى في بعض كتب اللغة وقبله أبيات تقتضي القافية فيها أنْ تكون مردفة بالياء " وابنيما "، وهذه الأبيات([5]) :

أنين عَبرى سُلبتْ حميما

فهْي تُبكّي حزَناً أليما .

12- قول الشاعر :

فغُضَّ الطَّرفَ إنّك مِنْ نُميْرٍ فلا كَعْباً بَلغْتَ ولا كِلابا

فالشاهد في البيت فتح الضاد المضعَّفة في " غُضَّ " ، فاستطاع سيبويه أنْ يثبت من خلال هذه الرواية مذهباً له، وهو فتح المضعَّف الأخر في حالة الأمر، ثمَّ

---

[1]- " ما " زائدة ، وإنما يريد أنّها تقول : بأبي وابني .

[2]- الكتاب ج2 / 223 .

[3]- شرح السيرافي ج1 / 609 .

[4]- اللسان ج19 / 22 .

[5]- شرح السيرافي ج1 / 609 .

ذكر سيبويه في البيت رواية أخرى، فقال : " ومن العرب من يكسر ذا أجمع على كلِّ حالٍ، فيجعله بمنزلة اضربِ الرجل "([1]) . فالكسر هنا منعاً لالتقاء الساكنين .

والبيت في الكتاب بلا نسبة وهو في ديوان جرير برواية " فغضَّ الطرفَ"([2]).

ورواه المبرد في المقتضب دون نسبة وفيه " فغضّ " وذكر فيه جواز الأوجه الضم والجرّ والفتح على أنّها لهجات عند العرب([3]) .

وأرى أنّ الراجح هنا رواية " فغُضَّ " بالفتح، لأنّ العربية ــ كما هو معروف ــ تميل إلى الخفّة والسهولة في النطق ، والفتحة أخف الحركات([4]) . ومن خلال تعدد الرواية في البيت السابق نلحظ كذلك دور اللهجات في تعدد رواية الأبيات ، فقد يُنْشِد الشاعر البيت على وجهٍ معيَّن ويرويه الرواة كل واحد منهم على لهجة القبيلة التي ينتمي إليها .

ثانياً: الأبيات التي رويت بروايتي الرفع والجر

1- قول ابن مروان النحوي :

ألقى الصَّحيفةَ كَيْ يُخفِّفَ رَحلَهُ   والزَّادَ حتّى نَعلِهِ ، ألقاها([5])

فالشاهد في البيت جرّ " نعلِه " ، فتكون " حتّى " حرف جر .

وذكر سيبويه جواز الرفع في " نعله " ، فقال : " والرفع جائز كما جاز في الواو وثمَّ ، وذلك قولك لقيتُ القومَ حتّى عبدُ الله لقيتُه ، جعلتَ (عبدَ الله) مبتدأ وجعلت (لقيته) مبنياً عليه كما جاز في الابتداء "([6]) .

فلعلَّ الخلاف في أوجه الرواية في مثل هذا البيت عائد في الأساس إلى خلاف النحويين بـ" حتى " ، فهو حرف غيرِ مختص ، ومثالهم المشهور في هذا الباب (أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها)، ومما يؤكِّد ذلك أنَّ السيرافي قد أشار إلى جواز

[1]- الكتاب ج3 / 533 – 534 .

[2]- ديوان جرير ص75 .

[3] المقتضب للمبرد ج1 / 185 . انظر كذلك الدرر اللوامع للشنقيطي ج2 / 322 .

[4] انظر قاعدة " تحريك المضعف الأخر " الباب الثالث من الرسالة .

[5]- الكتاب ج1 / 97 . اللسان ج14 / 11 . معجم الأدباء ج19 / 146 ، والاسم عنده ابن مروان النحوي . شرح شواهد المغني للسيوطي ج2 / 865 . خزانة الأدب ج1 / 446 .

[6]- الكتاب ج1 / 97 .

الأوجه الثلاثة في " نعله " : فالجر بحتى، والنصب على العطف ، والرفع على الابتداء([1]).

وهنالك خلاف في نسبة البيت عند العلماء ، فقد نسبه صاحب معجم الأدباء لمروان النحوي([2]) . وكذلك البغدادي في الخزانة والشاعر عنده هو أبو مروان النحوي قاله في قصة المتلمس حين فرّ من عمرو بن هند فألقى صحيفته التي فيها الأمر بقتله في نهر الحيرة والبيت الذي بعده في الخزانة :

ومضى يظنُ يريد عمرو خلفه   خوفاً ، وفارق أرضه وقلاها([3]) .

والبيت للمتلمس في ديوانه برواية (حتى نعلِه) بالجر([4]) .

2- قول حسان بن ثابت :

فكفى بِنَا فضلاً على مَنْ غَيْرِنا   حُبُّ النبي محمدٍ إيّانا

فالشاهد جرٌ " غير " كما في هذه الرواية فتكون غير نعت لمَن لأنّها نكرة مبهمة، وذكر سيبويه جواز الرفع فقال : (كفى بنا فضلاً على من غيرُنا)، برفع "غيرنا"، أجود وفيه ضعف إلاّ أن يكون فيه "هو" لأنّ "هو" من بعض الصلة. إلا أن يكون مرفوعاً " بهو "([5]) .

والرواية في البيت ليست سماعيَّة عن العرب ، واستطاع سيبويه أنْ يثبت مذهبين في هاتين الروايتين :

الأول : جواز وصف الاسم الموصول بمفرد إذا كان نكرة مبهمة ، وهو الوجه الذي يجيزه الموقف النحوي ، لأنَّ مَنْ تكون بمنزلة إنسان وتكون غير عندئذٍ وصفاً لها.

والثاني : جواز الرفع على أنَّ العائد على الصلة محذوف تقديره "هو" .

1- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج1 / 411 – 412 .

2- معجم الأدباء ج19 / 146 .

3- خزانة الأدب ج1 / 446 .

4- ديوان المتلمس ص327 .

5- الكتاب ج2 / 105 .

وقد أكّد الأعلم جواز الوجهين في هذا البيت ، فقال : " فالشاهد حمل "غير" على "منْ" نعتاً لها ، والرفع بتقدير على من هو غيرُنا "([1]) ، وفي هذا الرأي تأكيدٌ لما ذهب إليه سيبويه من حيث جواز الوجهين .

وقد اختلف العلماء في نسبة البيت السابق فقد ورد عند سيبويه منسوباً لرجل من الأنصار ، ونسب البيت لحسان بن ثابت في كتاب معاني القرآن للفراء([2]) ، وتحصيل عين الذهب للشنتمري([3]) ، ومغني اللبيب([4]) . ونجد صاحب الخزانة قد نسبه كذلك لعبد الله بن رواحه([5]) ، وفي الدرر([6]) أيضاً، ونُسب إلى بشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك في لسان العرب " مادة منن " . والبيت ورد في ديوان كعب بن مالك([7]) .ويبدو لي أنّ الخلاف في نسبة البيت عائد إلى الاعتماد على المشافهة في رواية الأشعار واللغة بشكل عام في المرحلة الأولى من مراحل جمع اللغة .

ثالثاً: الأبيات التي رويت بروايتي الرفع والنصب

1ـ قال عمرو بن شأس :

بني أسَدٍ هَلْ تَعْلَمُونَ بَلاءَنَا ... إذا كَانَ يَوْمَاً ذا كَوَاكِبَ أشْنَعَا

إذا كان الحُوُّ الطوالُ كأنّما ... كَسَاها السِّلاحُ الأرجوان المضلّعا([8])

فالشاهد في هذا البيت على هذه الرواية نصب " يوم " على أنّه اسم لكان، وبعد ذلك أراد سيبويه أنْ يؤيد ما ذهب إليه من حيث أنَّ (كان) تأتي تامة ، فذكر أنّه سمع بعض العرب يقول "أشنعا " ويرفع ما قبله ، كأنه قال :(إذا وقع يوم ذو كواكب أشنعا)([9]). والشاهد هنا : مجيء (كان) تامة بمعنى وقع. والرواية الثانية التي ذكرها

---

[1]- تحصيل عين الذهب للأعلم 275 .

[2]- معاني القرآن ، الفراء ، ج1 / 21 .

[3]- تحصيل عين الذهب ، الشنتمري 274 .

[4]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، 432 .

[5]- الخزانة ج6 / 122 .

[6]- الدرر ج1 / 70 .

[7]- ديوان كعب بن مالك ص289 .

[8]- الكتاب ج1 / 47 ، شرح أبيات سيبويه ، السيرافي ج1 / 63 .

[9]- الكتاب ، ج1 / 47.

سيبويه في البيت رواية سماعية عن العرب ولم يحدد الجهة التي سمع منها هذه الرواية . فمن خلال هذه الرواية استطاع أن يثبت ما ذهب إليه من حيث مجيء (كان) تامة في كلام العرب. وذكر الطبري في تفسيره البيت بنصب (يوماً) مع اختلاف في صدر البيت، وهو :

وللهِ قَوْمي أيُّ قومٍ لحُرَّةٍ　　　إذا كان يوماً ذا كَوَاكِبَ أشْنَعَا ([1])

أمّا النحاس في شرحه فقد جعل (كان) ناقصة وأضمر اسمها . أي إذا كان اليومُ يوماً([2]) .

على أنني أرى أنَّ رواية الرفع في البيت أولى، إذْ لا حاجة لتقدير محذوف وهو اسم كان، وكذلك المعنى يقتضي مجيء كان تامة . ومما يؤيد ذلك ما جاء في تفسير القرطبي من حيث النصب في (أشنعا) على تعظيم الأمر، مع مجيء كان تامة([3]).

2ـ قال الفرزدق :

أسكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغةِ إذا هَجَا　　　تميماً بِجَوْفِ الشَّامِ أمْ مُتساكِرُ([4])

فذكر سيبويه أنَّ هذا إنشاد بعضهم. وأكثرهم ينصب " السكران "ويرفع الآخر، أي" متساكر " ، على قطع وابتداء([5]) .

ونلاحظ أنَّ سيبويه يفضّل الرواية الثانية بنصب " سكران " على أنَّه خبر كان، وهو الحدُّ في الكلام ، لأنَّه لا مسوّغ للابتداء بالنكرة في مثل هذا الموضع .

ومن العرب من يجعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً وهم بنو دارم وبنو نهشل، قال النحاس : (وإنما يفعلون ذلك لأنّ النكرة أشدُّ تمكناً من المعرفة. ومثالهم على ذلك "قائمٌ كانَ عبدَ الله "و" وكان قائمٌ عبدَ اللهِ ")([6]) .

ومن خلال هذا أرى أنَّ رفع " سكران " ـ مع عدم وجود مسوغ للابتداء بالنكرة في مثل هذا الموضع ـ يكون من باب اختلاف اللهجات عند القبائل العربية.

---

[1]- تفسير الطبري ، ج6 / 81

[2]- شرح أبيات سيبويه ، النحاس ، ص41 .

[3]- تفسير القرطبي ، ج6 / 81 .

[4]- الكتاب ، ج1 / 49 . ديوان الفرزدق ، ص481 ، شرح أبيات سيبويه ، النحاس ، ص38 ، الخصائص لابن جني ، ج2/375 ، المحتسب ، ج2/116، مغني اللبيب لابن هشام ، ج2 / 490 ، خزانة الأدب ج4/65

[5]- الكتاب ، ج1/49.

[6]- شرح أبيات سيبويه ، النحاس ص38.

3- قال الشاعر :

وقد عَلِمَ الأقوامُ ما كَانَ دَاءَها   بثهلانَ إلاّ الخِزْيُ ممّنْ يَقُودُها([1])

فالشاهد في البيت نصب " داءها " ورفع " الخزيُ " فقدّم خبر كان على اسمها لأنّهما معرفتان .

فمذهب سيبويه جواز التقديم والتأخير في اسم كان وخبرها إذا تساويا في التعريف والتنكير، ومن أجل إثبات ذلك روى البيت رواية أخرى فقال: وإن شئت رفعت الأول وهو " داؤها " كما تقول : " ما ضرب أخوك إلاّ زيداً "([2]) . فلولا هذه الرواية لم يكن سيبويه ليثبت ما ذهب إليه من جواز التقديم والتأخير في اسم كان وخبرها.

وأرجح هنا رواية النصب في " داءها " والرفع في " الخزي "، لأنَّ الخبر يتقدم على الاسم إذا حُصر فيه .

والبيت في الكتاب بلا نسبة ، ونسبه السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه للشاعر مغلّس بن لقيط الأسدي([3]) .

4-قال مُزاحم العقيلي :

وقالوا تَعَرَّفْها المَنازلَ من مِنًى   وما كلَّ مَنْ وافى مِنًى أنا عَارِفُ([4])

فعلى هذه الرواية يكون نصب " كل " بـ" عارف " ، ثمَّ أراد أن يثبت أنَّ "ما" الحجازية تعمل عمل " ليس" في مثل هذا الموضع ، فذكر في البيت رواية أخرى برفع "كل":

*وما كلُّ مَنْ وافى منًى أنا عارفُ *

فلزم اللغة الحجازية فرفع " كلّ " ، ونحو ذلك : ليس عبدُ الله أنا عارفٌ ، فأضمر الهاء في عارف . وكان الوجهُ عارفهُ حيثُ لم يُعْمَلْ عارفٌ في كلٍّ، وكان هذا

---

[1]- الكتاب ج1 / 50 . شرح السيرافي ج1 / 278 .

[2]- الكتاب ، ج1 / 50 .

[3]- شرح السيرافي ج1 / 281

[4]- الكتاب ج1/ 72 ، 146 . شرح النحاس ص49 ، 70 . شرح السيرافي ج1 / 43 . شرح شواهد المغني ، السيوطي ج2 / 970 .

أحسن من التقديم والتأخير ، لأنهم قد يدَعُون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً، وذلك ليس من شيء من كلامهم ولا يكاد يكون من شعر ([1]) .

والإنشاد بالنصب على مذهب بني تميم ، جعل " أنا " مبتدأ و " عارف " خبره و"كل" منصوب بـ " عارف " . وهذا ما حققه سيبويه بالرواية الأولى بنصب " كل".

والإنشاد بالرفع على مذهب الحجازيين الذين يُعملون " ما " في " كل " ويرفعون"كل" بها ، ويجعلون قوله : " أنا " عارف " جملة في موضع الخبر. ويعود إلى اسم"ما " الضمير المحذوف ، يريد : أنا عارفه([2]) .

وهذا المذهب الذي حققه سيبويه في الرواية الأخرى التي ذكرها في البيت برفع"كل" حيث عملت " ما " عمل " ليس " .

على أنني أرى أنّ الراجح في هذا النصب في " كل "، فعرف النحاة يقتضي إبطال عمل " ما " الحجازية إذا تقدَّم معمول الخبر على أنْ لا يكون جار ومجرور([3]) .

5- قال بشر بن خازم

فأمّا تميمٌ تَميمُ بنُ مُرٍّ فألفاها القومُ رَوْبى نياماً([4])

وذكر سيبويه جواز الرفع والنصب في " تميم " ، فقال : " فالنصب عربيٌّ كثير والرفع أجود "([5]) . وأرى أنَّ مذهب سيبويه جواز الوجهين النصب والرفع بعد "أمّا" وهذا ما حققه من الروايتين ، إلاَّ أنَّه فضّل الرفع ، لأنَّه لا حاجة فيها لتقدير محذوف وهو الفعل الناصب .

والبيت في ديوان بشر بن خازم برواية (فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ)([6]).
واستشهد به الشنتمري: على أن حكمّ الاسم بعد أمّا حكمه في الابتداء، لأنَّها لا تعمل

---

[1]- الكتاب ج1/ 72.
[2]- شرح السيرافي ج1 / ص44 – 45 .
[3]- انظر قاعدة إلغاء عمل " ما " الحجازية في الباب الثالث من الرسالة .
[4]- الكتاب ج2 / 81 . ، تحصيل عين الذهب ، الشنتمري 97 . المحتسب لابن جني ج1 / 189
[5]- الكتاب ج2 / 82 .
[6]- ديوان بشر بن خازم 190 .

شيئاً فكأنَّها لمْ تُذْكر قبله([1]). وهذا ينافي حالة النصب في " تيم " التي ذهب إليها سيبويه .

6- قول ذي الرمة :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بَلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بينَ وِصَلَيكِ جَازِرُ

قال سيبويه : فالنصب عربيّ كثير ، والرفع أجود في كلمة " ابن ". يعني على الابتداء لا على إعمال فعل مفسَّر([2]) . ويبدو لي أنَّ مذهب سيبويه جواز الرفع والنصب بعد إذا ، وقد حقق الشرعية لهذا المذهب من خلال الاعتماد على الروايتين في البيت السابق، إلاَّ أنَّ أكثر اللغويين على الرفع بعد إذا ، إذ لا حاجة لتقدير فعل محذوف، وهو الأولى في عرف النحاة . فالأخفش يذهب إلى جواز وقوع المبتدأ بعد إذا. وعند الزجاج الرفع فيه بمعنى إذا بُلغ ابن موسى. يعني على النيابة عن الفاعل([3]) .

7- قال النجم العجليّ :

قدْ أصْبَحتْ أمُّ الخِيارِ تدّعي عليَّ ذَنْباً كلُّه لمْ أصْنَعِ([4])

قال سيبويه : " فهذا ضعيف ، أي رفع " كلّ " ، وهو بمنزلته في غير الشعر، لأنّ النصب لا يكسر البيت، ولا يُخلُّ به تركُ إظهار الهاء . وكأنه قال : كلُّه غير مصنوع"([5]) . فسيبويه يميل إلى رواية النصب في " كل " على أنّها توكيد لـ" ذنب" مع ترك الهاء وهذا مذهبه ، وحققت له رواية الرفع ـ على ضعفها ـ جواز الابتداء على القطع والاستئناف . مع أنَّ الأولى النصب على التوكيد، فالمعنى يوجب ذلك .

---

[1]- تحصيل عين الذهب ، للشنتمري ص 98 .

[2]- الكتاب ج2/ 82.

[3]- الخزانة ج1 / 450 .

[4]- الكتاب ج1 / 85 . إعراب القرآن لابن النحاس 483 ، تفسير القرطبي ج6 / ص65 ، 215 . وذكر أنّه أراد " لم أصنعه " . أمالي ابن الشجري ج10 / 8 ، 93 ، 326 الخزانة ج1 / 173 . شرح شواهد المغني ج2 / 544.

[5]- الكتاب ، ج1 / 85 .

8- قال عمر بن أبي ربيعة :

أمّا الرَّحيلُ فدونَ بعدَ غدٍ   فمتىْ تَقولُ الدَّارَ تَجْمَعُنا

فالشاهد نصب " الدار " كما في هذه الرواية ، وأجاز سيبويه الرفع بقوله:" وإن شئت رفعتَ " الدّار " بما نصبت فجعلته حكاية "([1]) .

وروي البيت في ديوان عمر بنصب " الدار "([2]) ، وعلى رواية الديوان لا حجة فيما ذهب إليه سيبويه من حيث الرفع ، لأنَّ " تقول " سبقت باستفهام فتضمنت معنى "ظنَّ" التي تأخذ مفعولاً مفرداً وليس جملة القول كما ذهب سيبويه([3]) . والموقف النحوي يقتضي كذلك النصب ، لأنَّ " تقول " إذا سبقت بالاستفهام تتضمن معنى "ظنَّ" و "رأى" فتتعدى إلى مفعولٍ مفرد وليس جملة القول .

ويؤيد ذلك رواية السيرافي – في شرحه – (فمتى تقول الدارَ تجمعنا) ([4]) ، كأنه قال: متى تظن الدارَ، وهذا حُجَّة بأنّ العرب تجري " تقول " مع حرف الاستفهام مُجرى ترى وتظن .

9- قال أبو الأسود الدؤلي :

أميرانِ كانا آخَيَاني كِلاهُما   فكُلاً جَزَاهُ اللهُ عَنِّي بما فَعَلْ

فالشاهد فيه نصبُ " كل " بإضمار فعلٍ يفسره ما بعده([5]) . وذكر سيبويه جواز الرفع ، فقال : "ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي أي على القطع والابتداء، ويقبح فيه ما يقبح في الأمر والنهي "([6]) .

على أنَّ الأولى النصب لأنَّه من المعروف أنَّ الفعل إذا اشتغل بالضمير ينتصب الاسم الذي قبله بتقدير فعل مُفسّر، ومثله قوله تعالى : "والسماءَ رفعها ووضع الميزان"([7]) .

1- الكتاب ، ج1 / 124 .
2- ديوان عمر بن أبي ربيعة 393 .
3- ديوان عمر بن أبي ربيعة 227 . انظر تحصيل عين الذهب ص117 .
4- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، ج2 / 67 .
5- تحصيل عين الذهب 121 .
6- الكتاب ج1 / 142 .
7- الآية 7 من سورة الرحمن .

ويؤيد ذلك رواية الأعلم بالنصب، بإضمار فعل فسَّره ما بعده ([1]) . وروي البيت كذلك في ديوان أبي الأسود بالنصب([2]) :

أميرَيْنِ كانا صاحبيَّ كلاهما فكلاً جزاه اللهُ عنّي بما فَعَلْ .

10- قال هدبة بن خشرم العذري :

فلا ذاْ جَلالٍ هِبْنَهُ لجلالِهِ ولا ذا ضَياعٍ هُنَّ يتركْنَ للفقيرِ([3])

فالشاهد في البيت نصب " ذا " بفعلٍ محذوف ، لأنّها سبقت بالنفي . وذكر سيبويه جواز الرفع بقوله : " وإنْ شئت رفعت ، والرفع أقوى ، لأنّهنّ نفي واجب يُبتدأ بعدهنَّ ويُبنى على المبتدأ بعدهنّ "([4]) .

وأرى أنَّ مذهب سيبويه جواز النصب والرفع بعد حروف النفي ، فاعتمد على الروايتين ليثبت ما ذهب إليه من حكم . إلاَّ أنّه فضّل الرفع إذْ لا حاجة لتقدير محذوف وهو الفعل الناصب .

وذكر الأعلم أنّ حروف النفي تقتضي الفعل مُظهراً أو مُضمراً ، وعلى ذلك يكون نصب " ذي جلال " و" ذي ضياع " بإضمار فعلٍ ([5]) . وهذا يختلف عمَّا ذهب إليه سيبويه من جواز الرفع بعد حروف النفي .

11- وقال زهير :

لا الدّارَ غيّرَها بَعْدي الأنيسُ ولا بالدّارِ لو كَلّمتَ ذاْ حَاجَةٍ صَمَمُ([6])

فالشاهد في البيت نصب " الدّار " بفعل محذوف تقديره " ذكرت ". وذكر سيبويه جواز الرفع في البيت كسابقه لأنّ حروف النفي يتبعها المبتدأ([7]) .

وروي البيت في ديوان زهير بنصب " الدار "([8]) ، والنصب هنا ينفي جواز الرفع في البيت ، إلاَّ أنَّ سيبويه اعتمد رواية الرفع ليؤيد ما ذهب إليه من جواز

---

[1]- تحصيل عين الذهب ، الأعلم 121 .

[2]- ديوان أبي الأسود ص46 . الأغاني ج12 / 318 .

[3]- الكتاب ج1 / 145 . أمالي ابن الشجري ، ج1 / 334 .

[4]- الكتاب ج1 / 146 .

[5]- تحصيل عين الذهب 122 .

[6]- الكتاب ج1 / 145 ، ديوان زهير 146 .

[7]- الكتاب ج1 / 146 .

[8]- ديوان زهير ، ص113 .

الرفع بعد حروف النفي. على أنَّ معظم العلماء على مذهب وجوب النصـــب بعـــد حروف النفي بفعل مُفسّر([1]) .

12- قال جرير :

فلا حَسَباً فَخَرْتَ به لتَيْمٍ   ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ

فالشاهد نصب " حسب " بفعل يدلُّ عليه الفعل المفسِّر، وتقديره : ولا ذكــرتَ حسباً، وذهب سيبويه إلى جواز الرفع ، فقال : وإن شئت رفعت "حسب " ، والرفـــع في " حسب " عند سيبويه أقوى لأنَّها سبقت أيضاً بنفي([2]).

وروي البيت في ديوان جرير بروايـــة (فـــلا حســـبٌ ....ولا جــدُّ) برفـــع "حسب"([3])، وعلى ذلك لا شاهد في البيت من حيث النصب بالفعل المُفسَّر.

ونسبه السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه إلى كعب بن مالك([4]) ، وفي خزانة الأدب([5]) كذلك ، والدرر اللوامع([6]) .

13- قال الفرزدق :

فلو كنتُ ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي   ولكنَّ زِنْجيٌّ عَظيمُ المشافرِ

فالشاهد رفع "زنجي" على أنه خبر " لكن " مع حـــذف اســـمها والتقـــدير : ولكنَّكَ زنجيٌّ .

وذكر سيبويه في الشاهد رواية أخرى " زنجيّاً " وهو أكثر في كلام العرب . كأنه قال : " لكنَّ زنجياً عظيمُ المشافر لا يعرف قرابتي "([7]) .

وأرى أنَّ الراجح ما ذهب إليه الأعلم من حيث نصب " زنجياً " علـــى أنـــه اسمها والخبر محذوف أي لا يعرف قرابتي([8]) .

---

[1]- تحصيل عين الذهب ص122 .
[2]- الكتاب ، ج1 / 145 ، 146 . خزانة الأدب ، ج1 / 447 .
[3]- ديوان جرير 332 .
[4]- شرح السيرافي ج1 / 534 .
[5]- خزانة الأدب ، البغدادي ، ج2 / 545 ، والرواية عنده بالرفع .
[6]- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، الشنقيطي ، ج1/ 70 .
[7]- الكتاب ج2 / 136 .
[8]- تحصيل عين الذهب للأعلم 281 .

فحقق سيبويه في الروايتين غرضين : أحدهما جواز حذف اسم " لكنّ " في حالة الرفع أي " زنجيٌّ " ، وفي الرواية الأخرى بنصب " زنجياً " ورفع عظيم على أنّها نعت مقطوع، وجملة " لا يعرف قرابتي " خبر " لكنَّ " .

وورد البيت في ديوان الفرزدق برفع " زنجيّ "([1]) ، وروي البيت كذلك في لسان العرب([2])، وفي القاموس المحيط بلا نسبة([3]) .

ووافق السيرافي سيبويه بتفضيل رواية النصب ، يعني في ذلك (ولكنّ زنجياً عظيم المشافرِ) وذكر أن علة هذا أنّ الشاعر لو أراد الإلغاء وترك الإعمال لخفف، يريد حذف إحدى النونيين في " لكنّ "([4]) .

وتفضيل رواية النصب في " زنجي " عند سيبويه وغيره من العلماء، لأنّه لا حاجة فيها إلى تقدير محذوف وهو " الكاف " فالأولى الأخذ بالظاهر.

ومن الملاحظ على رواية النصب عند سيبويه أنّها سماعيَّة عن العرب، ولم يحدد الجهة التي سمع منها .

14- قول الحارث بن الظالم :

فما قومي بثعلبةَ بنِ سعْدٍ ولا بفَزارةَ الشُّعْرَى رِقابا([5])

فالشاهد في هذه الرواية إعمال الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل لأنّها عُرّفت بأل، وهذا مذهب النحاة ، فيقول سيبويه : فإنما أدخلت الألف واللام في الحسن ثمّ أعملته، كما قال: الضاربُ زيداً فنصب " زيد " باسم الفاعل وهو " الضارب " . وعلى هذا الوجه تقول : هو الحسنُ الوجهَ ، وهي عربية جيدة .

ثم يذهب سيبويه إلى جواز مجيء فاعل الصفة المشبَّهة معرَّفاً بأل ، فيذكر البيت برواية (الشُّعْرِ الرّقابا) ، ومثاله : الضاربُ زيداً ، و الحسنُ الوجهَ ، وأجاز كذلك إضافة فاعل الصفة المشبَّهة إليها ، قال سيبويه : " وقد يجوز في هذا أنْ تقول : هو الحسنُ الوجهِ ، على قوله : هو الضارب الرجلِ ، فالجر في هذا

---

[1]- ديوان الفرزدق ص 481 .
[2]- لسان العرب ، ابن منظور ، ج1 / 88
[3]- قاموس المحيط ، الفيروز أبادي ، ج4 / 268
[4]- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج1 / 598 .
[5]- الكتاب ج1 / 201 . المفضليات ج8 / 314 .. معاني القرآن ج2 / 408 . النحاس 63 . شرح السيرافي ج1 / 259 . الأغاني ج11 /119

الباب من وجهين : من الباب الذي هو له وهو الإضافة ، ومن إعمـــال الفعــل ثـــمّ يستخفُ فيضاف "([1]).

وأرى أنّ تفضيل النحاة لإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها، لمناسبتها للأسماء أكثر من الأفعال .

ونسبه محقق كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس للشاعر حُميد الأرقط ([2]).

15- قال الخرنق بن هفّان :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الذينَ هُمُ   سَمُ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النّازِلون بكلِّ مُعْتَـــرَكٍ   والطَّيِّبونَ مَعاقِدَ الأزْرِ([3])

فروى سيبويه البيت الثاني في هذا الموضع برفع " النـــازلين " و "الطيبـــين" عطفاً على السابق ، وهو الحدّ في الكلام عطف اسم على اسم([4]).

ثمَّ تحدّث سيبويه في موضعٍ آخر في الكتاب عن النصب على المدح فذكر في البيت رواية أخرى ليؤكد ما ذهب إليه من حيث جواز النصب على المـــدح، فقـــال سيبويه : قال الخِرْنق :

لا يَبْعَدَنْ قَوْمي الذينَ هُمُ   سَمُ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ
النّازِليـــنَ بكـــلِّ مُعتـــرَكٍ   والطّيبون مَعاقِدَ الأزْرِ([5])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " النازلين " بفعل محذوف تقـــديره أمدح، ورفع " الطيبين" على القطع والابتداء . فرفع الطيبين ــ عند سيبويه ــ كرفع المؤتين في قوله تعالى : " لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بم أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة "([6]) . فالرفع على القطع والاستئناف أي " هم المؤتون " .

---

[1]- الكتاب ج1 / 201 .

[2]- شرح أبيات سيبويه النحاس ص63 .

[3]- إعراب القرآن للنحاس 470 . تفسير القرطبي ج6 / 14 .

[4]- الكتاب ج1 / 202 . والشاهد في هذا الموضع نصب " معاقد " بـ " الطيبون " ، وأنّ المثنى والمجموع من الصفة المقرونة بأل يجب نصب ما بعده ما ثبت فيهما النون .

[5]- الكتاب ج2 / 58 .

[6]- الآية 162 من سورة النساء .

ونُسب البيت في الكامل للخرنق بنت هفّان القيسيّة من بني قيس بـــن ثعلبـــة. والوجه عند المبرد نصب " النازلين " و " الطيبين "([1]) .

وأرى هنا أنّ الراجح ما ذهب إليه المبرد، فإذا نصب (النازلين) على المدح فالأولى نصب (الطيبين) عطفاً عليها، ولا ضرورة لتقدير مبتدأ محذوف .

16- قول ابن خياط العُكْليّ :

وكلُّ قومٍ أطاعُوا أمْرَ مُرْشِدَهمْ إلا نُميْراً أطاعتْ أمْرَ غاوِيهاَ
الظَّاعنينَ ولمّا يُظْعِنوا أحَــداً والقائلونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلّيهـــاَ([2])

فالشاهد فيه نصب " الظاعنين " بإضمار فعل ، ورفع " القائلين " على إضمار مبتدأ، لما قصد معنى الذم فيهما([3]) .

وذكر سيبويه أنّ يونس يروي عن العرب " الظاعنون " و" القائلين "، فنصـبُه كنصب الطيبين إلا أنّ هذا شتم لهم وذمٌّ كما أنّ الطيبين مدح لهم وتعظيم ، فحققــت له رواية النصب ما ذهب إليه أيضاً من جواز النصب على الــذم ، قياســاً علــى النصب على المدح ، ولولا مثل هذه الرواية ما استطاع بناء مثل هــذه القاعــدة أو على الأقل إثباتها ، فقال : " وإن شئت أجريت هذا كلّه علــى الاســم الأول ، وإن شئت ابتدأته جميعا فكان مرفوعاً على الابتداء "([4]) . ويلاحظ أنّ الرواية الأخــرى في البيت سماعية عمّن يروي عنهم من اللغويين أمثال يونس والخليل .

وروي البيت في تفسير القرطبي وفيه (أطاعوا أمرَ سيدهم)([5]) .

17- قول عروة بن الورد الصعاليك :

سَقَوْني الخَمْرَ ثم تكنّفُوني عُداةَ اللهِ من كَذِبٍ وزورِ([6])

فالشاهد فيه نصب " عُداةَ " ــ كما في هذه الروايةــ على الشتم ، فحققــت لــه هذه الرواية اطّراداً في قاعدة النصب بفعل محذوف وهو فعــل الــذم ، ونلحــظ أنّ

---

[1]- الكامل للمبرد ج2 / 46 .
[2]- إعراب القرآن للنحاس 470 ، الإنصاف لابن الأنباري ، ج2 / 470 ، ومادة " ظعن " في اللسان ، ج13 / 270 وفيه " الظاعنون " بالرفع .
[3]- الكتاب ، ج2 / ص64 – 65 .
[4]- الكتاب ج2 / 64 – 65 .
[5]- تفسير القرطبي ج6 / 14 .
[6]- الكامل ج2 / 45 . مجالس ثعلب ، لأبي العباس بن يحي ج2 / 349

المعنى يستوجب النصب بالفعل المحذوف ، ثمَّ ذكر أنّهُ لو رفع " عُداة " على القطع لجاز([1]). ورواية الرفع في البيت لونٌ من القياس .

وورد البيت في ديوان عروة بنصب " عُداة "([2]) . وفي هذا تأييد لما ذهب إليه سيبويه من حيث جواز النصب على الذّم .

ونسب البيت لعروة في مجالس ثعلب ، وفيه " النّسءَ " بدلاً من " الخمر ". وقد يكون مثل هذا التغيير في الرواية من باب جواز رواية بعض الألفاظ في الشعر على المعنى عند العرب ، فواحد من معاني " النسء " الشراب الذي يذهب العقل([3])، وفي ذلك مطابقة لمعنى الخمر الذي عناه الشاعر .

18- قال النابغة الذبياني :

لَعَمْرِي وما عَمْرِي عليَّ بهَيِّنٍ لقد نَطَقتْ بُطْلاً عليَّ الأقارِعُ

أقارِعُ عَوْفٍ لا أُحَاوِلُ غَيرَها وُجوهَ قُرودٍ تَبتغي مَنْ تُجادِعُ([4])

فالشاهد فيه نصب " وجوه " على الذم كما في هذه الرواية ، وأجاز سيبويه الرفع بعد ذلك، فقال : " وزعم يونس أنك إن شئت رفعت البيتين جميعاً على الابتداء، تُضمر في نفسك شيئا لو أظهرته لم يكن ما بعده إلا رفعاً"([5]). وتغيير الرواية هنا ليس من صنيع سيبويه وإنما ذكر أنّها ممّا يرويه عن يونس، ومثل هذا يُعدُّ من باب السماع، وهو إحدى الوسائل التي قامت عليها عملية بناء قواعد اللغة .

وروي البيت في ديوان النابغة الذبياني بنصب " وجوه "([6]) ، وفي هذا أيضاً تأييد لجواز النصب على الذم ، وهو مذهب لسيبويه ـ ولكنه في نفس الوقت ينفي وجه الرفع الذي ذكره سيبويه في البيت ـ ومثل هذا قد أتاح لسيبويه قدراً من الاطراد في القاعدة التي تبناها .

19- قول الشاعر :

متَى تَرَ عَيْنَيْ مالكٍ وجِرانَه وجَنْبَيْه تَعْلَمْ أنَّه غيرُ ثائرِ

1- الكتاب ج2 / 70 ، شرح النحاس ، ص117 .

2- ديوان عروة بن ورد ص 90 .

3- الرائد ، جبران مسعود 1497 .

4- ديوان النابغة ص18 . مغني اللبيب ج2 / 816 .

5- الكتاب ج2 / 71 .

6- ديوان النابغة ص 18 .

حِضَجْرٌ كأمِّ التَّوْأمَيْنِ توَكّأتْ على مِرْفَقيْها مُستهِلَّةَ عاشِرِ

فالشاهد فيه رفع " حضجر " على القطع والابتداء كما في هذه الرواية، ثمَّ أراد بعد ذلك أنْ يؤيد ما ذهب إليه ــ في الأمثلة السابقة ــ من جواز النصب على الذم ، فذكر في البيت رواية النصب فقال: " وزعموا أنَّ أبا عمر كان يُنشد هذا البيت نصباً"([1])، ومثل هذا يشير إلى دور الرواة في تغيير الرواية بما يتطلبه المعنى من جهةٍ ، وبما يتطلبه الموقف النحوي من جهةٍ أخرى .

والبيتان من الأبيات التي لم تنسب في الكتاب ونسبهما السيرافي في شرحه لسماعة النعمانيّ([2]) .

20- قال الفرزدق :

كم عمَّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عِشاري

شَغّارةً تَقِذُ الفَصِيلَ برِجْلِها فطَّارةً لقوادمِ الأبْكَارِ([3])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " شغَّارة " و "فطَّارة " على الذم، لأنه جعله من باب الشتم ، فكأنه ذكر الحلب صار من يخاطَب عنده عالماً بذلك، فمنحته هذه الرواية تأكيداً لما ذهب إليه أيضاً من جواز النصب على الذم . وأجاز سيبويه الرفع في " قوله : " ولو رفع قطعاً على الابتداء لجاز"([4]) .

وأرجح هنا النصب، بفعل الذم المقدَّر، لأنَّ المعنى يستوجب ذلك وفي رواية الديوان ما يؤكِّد ذلك ، فقد روي البيت في ديوان الفرزدق بالنصب في " شغَّارة " و "فطَّارة"([5]) .

21- قال الشاعر :

طليقُ اللهِ لمْ يَمْنُنْ عليه أبو داوُدَ وابنُ أبي كَثِير

---

[1]- الكتاب ج2 / 71 .

[2]- شرح السيرافي ج1 / 591 . انظر كذلك بحوث ومقالات في اللغة ، رمضان عبد التواب 106 .

[3]- ابن يعيش ج4 / 133 ، مغني اللبيب ، ابن هشام ج1 / 511 .

[4]- الكتاب ج2 / 72 .

[5]- ديوان الفرزدق ص312 .

ولا الحَجَّاجُ عَيْنَيْ بنــتِ ماءٍ تقلّبُ طَرْفَها حَذَرَ الصُّقورِ([1])

فالشاهد فيه نصب (عيني بنتَ ماء) على الذم كما في هذه الرواية . ولو رفع على القطع لجاز.

والنصب عند سيبويه في " عيني ماء " بمنزلة النصب في " وجوهَ قــرود"([2]) . ومن الملاحظ أنَّ سيبويه لجأ هنا إلى قياس الرواية في الشواهد على بعضها بعــض من أجل أنْ يثبت ما ذهب إليه من أحكامٍ قواعد .

والبيتان لم ينسبهما سيبويه في الكتاب ونسبهما الجاحظ في البيان إلى إمام بن أقرم النويري([3]) . والملاحظ أنَّ الشواهد التي ذكر سيبويه فيها أكثر من رواية لــم ينسبها في بعض الأحيان .

22- قال حسان بن ثابت([4]) :

حارِ بن كعب ألا أحلامَ تَزجُرُكم عنيّ وأنتم من الجُوفِ الجَمَاخِيرِ
لا بأسَ بالقومِ منْ طُولٍ ومنْ عِظَمٍ جِسْمُ البِغالِ وأحلامُ العصـــافيرِ

فالشاهد فيه رفع " جسم " و " أحلام " على القطع ، لأنه لم يقصد الــذم، ولــو قصد الذم لجاز نصبهما عليه ، ولكن أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرها، فكأنه قال : " أما أجسامهم فكذا وأما أحلامهم فكذا " .

فعلى هذه الرواية استطاع سيبويه أنْ يثبت ما ذهب إليه من جواز الرفع ـــ إذا خرج الكلام عن الذم ـــ على القطع والابتداء .

ورواية الديوان برفع "جسم" و "أحلام" عطفاً عليها تثبت ما ذهب إليه([5]) . والخليل يرى أنّه لو جعله شتماً فنصبه على الفعل كــان جــائزاً ([6]) . ومــن الملاحظ على رواية النصب ـــ عند سيبويه ـــ أنّها نقلٌ عن شيوخه .

[1]- الكامل ج2 / 44 ، أمالي ابن الشجري ج1 / 344 .
[2]- الكتاب ج2 / 73 . شرح النحاس 118 .
[3]- البيان والتبيين ، للجاحظ ، ج1 / 386 .
[4]- ابن يعيش ج2 / 102، أمالي ابن الشجري ج2 / 80 ، ديوان حسّان 213 .
[5]- ديوان حسان بن ثابت ص 213 .
[6]- الكتاب ج2 / ص73-74 .

وروي البيت في ديوان حسان وفيه " الأحلامُ " بدلاً من " أحلامَ "([1]) . وروي كذلك في كتاب الجمل المنسوب للخليل، وفي المقتضب وفيه " عَنًّا " بدلاً من "عني"([2]).

23- قال الشاعر :

فأصبحتْ بقَرْقَرَى كَوَانِساَ فلا تَلُمْهُ أنْ ينامَ البائِسَا([3])

فالشاهد في البيت نصب " البائس " بإضمار فعل على معنى الترحم وهو فعل لا يظهر كما لا يظهر فعل المدح والذم([4]) .

وأجاز سيبويه فيه الرفع فقال : " وكان الخليل يقول : إن شئت رفعته من وجهين فقلت : مررت به البائسُ ، كأنه لما قال مررتُ به قال المسكين هو، كما يقول مبتدئا: المسكين هو ، والبائس أنت . وإن شاء قال : مررت به المسكينَ كما قال :

* بنا تميماً يُكشفُ الضَّبابْ *([5])

وفيه معنى الترحم . وفي هذا الكلام تأييد إلى ما ذهبنا إليه مسبقاً من حيث أنَّ الاستشهاد بالروايات المتعددة جائز ، فهذا ما يظهر عند الخليل ويونس .

وأما يونس فيقول : مررت به المسكين على قوله : مررت به مسكيناً.فالنصب على الحال في " مسكين " وهذا لا يجوز ــ عند سيبويه ــ لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويُدخل فيه الألف واللام ([6]) أي التعريف، فالعرف النحوي يقتضي أنْ يكون الحال نكرة.

ومذهب يونس جواز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل، فأجاز : جاء زيدٌ الرَّاكب([7]).

---

[1]- ديوان حسان 213 .

[2]- انظر كتاب الجمل ، للخليل بن أحمد 252 ، المقتضب ، المبرد ج4 / 233 .

[3]- الكتاب ج2 / 75 . همع الهوامع ج1/ 66 ، ج2 / 107 ، 117 .

[4]- الكتاب ج2 / 76 .

[5]- البيت لرؤبة في ديوانه ص169 ، والشاهد فيه نصب " تميم " على الاختصاص . انظر المفصل لابن يعيش ج2 / 18 ، الخزانة ج1 / 412 ، العيني ج4 / 302 ، الأشموني ج3 / 183 .

[6]- الكتاب ج2 / 75 .

[7]- شرح ابن عقيل ج2 / 250 . مذهب جمهور النحاة أنَّ الحال لا تكون إلاَّ نكرة ، وأنَّ ما ورد منها معرَّفاً فهو منكَّر في المعنى ، ومذهب الكوفيين جواز مجيء الحال معرفة إذا تضمنت معنى الشرط نحو : زيد الرَّاكب أحسنُ منه الماشي .

وروى النحاس البيت بلا نسبة في شرحه برواية النصب في البـائس ، وذكـر جواز النصب والرفع والجرّ في البيت ، فالنصب على معنـى أعنـي أو أرحـم ، والرفع على معنى هو البائس ، والجرّ على البدل من الهاء في " به " نحو مررتُ بهِ المسكينِ([1]). وفي هذا أيضاً تأيد لِما ذهب إليه سيبويه من جواز النصب على الترحم أو الرفع على القطع والابتداء ، فتشكّلتْ قاعدة النصب على الترحم بناءً على رواية النصب في البيت السابق وشاكلته .

24- قال ذو الرمة :

ديارَ ميّةَ إذ ميٌّ مُساعفةٌ ولا يرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ([2])

فالشاهد في البيت نصب " ديار " بفعل تقديره أذكر ديـارَ ميّـةَ وأعنيهـا، وحذف الفعل لكثرة الاستعمال كأنه قال : أذكرُ ديارَ ميّة . ولكنه لا يُظهـر "أذكـرُ" لكثرة ذلك في كلامهم ، واستعمالهم إياه ، فعلى هذه الرواية استطاع سيبويه أنْ يثبت جواز النصب بفعل محذوف لكثرة الاستعمال . وأجاز سيبويه الرفع فـي " ديـار " فقال : " ومن العرب من يرفع الديار على أنّها خبر لمبتدأ محذوف كأنه قال :"تلك ديارُ ميَّةَ"([3]) ، فاستطاع من خلال هذه الرواية أنْ يثبت جواز حذف المبتدأ في كلام العرب.

وذهب المبرد إلى وجه الرفع في مثل هذا الموضع على تقدير مبتدأ محذوف ، على خلاف وجه النصب الذي ذهب إليه سيبويه . والرواية عنده:

ديارُ مَيَّةَ إذْ ميٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يرَى مِثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ([4]) .

ونسبه النحاس أيضاً في شرحه لذي الرمة والرفع على معنى (هذه ديـارُ ميّةَ)([5]) .

وروي البيت في ديوان ذي الرمة برفع "ديار" ([6]) . فعلى روايـة الـديوان، ورواية المبرد، ورواية النحاس بالرفع ، فلا شاهد في البيت من حيث النصب على

---

[1]- شرح النحاس 119 .

[2]- الكتاب ج1 / 280 ، ج2 / 247 . ديوان ذي الرمة ص3 ، الخزانة ج1 / 378 .

[3]- الكتاب ج1 / 280

[4]- الكامل في اللغة والأدب ، المبرد ج2 / 46 .

[5]- شرح النحاس 91 .

[6]- ديوان ذي الرمة ص 3 .

معنى "أذكرُ" الذي ذهب إليه سيبويه ، فلولا وجود مثل هذه الرواية لما استطاع سيبويه أنْ يبني القاعدة التي تنصُّ على جواز النصب بفعل محذوف .

25- قول عمر بن أبي ربيعة :

هل تعرفُ اليومَ رسْمَ الدَّارِ والطَّللا   كما عَرفْتَ بِجفنِ الصَّيْقَلِ الخِلَلا

دارٌ لمروةَ إذ أهلي وأهلُهمُ   بالكانسيَّةِ نَرْعى اللَّهْوَ والغزلا

فالشاهد رفع " دار " على القطع والابتداء، قال سيبويه: " فإذا رفعت "دار" فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت"([1]) . ويعني أنك إذا رفعت فالذي أضمرت مبتدأ وتكون " دار " مرفوعة على أنها خبر والمبتدأ محذوف وتقديره " هذه دارُ مروة " أو " تلك دارُ مروة "، وإذا نصبت فالذي أضمرت فعل والتقدير" اذكرُ دارَ ميّةَ ".

والبيتان في ديوان عمر بن أبي ربيعة برفع " دار " على القطع والابتداء، فمن هنا فلا وجه فيما ذهب إليه سيبويه من حيث النصب بفعل محذوف. ولم يُنسبا في شرح الشنتمري ، والرواية كذلك برفع " دار "([2]) وكذلك في اللسان مادة " كنس". وفي شرح السيرافي نسبا للشاعر عَوْج بن حزام الطائي ، والرواية عنده برفع "دار" على القطع والاستئناف ولم يشر إلى وجه النصب الذي ذهب إليه سيبويه، وروي "والكامسيّة " بدلاً من "الكانسيّة"([3]) وتجدر الإشارة إلى أنَّ رواية النصب في الشاهد السابق لم يشر إليها إلاَّ سيبويه، وأرى أنَّ النصب هنا مذهب خاص بسيبويه أثبته برواية النصب التي ذكرها في البيت .

26- قول الشاعر :

يشْكُو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرى   صَبْرٌ جَميلٌ فكِلانا مُبْتلى

فالشاهد في البيت رفع " صبر" كما في هذه الرواية والتقدير " أمرُك صبرٌ جميل"، فأثبت سيبويه من خلال هذه الرواية ما ذهب إليه من حيث وجوب حذف المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً مؤكّداً لفعله، ونحو ذلك قوله تعالى : " فصبرٌ جميلٌ

---

[1]- الكتاب ج1 / 282 .

[2]- تحصيل عين الذهب ، الأعلم 186 .

[3]- شرح السيرافي ج1 / 199 .

والله المستعان "([1])، ثمَّ ذكر سيبويه أنّ النصب أكثر وأجود والتقدير "صبراً جميلاً" على أنَّه مصدر منصوب بفعل محذوف، كأنه يقول : الأمر صبرٌ جميلٌ([2]) .

وورد البيت في الكتاب دون نسبة ، ونسبه السيرافي في شرحه للمُلبِد بن حرملة من بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان([3]) . وجاء في كتاب فرحة الأديب أنّ أبا عبيدة سُئل عن قائله فقال : " هو لبعض السوّاقين "([4]).

وروي البيت في شرح السيرافي بالرفع " صبرٌ جميلٌ " على تقدير : صبرٌ جميلٌ أصلح من الشكوى أو تضمر ما يقارب هذا المعنى([5]) ، وفي هذا ما يثبت ما ذهب إليه سيبويه من حيث جواز الرفع على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف .

أمّا الشنتمري فإنّه لا يقبل رواية النصب في " صبر " ، ويرى أنّه خبر ومبتدأه محذوف، لأنَّه اسم فعلٍ ناب مناب الفعل والفاعل ، ووقع موقعه ، وتعرى من العامل، فوجب رفعه . واستُغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل ([6]).

وأرى أنّ الراجح ما ذهب إليه الأعلم ، فمن حالات حذف المبتدأ إذا كان الخبر مصدراً أدَّى معنى فعله .

والفراء لا يقبل رواية الرفع في البيت التي ذهب إليها سيبويه ، لأنّ المعنى يتضمن الأمر، فيجب النصب، وعلل الرفع في قوله تعالى في الآية السابقة بأنّ يعقوب عليه السلام كان يعزيّ نفسه ولا يأمرها ([7]) ، ولكنني أرى أنّ الفراء تناسى قضية مهمة هنا، وهي أنّ العرب قديماً كانت تنزل الراحلة منزلة الرفيق، ولعلّ الشاعر يعزي راحلته بالصبر ولا يأمرها.

27- قال جرير :

أَلَمْ تَعلَمْ مُسرَّحِي القوافي فلا عِيًا بِهِنّ ولا اجتلابَا([8]) .

---

[1]- الآية 18 من سورة يوسف .

[2]- الكتاب ج1 / 321 .

[3]- شرح السيرافي ج1 /317 .

[4]- فرحة الأديب 179.

[5]- شرح السيرافي ج1 / 317 – 318 .

[6]- شرح الشواهد للشنتمري ج1 / 161 .

[7]- معاني القرآن للفراء ج2 / 153 – 156 .

[8]- الكتاب ج1 / 233. الكامل في اللغة والأدب للمبرد ج1 / 117 ، شرح النحاس ص86 . بدون نسبة . شرح السيرافي ج1 / 97 ونسبه أيضاً لجرير . أمالي ابن الشجري ج1 /41 .

فالشاهد في البيت نصب " عيّاً " و " اجتلابا " ، أي فأنا أعيا بهنّ عِيّا وأجتلبهنّ اجتلابا ، ولكنه نفى هذا حين قال : " فلا " .

ومذهب سيبويه جواز النصب والرفع بعد حروف النفي ، ومن أجل ذلك أجاز في البيت النصب ــ كما في الرواية السابقة ــ والرفع ، فقال : " وإن شئت رفعت هذا كلّه " عيّ " و " اجتلاب " فجعلت الآخر هو الأول ، فجاز على سعة من الكلام"([1]) . فمن خلال رواية الرفع استطاع سيبويه أنْ يثبت جواز الإخبار بالمصدر عن اسم العين .

والرواية في شرح السيرافي بالنصب " فلا عيّا " ، وتقدير الفعل الناصب: (فلا أعيى بهنّ عِيّا، ولا اجتلبهنّ اجتلابا)([2]) ، والملاحظ أنّه لم يشر إلى وجه الرفع الذي ذكره سيبويه في البيت ، ومن الملاحظ أيضاً أنَّ سيبويه لم يشر إلى سماع وجه النصب عن العرب إنما هي لونٌ من ألوان القياس الذي كان يلجأ إليه في بناء القواعد والأحكام النحوية .

28- قول الخنساء :

ترتَعُ ما رتَعَتْ حتّى إذا ادّكرتْ فإنَّمَا هي إقبالٌ وإدبارُ([3])

فالشاهد رفع " إقبال " على أنّها خبر، فجعلها الإقبالَ والإدبار، فجاز على سعة الكلام ، كقولك : نهارك صائمٌ وليلك قائمٌ .

ثمَّ ذهب سيبويه إلى جواز نصب المصدر بفعل محذوف ، فذكر وجه آخر في البيت ليؤكّد به القاعدة التي ذهب إليها ، فقال : " والنصب جائز على قوله: فلا عيًا بهنَّ ولا اجتلابا "([4]) ، فحقق له هذا الوجه الذي ذكره اطّراداً في قاعدته .

وروى السيرافي البيت برفع " إقبال وإدبار " وذكر أنّهما مصدران قد أُخبِرَ بهما عن الوالهة ([5]).

---

[1]- الكتاب ج1 / 336 .

[2]- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج1 / 98 .

[3]- الكتاب ج1 / 336 . المحتسب لابن جني ج1 / 43 . ابن الشجري ج1 / 71. خزانة الأدب ج1 / 207

[4]- الكتاب ج1 / 337 .

[5]- شرح السيرافي ج1 / 282 .

وورد البيت في ديوان الخنساء بالرفع([1]) ، وكذلك في شرح النحاس ويقول فيه: تريد " مقبلة " و" مدبرة "([2]) وكذلك في شرح السيرافي([3]) ، وعلى ذلك فلا وجه للنصب الذي ذهب إليه سيبويه، ورواية النصب في البيت كذلك لون من ألوان القياس.

29- قول رؤبة :

إنّ نزاراً أصبحتْ نزاراً   دَعْوَةَ أبرارٍ دَعَوْا أبراراً([4])

فالشاهد فيه نصب " دعوة " على المصدر المؤكّد لما قبله لأنه لما قال : إنّ نزاراً أصبحت نزاراً عُلم أنّهم على دعوة برة([5]) . وقد زعم بعضهم أنّ كتابَ اللهِ نصب على قوله : عليكم كتابَ الله على تقدير " التزم كتاب الله " . وقال قومٌ : " صبغةَ الله " منصوبة على الأمر. ورواية النصب في "دعوة " في البيت السابق أكّدتْ ما ذهب إليه سيبويه من حيث جواز نصب المصدر المؤكّد بفعل محذوف .

وذكر سيبويه بعد ذلك جواز الرفع على الاستئناف ، فقال: والرفع جائز على أن يضمر شيئاً هو المُظهَرُ ، كأنك قلت: ذاك وعدُ الله ، و صبغةُ الله ، أو هو دعوةُ الحق. أي الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف([6]) .

والبيت لا يوجد في ديوان رؤبة بن العجاج ، وأورده ابن يعيش دون نسبة([7]).

30- قول ابن هرمة :

أنُصبٌ للمنيَّةِ تَعْتَريهمْ   رِجَالي أم هُمُ درجَ السيولِ([8])

فالشاهد في البيت نصب " درجَ السيول " على الظرفيّة كما في هذه الرواية

وذكر سيبويه روايةً أخرى في البيت عن يونس برفع " درج "

* رجالي أم هُمُ دَرَجُ السيول *

---

[1]- انظر ديوان الخنساء ص53 .

[2]- شرح النحاس ص56 .

[3]- شرح السيرافي ج1 / 281 .

[4]- الكتاب ج1 / 382 . النكت في كتاب سيبويه ج1 / 406 . شرح ابن يعيش على المفصّل ج1 / 117 .

[5]- الخزانة ج1 / 207 .

[6]- الكتاب ج1 / 382 .

[7]- ابن يعيش ج1 / 117 .

[8]- خزانة الأدب ج1 / 203 . شرح السيرافي ج1 / 284 .

فجعلهم هم الدرجَ([1]) .

فاستطاع سيبويه من خلال الروايتين أنْ يثبت مذهبين مختلفتين ، الأول النصب على الظرفية في المكان المختص ، والثاني الرفع على الخبر، وقد حدد سيبويه في هذه الرواية الجهة التي سمع منها الرواية .

وأيد النحاس في شرحه ما ذهب إليه سيبويه وذكر أنّ البيت فيه حُجتان: الرفع والنصب في " درج " فإذا نصبت فعلى الظرف وإذا رفعت جعلته اسماً ، ومعنى البيت أنصبٌ رجالي للمنية أم همُ درجُ ([2]) .

على أنني أرى أنّ المعنى يستوجب النصب ، فلا يمكن أنْ نخبر عن "هم" بـ "درج السيول " .

31- قول الأخطل :

وأنتَ مكانُكَ مِنْ وائِلٍ مَكانُ القِرادِ مِنْ اسْتِ الجَمَلِ

فالشاهد رفع " مكان القراد " على أنّه خبر كما في هذه الرواية ، وأجاز سيبويه النصب على الظرفيّة مع أنَّه مكانٌ مختص ، وذلك في قوله : " وإنما حسن الرفعُ هنا لأنه جعل الآخر هو الأول ، كقولك : له رأسٌ رأسُ الحمار. ولو جعل الآخر ظرفاً جاز ، ولكنّ الشاعر أراد أن يشبّه مكانه بذلك المكان "([3]) .

ومن الملاحظ أنّ سيبويه قد قاس جواز النصب في البيت على الظرف على البيت السابق ، ليثبت ما ذهب إليه من جواز الوجهين .

والبيت لم ينسب عند سيبويه، وهو للأخطل مخطوط في ديوانه برواية الرفع([4]). وفي هذا خلاف لما ذهب إليه سيبويه من حيث النصب على الظرف .

ونسبه السيرافي في شرحه للأخطل([5]) ، وبرفع " مكان " على أنَّه مبتدأ. في حين نجد أنّ صاحب الخزانة قد نسبه للشاعرِ عتبة بن الوغل([6]) .

32- قول دريد بن الصمّة :

---

[1]- الكتاب ج1 / 415 – 416 .

[2]- شرح أبيات سيبويه للنحاس ص109 . انظر شرح السيرافي ج1 / 284 .

[3]- الكتاب ج1 / 417 .

[4]- ديوان الأخطل 335 .

[5]- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج1 / 378 .

[6]- الخزانة ج1 / 458 .

لقد كذَبَتكَ نفسُك فاكذِبَنْها   فإنْ جَزَعاً وإنْ إجمالَ صَبْرِ [1]

فالشاهد في البيت نصب " جزعاً " و" إجمالَ صبر " على تقدير فعلٍ محذوف "تجزعين"[2] ، فأضاف سيبويه من خلال هذه الرواية أطِّراداً لقاعدة نصب المصدر بفعل محذوف ، ثمَّ أراد أنْ يثبت أنَّ " إنَّ " قد تأتي بمعنى " أمَّا " ، فأجاز الرفع على قولنا : فإنْ جزعٌ وإنْ إجمالُ صبرٍ، كأنك قلت: فإمّا أمري جَزَعٌ وإمّا إجمالُ صبرٍ ، لأنك لو صححتها فقلت : إمّا جاز ذلك فيها . ولا يجوز طرح " ما " من إمّا إلاّ في الشعر[3] .

والبيت من قصيدة يرثي بها معاوية أخا الخنساء . وقد نسبه صاحب الخزانة لدريد بن الصمة [4] وكذلك الشنتمري في شرح الشواهد[5]، وابن السيرافي كذلك في شرحه، ولم ينسبه سيبويه في الكتاب[6] .

ورواية النحاس في شرحه بروايتين :

ـ الأولى منهما :

لقد كذَبَتْكَ عمداً فاكذِبْنَها   ....[7] .

ـ والثانية منهما :

لقد كذَبَتك عينك فاكذِبْنَها   ....[8] .

وقد جعل النحاس البيت في باب " حذف كان مع اسمها " بدليل قوله: "يريد فإمّا أنْ يكون الأمرُ جزعاً أو يكون أجمالَ صبر . وهذا على غير الجزاء "[9]، على أنني أرى أنَّ الراجح ما ذهب إليه سيبويه من حيث أنَّ "أمَّا " للجزاء هنا ، وطرحت منها "ما" وهذا ما جائز في الشعر .

1- الكتاب ج1 / 266 . ج3 / 332 . شرح النحاس ص90 – 181 .المقتضب ج3 / 28 . و المفصل ابن يعيش ج8 / 101 – 104 .
2- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج1 / 208 – 211 .
3- الكتاب ج1 / 266 – 267 .
4- الخزانة ج4 / 444 .
5- شرح الشنتمري ج2 / 67 .
6- الكتاب ج1 / 266 .
7- شرح النحاس ص90 .
8- شرح النحاس ، ص 181 .
9- المرجع السابق ، ص90 .

33- قول هدبة بن خشرم :

فإنْ تكُ في أموالِنَا لا نَضِقْ بِهَا ذَرْعاً ، وإنْ صبرٌ فنصبرُ للصبرِ[1]

فالنصب فيه على التفسير الأول – أي النصب بإضمار فعل وإن نصبر صبراً، فأكسب هذا الوجه قاعدة نصب المصدر بفعل محذوف تزايداً ملحوظاً، وأجاز سيبويه الرفع على قوله : وإن وقع صبرٌ[2] ، وهذا الوجه عزز ما ذهب إليه سيبويه من حيث مجيء كان تامة ، وكذلك جواز حذفها في كلام العرب .

ورواية النحاس :

فإنْ تكُ في أموالنا لا نضقْ به ....[3].

34- قول النعمان بن المنذر :

قد قِيلَ ذلك إنْ حقاً وإنْ كَذِباً فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا[4]

فالشاهد نصب " حقّاً " بإضمار فعل ، فمذهب سيبويه نصب المصدر بعد "إنْ"، فرواية النصب السابقة في البيت أكّدت ما ذهب إليه ، وأجاز الرفع على قوله : إنْ كان فيه حقٌّ وإن كان فيه باطلٌ على اعتبار كان تامة[5] ، ثمَّ أيّدَ ما ذهب إليه من حيث مجيء كان تامة – في رواية الرفع، ومثله قوله تعالى : " وإنْ كان ذو عُسرةٍ فنظِرةٌ إلى ميسرةٍ "[6]، فاستطاع أنْ يثبت ما ذهب إليه بدليلين : أحدهما رواية الرفع في البيت ، والدليل الثاني في الآية القرآنية ، ولولا هذا ما استطاع أنْ يثبت صحة هذه القاعدة، وهي مجيء كان تامة، وجواز حذفها في الكلام .

35- ابن همام السلولي :

وأحضرتُ عُذْرِي، عليه الشُّهو دُ ، إنْ عاذِراً لي وإنْ تارِكا

فالشاهد في البيت نصب " عاذراً " و " تاركاً " على أنَّهما خبر لكان المحذوفة بعد " إنْ " ، وأجاز سيبويه الرفع بقوله : " إنْ عاذرٌ لي وإنْ تاركٌ، يريد : إنْ كان

1- الكتاب ج1 / 259 . أمالي ابن الشجري ج2 / 236 . الأغاني لأبي فرج ج1 / 173 .

2- الكتاب ج1 / 259 – 260 .

3- شرح أبيات سيبويه للنحاس ص89 .

4- الكتاب ج1 / 260 . شرح السيرافي ج1 / 352 . الأغاني ج14 / 93 . ابن يعيش ج2 / 97 . شرح شواهد المغني للسيوطي ج1 / 188. الخزانة ج2 /78 .

5- الكتاب ج1 / 260 .

6- الآية 280 من سورة البقرة .

لي في الناس عاذرٌ أو غيرُ عاذرٍ جاز([1]) ، والرواية هنا لون من القياس ، فقد قاس هذا البيت على الأبيات السابقة تأكيداً لحكمه .

ورواه النحاس في شرحه بالنصب والتقدير : إنْ يكن الحاكمُ عاذراً وإنْ يكـن تاركاً، على أنّه خبر كان ([2]) . وكذلك السيرافي في شرحه فنصب "عاذراً" و "تاركاً" على تقدير: إنْ كنتَ عاذراً وأنْ كنتَ تاركاً ([3]).

36- قول النابغة الذبياني :

حَدِبَتْ عليَّ بُطونُ ضِنَّةَ كلُّها　　　إنْ ظالماً فيهمْ وإنْ مظلومَا([4])

فالشاهد في البيت كسابقه نصب " ظالماً " و " مظلوماً " ، وأجاز الرفع علـى تقدير إنْ كان في الناس ظالمٌ وإنْ كان مظلومٌ([5]) .

البيت مخطوط في ديوان النابغة ، والرواية فيه بالنصب([6]) . وإذا ما اعتمـدنا أنَّ الأساس هو رواية الديوان لا وجه لحالة الرفع التي ذهب إليها سيبويه .

والسيرافي لا يقبل رواية الرفع في كل من " ظالم " و " مظلوم " لأنّ المعنـى يوجب: إنْ كنتُ ظالماً وإنْ كنتُ مظلوماً، ولا يسوغ : إنْ ظالمٌ وإنْ مظلوم، على : إنْ كان فيهم ظالم وإنْ كان فيهم مظلوم ؛ لأنه لا معنى لهذا الكلام عنـده([7]) . فـي حين أنني لم أجد أنَّ السيرافي قد أشار إلى المعنى الذي قصده الشاعر، ولا يجـوز كذلك إصدار الحكم بناء على المعنى الظاهر للشعر، لأنَّ الوصـول إلـى مقصـد الشاعر اجتهادات قد تخطيء وقد تصيب . في حين نلمس ـــ مـن خـلال حـديث السيرافي ـــ إشارة إلى أنَّ بعض النحاة يغيِّر الشعر بما يتماشى مع أحكامهم التـي استنُّوها على خلاف المعنى الذي أراده الشاعر.

---

[1]- الكتاب ج1 / 262 .

[2]- شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص89 – 90 .

[3]- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج1 / 299 .

[4]- الكتاب ج1 / 262 . همع الهوامع ج1 / 121 .

[5]- الكتاب ج1 / 262 .

[6]- ديوان النابغة ، ص70 .

[7]- شرح السيرافي ج1 / 36 .

37- قول جرير :

يا تيمَ تيمَ عديٍّ لا أبا لَكُمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سوءةٍ عُمرُ([1])

فالشاهد فيه إقحام تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه ، فعامل الثـــاني في منع التنوين للإضافة معاملة الأول ([2]) .

ويجوز الرفع عند سيبويه " يا تيمُ تيمُ عديٍّ " ، ومثاله : يا تيم أخانا ، لأنك تقول هذا تيمٌ تيمُ عدي ، كما تقول : هذا تيمٌ أخونا([3]) .

والبيت مخطوط في ديوان جرير برواية الرفع (يا تيمُ تيمُ عـــديٍّ)([4])، مـــع وجود خلاف في رواية " لا يوقعنكم " بدلا من " لا يلقينّكم " ، فمـــن خـــلال هـــذه الرواية استطاع سيبويه أنْ يثبت قاعدة الإقحام بين المضاف والمضاف إليه .

38- قال العجير السلولي :

فلا تجعلي ضَيْفَيَّ ضيفٌ مُقرّبٌ   وآخرُ معزولٌ عن البيت جانبُ([5])

فالشاهد رفع " ضيف " على القطع ، وأجاز سيبويه النصب على البـــدل([6])، وفضّل سيبويه وجه النصب لأنّهُ لا حاجة فيه لتقدير محذوف وهو المبتدأ ، فالحمـــل على الظاهر أولى لأنّ عدم التقدير في عرف النحاة أولى من التقدير وهذا ما توجّه إليه سيبويه، ويبدو أنّ الرفع متكلّف لموافقة روي البيت لفظاً وحكماً .

ورواه النحاس في شرحه بالرفع و بلا نسبة وتقدير الكلام عنـــده: " أحـــدهما ضيفٌ مقرّبٌ وآخرُ معزولٌ " ([7]) ، ولم يشر إلى جواز النصب على البـــدل الـــذي ذهب إليه سيبيبويه .

39- قول النابغة الجعدي :

وكانتْ قُشَيْرٌ شامتاً بصديقها   وآخرَ مَرْزِيًا وآخرَ رَازِيا([8])

---

[1]- الكتاب ج1 / 53 0 ج2 / 205 – 207 السيرافي ج1 / 142 . الخصائص ج1 / 345 . الأغاني ج8 / 18 . وفي اللسان مادة " أبي " ج 14 / ص11 برواية " يا تيمُ تيمُ ". خزانة الأدب ج1 / 259 . وذكر مثله ابن عقيل في شرحه المجلد الثاني 270 قول الشاعر :

أيا سعدُ سعدَ الأوسِ كن أنت مانعاً   ويا سعدُ سعدَ الخزرجين الغطارفِ

[2]- شرح الأعلم ج1 / 26 ، شرح ابن عقيل المجلّد الثاني 273 .

[3]- الكتاب ج1 / 53 ، ج2 / 205 – 207 .

[4]- ديوان جرير 285 .

[5]- خزانة الأدب ج2 / 298 .

[6]- الكتاب ج2 / 10

[7]- شرح النحاس ص112 .

[8]- الكتاب ج2 / 10 . شرح النحاس ص112 . شرح السيرافي ج1 / 606 .

فالشاهد نصب " مرزيّاً " على البدل من " شامتاً " ولو رفع على القطع لجاز ([1]).

وروي البيت في الديوان برواية " وآخرَ مزريًا عليه وزاريا "([2]) ، ورواية النحاس:

وكانت قُشيرٌ شامتاً بصديقها وآخرُ مزْريّاً عليه وَزَاريا

ونصب " مزريّا وزاريا " عنده على البدل من " شامتٍ " ولولا ذلك لقال: "مزريٌّ عليه وزارٍ على الابتداء"([3]) .

ورواية الأعلم تطابق رواية سيبويه " آخرَ مَرزيّاً وآخرَ رازياً "([4]) .

أمّا رواية السيرافي ، فهي " وآخرَ مَزْرِيًا وآخرَ زاريا " . والشاهد فيه أنه نصب " شامتاً " وجعله خبر " كان " ثم عطف على ما عملت فيه "كان"([5]) .

ومن الملاحظ على الرواية في البيت السابق أنّها كانت على أوجه من الخلاف بين الكتاب وشرّاحه من جهة وبين الشرّاح أنفسِهم من جهةٍ أخرى .

40- وقال الآخر، وهو ذو الرمة :

ترى خَلْقَها نِصفٌ قناة قويمةٌ ونصفٌ نَقاً يرتجُ أو يتمرمرُ([6])

فالشاهد رفع " نصف " كما في هذه الرواية على القطع والابتداء ، وأراد سيبويه أنْ يثبت أنَّه يجوز في مثل هذه الحالة النصب على البدل أو الحال ، فذكر روايةً سماعيّةً عن العرب ، فقال : وبعض العرب ينصبه على البدل أي " نصفاً ". فقال:" وإن شئت كان بمنزلة رأيته قائماً ، كأنه صار خبراً على حد من جعله صفة للنكرة"([7]) .

على أنني أرى أنَّ الأولى النصب لأنَّ المعنى يتطلب التفصيل ، وعلى ذلك يكون النصب على البدل ، وقد يكون النصبِ على الحال كذلك فالرؤية بصرية يُقبل معها النصب على الحال .

[1]- الكتاب ج2 / 10 .

[2]- ديوان النابغة الجعدي 178 .

[3]- شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص112 .

[4]- تحصيل عين الذهب 241 .

[5]- شرح أبيات الكتاب للسيرافي / ج1 / 606 – 607 .

[6]- الكتاب ج2 / 11 . شرح الأعلم ج1 / 223 . أمالي ابن الشجري ج1 / 153 . أمالي المرتضى ج1 / 461 .

[7]- الكتاب ج2 / 11 . النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم ج1 / 530 .

ومما يؤيد ذلك رواية البيت في ديوان ذي الرمة بالنصب([1]) . ورواه السيرافي كذلك نصباً:

ترى خلقها نِصفاً قناةً قويمةً   ونصفاً نقاً يرتجُّ أو يتمرمرُ

والشاهد عنده أنّه أبدل " نصفاً " من " خلقها " . ثمّ قال : ويروى " نصفٌ قناةٌ قويمةٌ". على الابتداء والخبر " نصف " مبتدأ و " قناة " خبره " ([2]) .

ورواية الأعلم تطابق رواية سيبويه (ونصفٌ نقاً) ، والنصب على الحال أو البدل جائز([3]) ، وفي هذين الرأيين تأكيد لما ذهب إليه سيبويه من جهة، وجواز للاحتجاج بالروايات المتعددة في الشاهد الشعري الواحد من جهة أخرى .

41- قول رؤبة :

إنيّ وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْراً   لقائلٌ يا نَصْرُ نَصْراً نَصْراَ ([4])

فالشاهد في البيت نصب " نصراً " الثاني على أنّه عطف بيان ، وذكر عبد السلام هارون في حاشية الكتاب أنّ نصر الأول أمير خرسان والثاني حاجبه ، فعلى ذلك فلا وجه لما ذهب إليه سيبويه من حيث النصب على أنّه عطف بيان ، لأنّ عطف البيان يقتضي أنْ يكون الاسمان واحداً في المعنى وفي الحكم .

وما يؤيد ذلك رأي النحاس ، حيث يرى أنّ المعنى الذي قصده الشاعر : انصرني انصرني في قوله: " يا نصرُ نصرا نصرا " فوضع المصدر ، وهو قوله: نصراً مكان انصرني كما تقول : " ضرباً ضرباً تريد اضرب اضرب "([5]) . وعلى ذلك فالنصب على تقدير فعل محذوف .

وذهب سيبويه بعد ذلك إلى جواز إشراك الاسمين في النداء ، فأراد أنْ يؤكّد ذلك، فاعتمد على رواية أخرى في البيت، فقال : وبعضهم ينشد :

*يا نصرُ نصرُ نصراَ *

---

[1]- ديوان ذي الرّمة ص622 .

[2]- شرح السيرافي ج1 / 500 – 501 .

[3]- تحصيل عين الذهب 242 .

[4]- الكتاب ج2 / 185 . النكت للأعلم ج1 / 539 . الخصائص ج1 / 340 . ابن يعيش ج2 / 3 ، ج3 / 72 . الخزانة ج1 / 325 ، ديوان رؤبة ص174 .

[5]- شرح النحاس 131 .

وتقول : يا زيدُ وعمرُ ، ليس إلا لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا([1]) ، ومن الملاحظ أنَّ هذه الرواية سماعية عن العرب دون أنْ يحدد الجهة التي سمع منها ، ولولا هذه الرواية لما استطاع أنْ يثبت جواز إشراك الاسمين بحرف نداء واحد .

42- قول الأحوص :

سَلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليسَ عليكَ يا مطرُ السَّلامُ([2])

فالشاهد فيه تنوين " مطر " في الأول للضرورة ([3]) ، ففي هذه الرواية أثبت سيبويه ما ذهب إليه من حيث أنَّه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره، ومن ذلك تنوين العلم المنادى الذي حقه البناء على الضم في النداء .

وأراد سيبويه بعد ذلك أنْ يثبت لوناً من ألوان القياس ذهب إليه ، وهو أنَّ العلم إذا نوِّن وطال فإنَّه كالنكرة ، فذكر روايةً سماعيّةً عن عيسى ابن عمرو أنَّه يقول : " يا مطراً "، يشبهه بقوله يا رجلاً([4]) .

فاستطاع سيبويه من خلال الروايتين أنْ يثبت حكمين ذهب إليهما :

الأوّل منهما : أنَّه يجوز للشاعر تنوين العلم المنادى ضرورة.

والثاني : أنَّ العلم إذا نوِّن وطال فإنَّه يصبح كالنكرة غير المخصصة في حالة النداء، وذكر أنَّ هذا فيه قياس في العربية .

وأرى أنَّ النصب في " مطر" أولى من الرفع ، لأنَّ الأساس في النداء النصب على تقدير فعل محذوف " أنادي " ، وبزوال البناء ـ من أجل الضرورة ـ يعود العلم إلى ما كان عليه وهو النصب . وما يؤكِّد ذلك أنَّ البيت روي في الإنصاف بالنصب (يا مطراً) ، ثمَّ ذكر أنَّ جميع ما يروي من هذا شاذ لا يقاس عليه([5]) . ورواية النحاس و السيرافي " يا مطراً " في صدر البيت، و " يا مطرُ " في عجزه([6]).

---

[1]- الكتاب ج2 / 186 .

[2]- الكتاب ج2 / 202 . شرح النحاس ص62 . السيرافي ج1 / 605 ج2 / 25 . الأغاني ج14 / 61 . ابن الشجري ج1 / 431 . الإنصاف ج1 / 311 . خزانة الأدب ج1 / 294 . شرح شواهد مغني اللبيب ج2 / 766 ، نسبه للأحوص في قصيدة أولها :

لأنْ نادى هديلاً يومَ فَلْجٍ مع الإشراق في فنن حمام .

[3]- الكتاب ج2 / 202 . شرح السيرافي ج1 / 605 .

[4]- الكتاب ج2 / 202 .

[5]- الإنصاف ج1 / 311 .

[6]- شرح النحاس ص62 ، انظر كذلك شرح السيرافي ج1 / 605 .

والبيت مخطوط في ديوان الأحوص ، وفي صدر البيت روايـــــة "يا مطراً" وفي عجزه " يا مطرُ "([1]) .

43- قول الكناني :

لم يمنعِ الشُّرْبَ مِنْها غيرُ أنْ نطَقَتْ   حَمَامَةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ([2])

فالشاهد فيه رفع " غير " كما في هذه الرواية ، وذكر سيبويه أنّ ناســاً مــن العرب ينصبون هذا أي " غير " وهو في موضع الرفع ، وعند الخليل: هذا كنصب بعضهم يومئذٍ في كلّ موضعٍ ، ومثله (غيرَ أن نطقتْ)([3]).

على أننا نلحظ من خلال حديث سيبويه عدم رضاه عــن بنــاء " غيــر " ، ويذهب إلى أنّها معربة ، في حين أنَّ الموقف النحوي يجوِّز البناء ، لأنّها أضــيفت إلى غير متمكن([4]) ، ومثله قوله تعالى : " وهم مِنْ فزع يَوْمَئذٍ آمنون "([5]). فبنــى " يومَ " لأنّها أضيفت إلى غير متمكن " إذ " في قراءة من قرأ بالإضافة والفتح([6]) .

ولم يُنسب البيت في الكتاب، ونسبه الأعلم في شرحه لرجل من كنانة، وهــو أبو قيس بن الأسلت ([7]). ونسب لأبي قيس بن رفاعة من الأنصار في شرح أبيــات سيبويه للسيرافي([8]) ، برواية " لم يمنع الــورد " ، وكــذلك فــي شــرح شــواهد المغني([9]).

44- قول الفرزدق :

ما أنت من قيسٍ فتَنْبِحَ دُونها   ولا من تميمٍ في اللّها والغَلاصِمِ([10])

---

[1]- ديوان الأحوص 189 .

[2]- الكتاب ج2 / 329 ، أمالي ابن الشجري ج1 / 46 ، ج264/2 ، ابن يعيش ج3 / 80 ، ج8 / 135 ، الخزانة ج2 / 46 ، ج3 / 144 ، شرح شواهد المغني 156.

[3]- الكتاب ج2 / 329 – 330 . وقصد بنصب " يومئذ " بناء " غير " لأنها أضيفت إلى غير متمكن .

[4]- الإنصاف ج1 / 289 .

[5]- الآية 89 النمل .

[6]- قرأ عاصم وحمزة والكسائي " يومئذ " نصباً ، انظر حجة القراءات لابن زنجلة 540 .

[7]- تحصيل عين الذهب 360 .

[8]- شرح السيرافي ج2 / 180 .

[9]- شرح شواهد المغني للسيوطي ج1 / 458 .

[10]- الكتاب ج3 / 33 . الهمع ج2 / 13 .

فالشاهد نصب " فتتبح " على الجواب بإضمار أنْ ، وهـو الحـد ، ثـمَّ أراد سيبويه أنْ يذهب مذهباً آخر ، وهو الرفع على الاستئناف ، فقاس البيت علـى بيـتٍ آخر ، ليتمكن من تأيد مذهبه في هذا الباب ، فقال : وإنْ شئتَ رفعته على قوله :

*فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأميلاَ *([1])

كأنَّه قال : فنحنُ نرجِّي ، فرفع على القطع والاستئناف .

على أنني أرى أنَّ النصب في " تتبح " أولى ، لأنَّ الفاء سـببية تقتضـي أنْ مضمرة بعدها وهذا ما ذهب إليه النحاة .

والرواية في هذا البيت ليست سماعية عن العرب وإنما هي لونٌ مـن ألـوان القياس الذي كان يلجأ إليه من أجل تأكيد الحكم الذي تبناه .

والبيت مخطوط في الديوان برواية " فما أنت من قيس " ، في قصيدة يهجو بها جريراً ([2]) . وهنا نلاحظ الخلاف في رواية بعض الألفاظ بين ما جاء عند سـيبويه وبين ما جاء في الدواوين الشعرية .

45- قول النابغة الذبياني :

ولا زالَ قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ   عليه من الوَسْميّ جَـوْدٌ ووابلُ

فيُنبتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنَـوِّراً   سأُتبِعُه مِنْ خـيرِ مـا قال قائلُ([3])

فالشاهد رفع " ينبت " على القطع ، وذكر سيبويه أنّه لم يرد أن يجعل النبـات جواباً لقوله: ولا زال ، ولا أن يكون متعلّقاً به ، كأنه قال : فذاك يُنْبِتُ حَوذاناً .

ثمَّ يذكر في البيت رواية أخرى سماعية عن الخليل بنصب " ينبت " على أنّه جواب " لا يزال "([4]) .

على أنني أرى أنَّ النصب متكلَّف في البيت والرفع أولى، لأنَّ "ينبت" لـيس جواباً لـ " يزال " وإنَّما خبر لها وحقها الرفع على الاستئناف ، ومما يؤكِّـد ذلـك رواية النحاة للبيت على النحو الآتي :

---

[1]- الكتاب لسيبويه ج3 / 31 . وتمام البيت :

غيرَ أنّا لم تأتنا بيقينٍ   فنُرَجّي ونكثرُ التأميلا .

[2]- ديوان الفرزدق ص856 .

[3]- الكتاب ج3 / 36 – 37 . شرح النحاس ص160 . شرح السيرافي ج2 /56 .

[4]- الكتاب ج3 / 37 .

رواه النحاس " ولا زال قبر بين لُبنى وجاسم " . ولم يجعل النبات جواباً لقوله:" لا زال " ولكنه استأنف كأنه قال : " فهو ينبتُ " [1] . وروي البيت عند الشنتمري في شرحه برواية الرفع " فينبتُ " ، لأنّهُ خبراً عن الغيث واجباً وتفسير لحاله ثابتاً[2] . وفي هذين الرأيين نفي لرواية النصب التي ذكرها سيبويه في موطن الشاهد عن الخليل .

والبيت مخطوط في الديوان برواية[3] :

سقى الغيث قبراً بين بصرى وجاسم   بغيث من الوسميّ قطر ووابل

وروي البيت في معجم البلدان مادة " تبنى " ، " فلا زال قبر " .

وذُكر في هامش كتاب شرح السيرافي أنّ البيت الأول من قصيدة قالها النابغة يرثي بها النعمان بن الحارث الجفنيّ . وذُكر في البيت روايتان ، وهما :

سقى الغيثُ قبراً بينَ بُصرى وجاسمٍ   ثوى فيه جودٌ فاضلٌ ونوافلُ

ولا زال يُسقَى بطنُ شرْجٍ و جاسمٍ   بجَوْدٍ من الوسميِّ قطرٌ ووابلُ[4].

وذكر المبرّد أنّه لو جعله جواباً لقوله " فلا زال " كان وجهاً جيداً . ولكنه سُمع مرفوعاً[5].

46- قول كعب الغنوي :

وما أنا للشيء الذي ليس نافِعِي   ويَغْضَبَ منه صاحِبي بقَؤُولِ [6]

فالشاهد نصب " فيغضب " لأنّه جواب نفي، وذكر سيبويه أنّ الرفع جائز حسن في " يغضبَ ". بمعنى لستُ بقؤول لما يؤدي إلى غضبه ، لأنه لا يقول الغضب وإنما يقول ما يؤدي إلى الغضب[7] . فيكون الرفع عطفاً على صلة الذي، وهو أظهر وأحسن[8] .

1- شرح ابن النحاس ص160 .

2- تحصيل عين الذهب ، الأعلم 390 .

3- ديوان النابغة الذبياني ص62 .

4- انظر هامش شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج2 / ص56 – 57 .

5- المقتضب للمبرد ج2 /20 .

6- الكتاب ج3 / 46 . شرح النحاس 162 . المنصف ج3 / 52 . ابن يعيش ج7 / 36 . الخزانة ج3 / 619 .

7- الكتاب ج3 / 46 .

8- شرح النحاس 162 .

وأرى أنَّ تفضيل سيبويه لوجه الرفع في " يغضب " يعود إلى عدم تقدير محذوف وهو " أنْ " بعد الواو، وإنما الأساس الأخذ بالظاهر وهو العطف على صلة الذي وهو أظهر وأحسن .

والرواية الأخرى في البيت لونٌ من ألوان القياس التي كان يلجأ إليها سيبويه، ولعلَّ مثل هذا العمل قد أتاح لسيبويه قدراً واسعاً من أجل إثبات الأحكام النحوية التي ذهب إليها .

47- قول قيس بن زهير بن جذيمة:

فلا يَدْعُني قومي صَرِيحاً لحُرّةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويسلمُ عامرُ([1])

فالشاهد في البيت رفع " ويسلم " على القطع والاستئناف، لأنّ سيبويه قد قاسه على البيت السابق .

ثمَ يذهب بعد ذلك مذهباً آخر، وهو جواز إضمار أنْ قبل المضارع إذا كان الشرط غير واجبٍ ، فقال : " ولو نصب بإضمار أنْ لجاز ، لأنّ ما قبله من الشرط غير واجب "([2]) .

وروي البيت عند كل من السيرافي والأعلم بروايتي الرفع والنصب([3]) . وهذا يؤيد ما ذهب إليه سيبويه من جواز الوجهين والرواية هنا ليست سماعية، وإنما هي لون من ألوان القياس .

48- قول عروة بن حزام :

فما هو إلاّ أنْ أراها فُجاءةً فأبهتُ حتَّى ما أكادُ أجيبُ([4])

وقال سيبويه : أنت في " أُبهت " بالخيارين ، إنْ شئت حملتها على أنْ ، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعت ، كأنك قلت : ما هو إلاّ الرأيُ فأبهتُ .

والشاهد فيه جواز الرفع على القطع في " أُبهت " ، والنصب عطفاً على أنْ أراها([5]) .

---

[1]- الكتاب ج3 / 46 . شرح النحاس ص162 . شرح الشواهد للشنتمري ج1 / 427 .

[2]- الكتاب ج3 / 46 .

[3]- شرح السيرافي ، ج2 / 205 ، انظر كذلك تحصيل عين الذهب للأعلم 395 .

[4]- الكتاب ج3 / 54 . شرح ابن النحاس ص163 . ابن يعيش ج7 / 38 . الخزانة ج3 / 615 .

[5]- الكتاب ج3 / 54 .

وأرى أنَّ النصب في " أبهت " ــ عطفاً على " أنْ أراها " ــ أولى من الرفع، لأنَّ الفاء تتضمن العطف وتفيد التعقيب ، والعرف النحوي يقتضي العطف على الظاهر، وهذا ما يدل عليه المعنى الظاهر للبيت.

ونسب سيبويه البيت لبعض الحجازيين في قوله : " وسألتُ الخليل عن قول الشاعر، لبعض الحجازيين "([1]) .

والبيت مخطوط في ديوان عروة بالنصب في "أبهت "(ص5). وروى النحاس البيت دون نسبة، والرواية عنده : " حتى لا أكادُ "([2]) ،وذكر كذلك روايتي الرفع والنصب ، وهو في ذلك أيّد ما ذهب إليه سيبويه.

49- قول العبديِّ :

أحَقًّا أنَّ جيرتَنا استقلُّوا　　　فنيَّتُنا ونيَّتُهم فريقُ

فالشاهد في البيت نصب " حقاً " على الظرف وفتح همزة " إنَّ " ، فمن خلال هذه الرواية استطاع سيبويه أن يبني حكمين :

الأول منهما : أنَّ المصدر قد يأتي ظرفاً .

والثاني : وجوب فتح همزة " إنَّ " بعد " حقاً " .

وأراد بعد ذلك أنْ يثبت ما ذهب إليه من جواز الابتداء بالنكرة إذا جاءتْ في سياق الاستفهام ، فأجاز الرفع في " حقاً " ، فقال : " فكلُّ هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا . والرفع في جميع ذا جيد قوي ، وذلك أنّك إنْ شئت قلت : أحقٌّ أنّك ذاهبٌ ، تجعل الآخر هو الأوّل "([3]) .

والموقف النحوي يقتضي النصب ، لأنَّ " إنَّ " جاءت مفتوحة الهمزة ، والظرف لا يتقدم على إنَّ المكسورة لانقطاعها مما قبلها .

وروي البيت في شرح السيرافي ونسبه للمفضّل النكري ، وذكر أنّ البيت يروى برواية أخرى (ألم ترَ أنّ جيرتنا)([4]) . وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت فيما ذهب إليه سيبويه .

---

[1]- الكتاب ج3 / 54 .

[2]- شرح النحاس ص163 .

[3]- الكتاب ج3 / 136 . وقصد بقوله : " تجعل الآخر هو الأول " أنّ المصدر " أنّك ذاهب " كان في محل رفع المبتدأ في حالة نصب " حقاً " يصبحُ خبراً في حالة رفعها .

[4]- شرح السيرافي ج2 / 208 – 207 .

50- قول الأسود بن يعفر :

أحقاً بني أبناءِ سَلْمى بنِ جَنْدَلٍ تهدُدُكم إيَّايَ وَسْطَ المجالِسِ([1])

فالشاهد في البيت نصب " حقاً " على الظرف كما في هذه الرواية .

وأجاز فيه سيبويه الرفع ، فقال : " كلُّ هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا. والرفع في جميع ذا جيّد قوي ، وذلك أنَّك إن شئت قلت : أحقٌّ أنّك ذاهبٌ ، تجعل الآخر هو الأول "([2]) .

روي البيت في الديوان بنصب " حقاً " وفيه " وعيدكم إياي " بدلاً من "تهددكم إيّاي"([3]).

51- قول عمر بن أبي ربيعة :

أألحقَّ أنْ دارُ الرَّبابِ تباعدتْ أوِ انبتَّ حَبْلٌ أنَّ قلبكَ طائرُ

فالشاهد في البيت كسابقه نصب " حقاً " على الظرف وفتح همزة أنَّ بعدها.

وقد أجاز سيبويه فيه الرفع ، فقال : " فكلُّ هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة. والرفع في جميع ذا جيّد ......، وذلك أنّك إنْ شئت قلت : أأكبر ظنّك أنّك ذاهبٌ ، تجعل الآخر هو الأول "([4]) .

روي البيت في ديوان عمر بن أبي ربيعة براية : (أحقاً لئن)([5]) .

52- قول النابغة الجعدي :

ألا أبلغْ بني خَلَفٍ رسولاً أحقاً أنَّ أخطَلَكُم هجاني([6])

فالشاهد في البيت نصب " حقاً " وفتح همزة " إنّ " بعدها كما في هذه الرواية.

وأجاز به سيبويه الرفع كسابقيه، فقال : " والرفع في جميع ذا جيد قوي، وذلك أنّك إنْ شئت قلت : أحقٌّ أنك ذاهبٌ "([7]) . على أنَّ الموقف النحوي يقتضي النصب

---

[1]- شرح السيرافي ج2 / 78 ، تحصيل عين الذهب للأعلم ص 430 ، الأغاني ج13 / 22 ، الخزانة ج1/ 193 .

[2]- الكتاب ج3 / 135 – 137 .

[3]- ديوان الأسود ص42 . تحصيل عين الذهب 431 .

[4]- الكتاب ج3 / 136 – 137 .

[5]- ديوان عمر بن أبي ربيعة ص101 .

[6]- تحصيل عين الذهب للاعلم 431 ، همع الهوامع للسيوطي ج1 / 250 ، الخزانة ج4 / 308 .

[7]- الكتاب ج3 / 137 .

في " حقاً " كسابقه ، ومما يؤيد ذلك رواية الديوان ، فقد روي البيت في ديوان النابغة بنصب " حقاً " ([1]) .

ومن الملاحظ أنّ الرواية ـ في الأبيات الأربعة الأخيرة ـ ليست سماعية عن العرب ، وأرى أنَّ سيبويه قد قاس الشواهد على بعضها بعض ليحقق اطِّراداً فيما ذهب إليها من أحكام نحوية .

رابعاً: الأبيات التي رويت بروايتي الجزم والنصب أو الجزم والرفع

1- قول الشاعر :

ألم تسألْ فتُخبِرَكَ الرسومُ ... على فِرْتاجَ ، والطَّلَلُ القديمُ([2])

فالشاهد في البيت أنّه نصب " فتخبرك " على جواب الاستفهام([3]) . فتمكن سيبويه من خلال هذه الرواية أن يثبت إنَّ الفعل المضارع ينصب بـأنْ مضمرة وجوباً بعد الفاء .

وأجاز سيبويه الجزم في البيت فقال : وإنْ شئت جزمتَ على أوّل الكلام أي "فتخبرك"([4]) .

والبيت من الأبيات التي لم تنسب في الكتاب ، وأورده صاحب اللسان كذلك بلا نسبة مادة " فرتج " وبرواية مخالفة لرواية سيبويه في قوله : " ألم تَسَلي فتخبرْكِ". في حين نجد أنّ السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه قد نسبه للشاعر البُرج بن مُسهِر وبرواية تخالف كذلك رواية سيبويه ، وهي:

ألم تربَعْ فتَخبِرَكَ الرّسومُ ... على فِرتاجَ والعهدُ القديمُ([5]) .

وعلى هاتين الروايتين فلا وجه للجزم ـ الذي ذهب إليه سيبويه ـ على أوّل الكلام.

2-قال الشاعر :

متى أنامُ لا يؤرِّقْني الكرِيُّ ... ليلاً ولا أسمعُ أجراسَ المطيّْ

---

[1]- ديوان النابغة ص181 .

[2]- الكتاب ج3 / 34 . شرح الأعلم ج1 / 421 . شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج2 / 153 . لسان العرب ج3 / 169 .

[3]- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج2 / 153 .

[4]- الكتاب ج3 / 34 .

[5]- شرح السيرافي ج2 / 153 .

فالشاهد في البيت جزم " يؤرقني " على جواب الاستفهام ــ كما فــي هــذه الروايةــ وتقدير الكلام عند سيبويه في البيت: " إنْ يكن مني نومٌ في غير هذا الحال لا يؤرِّقني الكريُّ " ، كأنه لم يعُدَّ نومه في هذا الحال نوماً .

ثمَّ يذكر في البيت روايةً أخرى عن العرب، فقال: " ومن العرب مــن يشــمُّه الرفع، كأنه يقول: متى أنام غيرَ مُؤرَّق"([1]) .

وأرى أنَّ سيبويه لم يقصد بالإشمام هنا ظهور الرفع على الفعل "يؤرّق"، لأنَّــه في موقع الجزم على جواب الشرط، وإنما قصد ظهور الحركة بالنطق دون الكتابة .

3- قول زهير بن أبي سلمى :

ومَن لا يَزَلْ يَستَحمِلُ النّاسَ نفسَه   ولا يُغْنِها يوماً مِن الدهر يسْأَمِ([2])

فالشاهد في البيت رفع " يستحمل " و جزم " يغني " ، لأنَّ يستحمل ليس بشرطٍ ولا جزاء ، وإنَّما اعترض بينهما خبراً عن لا يــزال ، لأنَّــه أراد: مــن لا يــزلْ مستحملاً يكن من أمره ذاك .

ثمَّ ذكر بعد ذلك جواز رفع " يغني" ، فقال : " ولو رفع يُغْنيهــا جــاز وكــان حسن، كأنه قال : من لا يزل لا يُغْني نفسه"([3]) . وإذا قريء برفع " يغنها " ينكســر الوزن.

وهو آخر بيت في معلّقة زهير . قالها في مدح الحارث بن عوف وهــرم بــن سنان، ورواية الديوان :

ومن لا يزل يسترحلُ النّاسَ نفسَهُ   ولا يُعْفِها يوماً من الذُّلِّ يندم([4]) .

ونسبه ابن الأنباري لزهير ولكن برواية مخالفة وهي :

ومن لا يزلْ يسترحلُ الناسَ نفسه   ولا يعفِها يوماً من الناس يندمِ([5]) .

وساقه السيوطي كشاهد على حكم المضارع المتوسط بين الشــرط والجــزاء، فقال:" وإنْ توسط بين الجزاء والشرط مضارع وافقه أي الشرط معنى حــال كونــه

---

[1]- الكتاب ج3 / 95 .

[2]- الكتاب ج3 / 85 . المقتضب ج2 / 65 ، شرح النحاس 167 ، تحصيل عين الذهب ص414 ، أمالي ابن الشجري ج1 / 362 ، واللسان مادة " حمل " ج 11 / 176 . همع الهوامع ج4 / 340 ...

[3]- الكتاب ج3 / 85 ، بن النحاس 167 ، تحصيل عين الذهب ، الأعلم 414 .

[4]- ديوان زهير بن أبي سلمى ص 112 .

[5]- شرح القصائد الطوال ص284 .

غير صفة وصحّ حذفه أبدل منه وإلاّ بأن لم يوافقه معنى وقع حالاً . ثمّ قال فالمتوسط أي المضارع لا بدل ولا حال بل موضع نصب على أنه خبر ومفعول ومنه قول زهير: البيت السابق "([1]) .

خامساً: الأبيات التي رويت بكسر همزة " إنّ " وفتحها

1- قال الفرزدق :

مَنَعْتُ تميماً مِنْكَ أنِّي أنا ابنُها   وشاعرُها المعروفُ عندَ المَواسِمِ

فالشاهد في البيت فتح همزة " إنّ " على تقدير وجود اللام قبلها، ولكنّه حرف كثر استعماله في كلام العرب فيجوز حذفه . فأثبت من خلال هذه الرواية قاعدة فتح همزة " إنَّ " إذا سبقت باللام أو الباء .

وأجاز سيبويه كسر همزة " إنَّ " إذا كانت في بداية الكلام ، فذكر أنّه سمع بعض العرب يقول : " إنّي أنا ابنُها " بكسر همزة " إنّ "، ومثال ذلك من قول العرب: لبيك إنّ الحمد والنعمة لك([2]) .

فالروايتان متساويتان عند سيبويه . في حين أرى أنَّ الراجح فتح الهمزة في مثل هذا الموضع، فالعرب تحذف الألف في كلامها كثيراً ومثل هذا الموقع يقتضي تقديرها، ومثله قول الشاعر: (وأغفرُ عوراء الكريم ادخاره)، أي لادخاره([3]) . وروي البيت في الديوان بفتح همزة " إنَّ "([4])، وقد يكون سيبويه لجأ إلى الرواية الأخرى لإثبات ما ذكره من قاعدة في هذا الباب وهي كسر همزة " إنَّ " في بداية الكلام . ومن الملاحظ كذلك أنَّ سيبويه قد تفرّد بالاستشهاد بهذا البيت عن غيره من اللغويين .

2- قال عمر بن الإطنابة :

أبلغ الحارثَ بن ظالمٍ المو   عِدِ والناذرِ النُّذور عليّا

---

[1]- همع الهوامع ج4 / 340 .

[2]- الكتاب ، ج3 / 128 .

[3]- انظر قاعدة فتح همزة " إنّ " الباب الثالث من الرسالة .

[4]- ديوان الفرزدق ص587 .

أنّما تقتل النيامَ ولا تقتل يقظـــــان ذا سلاح كميّـــا

فالشاهد فيه فتح " أنّما " حملاً على أبلغ ، وجريها مجرى " أنْ " ، لأنّ " مـــا " فيها صلة فلا تغيرها عن جواز الفتح والكسر فيها . قال سيبويه: فإنما وقعت أنّمــا هاهنا لأنك لو قلت : أنّ إلهكم إلهٌ واحدٌ، وأنّك تقتل النيام كان حسناً .

ثم يذكر في البيت رواية أخرى عن الخليل ، فقال : "وإن شئت قلــت : إنمــا تقتل النيام، على الابتداء"([1]) .

فاستطاع سيبويه أنْ يثبت من خلال الروايتين ما يلي :

أولاً : إنَّ دخول " ما " على " إنَّ " يُبطِلُ عملها .

ثانياً : إنَّ دخول " ما " على " إنَّ " لا يغيِّر فيها من حيث كسر همزتها أو فتحها .

سادساً: الأبيات التي رويت بروايتين في باب الضرورة الشّعريّة

لم يصرّح سيبويه ــ رحمه الله ــ بتعريفٍ محددٍ للضرورة ، بــل إنّ لفــظ "الضرورة " بذاته لم يجرِ له في كتاب سيبويه ذكر على الإطلاق ، وإنّما كان يكتفي بتعبير يؤدي إلى معناه دون التصريح بهذا اللفظ بعينه([2]) . وقد فهم بعــض شــرّاح سيبويه ودارسيه رأيه في الضرورة من خلال تناوله لبعض المسائل في كتابه ومــن خلال الباب الذي عقده في أول كتابه بعنوان "باب ما يحتمل الشعر" .

1- قال الأعشى :

وما لهُ من مجدٍ تليدٍ وما لهُ من الرِّيح حظٌّ لا الجنوبِ ولا الصَّبا([3])

فالشاهد في البيت حذف الواو الأولى من " ما له " بعد الهاء . وذكر النحــاس أنّ في البيت إعراباً آخر في قوله : " لا الجنوبِ " جرّه على معنى " لا من الجنوبِ " و " لا من الصَّبا " . وعند السيرافي جرّ "الجنوب" لأنّه وصف للريح([4]) .

---

[1]- الكتاب ، ج3 / 129 – 130 .

[2]- انظر الضرورة الشعريّة في النحو العربي ، محمد عبد اللطيف 132 .

[3]- الكتاب ج1 / 30 ، ديوان الأعشى 13 برواية :

وما عنده مجدٌ تليدٌ ولا له من الرّيح إلاّ الصّبا

انظر كذلك شرح النحاس 32 برواية " فما له من مجد تليد ولا له " ، وكذلك الإنصاف ج2 / 516 .

[4]- الكامل للمبرّد ج1 / 25 ، شرح النحاس 32 ، شرح السيرافي ج1 / 136 .

وأشار القيرواني إلى أنّ الوجه أن يقول " ما لهو " وإنّما يحــذف هــذا فــي الوقف، فلمّا وصل واحتاج أجرى الوصل مُجرى الوقف[1] .

وبناءً على رواية الديوان " وما عنده مجدٌ تليدٌ " فلا شاهد في البيت[2] .

2- قال رؤبة :

* ضخمٌ يُحبُ الخُلقَ الأضخمّا *[3]

يروى بكسر الهمزة وفتحها . وقال بعضهم : " الضِّخَمَّا " بكسر الضاد[4].

والشاهد في البيت أنّه شدد الميم في " الأضخمّ " وهو على أفعل مثل الأحسن والأكرم ، ثمّ وصل الميم بالألف التي للإضافة . وهذه الميم لا تُشدد إلاّ في الوقــف إذا كانت منتهى الكلمة[5] .

وذكر الأعلم أنّ البيت يروى " الإضخمّا " بكسر الهمزة و " الضِّخمّا " بكسر الضاد ــ فعلى هذا لا شاهد في البيت ــ لأنّ إفعلاً وفعَلاً موجودان في الكلام كثيراً نحو إرزَبٌ ، وإنّما الضرورة في فتح الهمزة لأنّ " أفعَلاّ " ليس بموجود[6] .

ويرى السيرافي أنّهم يفعلون ذلك فيما كان قبل آخره متحرك مثــل : خالــد وجعفر إذا وقفوا عليه ، ولا يفعلون في زيد وعمرو لئلاّ يتوالى ثلاثة سواكن ، فــأنْ وصلوا ردّوا الكلام إلى أصله فقالوا : مررتُ بجعفرٍ يا فتى . واستغنوا عن التشديد بتحريك آخره إذ كانوا إنّما شددوه ليدلّوا على التحريك في الوصل فإذا اضطرّ شاعر إلى تشديده . وأجراه مجراه في الوقف فقال : رأيتُ جعفرّاً[7] .

وبناءً على رواي الدّيوان " الضخمّاً " وقبله : (ثمت جئت حية أصــمّا) فــلا ضرورة في البيت[8] .

---

[1]- ما يجوز للشاعر في الضرورة 242 .

[2]- ديوان الأعشى ص13 ، شرح السيرافي ج1 / 136 .

[3]- ديوان رؤبة 183 .

[4]- الكتاب ج1 / 29 .

[5]- سر صناعة الإعراب ج1 / 179 ،شرح الأعلم ج1 / 11 ، شرح السيرافي ج1 / 419 .

[6]- انظر تحصيل عين الذهب ، الأعلم الشنتمري 59 .

[7]- شرح السيرافي ج1 / 419 .

[8]- ديوان رؤبة 183 .

2.2 الأبيات التي رويت بثلاث روايات (النصب والرفع والجر)

1- قول النابغة الجعدي :

فليْسَ بمعروفٍ لنا أنْ نَرُدَّها   صِحَاحاً ولا مُستنكرٌ أنْ تُعقَّرَا ([1])

فذكر سيبويه " مستنكر " في البيت بثلاث روايات :

الأولى : الرفع على القطع والاستئناف ، قال سيبويه : " كأنّه قال : ليس بمعروفٍ لنا رَدُّها صِحاحاً ولا مُستنكرٌ عَقرها ، والعقر ليس للرد "([2]) .

الثانية : الجر على الاسم الذي قبله ، فقال سيبويه : " وقد يجوز أن يَجُرَّ ويحمله على الرد ويؤنّث لأنّه من الخيل .... كأنّه قال : وليس بمعروفةٍ ردُّها ، حين كان من الخيل "([3]) . وهو حد الكلام عطف على الظاهر ، وهو الراجح والأولى .

الثالثة : النصب، قال سيبويه : " وإنْ شئت نصبت فقلت : ولا مُستنكراً أنْ تُعقَّرا"([4]). عطفاً على موضع معروف قبل دخول الباء. وذهب سيبويه إلى هذا الوجه لأنَّ الباء تزاد في كلام العرب ، إلاَّ أنَّها حرف ظاهر باللفظ والعمل.

فمن خلال هذه الروايات استطاع سيبويه أنْ يثبت ما ذهب إليه من حيث جواز الأوجه الثلاثة في الاسم المعطوف على خبر ليس من جهةٍ ، وأكّد قاعدة العطف على الموضع من جهة أخرى .

والبيت في ديوان النابغة الجعدي برواية (وما كان معروفاً لنا أن نردها)([5]) ، فلا شاهد في البيت .

ورويِ البيت في كتاب التذكرة السعيدة برواية " تعفرا " بالفاء([6]) . ويظهر هنا دور التصحيف ــ الذي أشرنا إليه سابقاً ــ في تغيير رواية البيت الواحد عند العلماء.

2- قول الأعور الشنيّ :

هوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ   بكفِّ الإلهِ مقاديرها

1- المقتضب ج4 / 194 ، وروي بالجر .

2- الكتاب ج1 64 .

3- المرجع السابق 64 – 65 .

4- الكتاب ج1 / 65 .

5- ديوان النابغة الجعدي ص 68 .

6- التذكرة السعيدة في الأشعار العربية للعبيدي محمد بن عبد الرحمن . تحقيق عبد الله الجبوري ص212 .

فليس بآتـيك منهيُّـها   ولا قاصرٌ عنكَ مأمورها

فالشاهد رفع " قاصرٌ " على القطع ، كما في هذه الرواية .

وذكر سيبويه في البيت رواية أخرى بالجرّ عطفاً على " آتيك " ، فقال : " فقد جرّه قومٌ فجعلوا المأمور للمنهي "([1]) .

وذكر جواز النصب عطفاً على محلّ " آتيك " ، فقال : " وإنْ شـئت نصـبت فقلت: ولا قاصراً عنك مأمورها ، على قولك : ليس زيدٌ ذاهباً ولا عمروٌ منطلقـاً ، أو لا منطلقاً عمرو "([2]) .

والرواية هنا من باب القياس ، وفيها تأكيد اطّراد قاعدة العطف على المحل ، وبيان لحكم الاسم المعطوف على خبر ليس .

3- قول زهير بن أبي سلمى :

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى   ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا([3])

فالشاهد نصب " ولا سابقاً " ـ قياساً على الأمثلة السابقة ـ تروى بالنصـب عطفاً على " مدرك " ، والرفع على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، وتروى بالجرّ ، فحُمل الكلام على توهّم أنّ الباء في مدرك لأنّ الباء تدخل في خبر ليس كثيراً([4]) .

وروي البيت في ديوان زهير برواية " ولا سابقاً شيئاً "([5])، وروي البيت في شرح النحاس بالنصب " ولا سابقاً "([6]) ، ورواه ابن جني في الخصـائص بـالجر " ولا سابقٍ "([7]) .

وأشار السيرافي في شرحه إلى رواية أخرى في البيت "ولا سابقي شيءٌ" فـلا شاهد، وثبات مثل هذه الرواية ينفي ما ذهب إليه سيبويه من حيـث العطـف علـى التوهّم.

---

[1]- الكتاب ج1 / 64 .

[2]- المرجع السابق، ج1 / 65 .

[3]- الكتاب ج1 / 165 ، 306 . ج2 / 155 . ج3 / 29 ، 51 ، 100 . ج4 / 160 ، 177 . إعراب القرآن للنحاس 217 . خزانة الأدب ج2 / 131 .

[4]- الضرائر ، الألوسي 197

[5]- ديوان زهير بن أبي سلمى ص140 .

[6]- شرح النحاس ص81 .

[7]- الخصائص لابن جني ج2 / 424 .

4ـ قول الأخوص الرياحي :

مشائيمُ ليسوا مُصلحينَ عشيرةً   ولا ناعباً إلاّ ببينٍ غُرابُها([1])

فالشاهد نصب " ولا ناعباً " عطفاً على مصلحين ، وذكر سيبويه أنّها تروى بالجرّ على توهّم الباء في خبر ليس " مصلحين " ، وتروى رفعاً على أنّها خبر لمبتدأ محذوف([2]) .

ورواه المبرد في الكامل برواية " ليسوا مصلحينَ ...... ولا ناعبٍ " على توهّم الباء في مصلحين([3]) .

وذكر الألوسي البيت في كتاب الضرائر بجرّ " ولا ناعبٍ "، وعدّه من باب الضرورة الشعريّة([4]) .

وفي هذه الروايات التي وردت عند العلماء ما يؤكد قاعدة العطف على المحل التي ذكرها سيبويه ، ويثبت مدى تزايدها في كلام العرب . ففي حال غياب هذه الروايات في مثل هذه الأبيات سيترتب على ذلك غياب لبعض قواعد العربية التي أثبتت من خلال تعدد الرواية في البيت الواحد .

4- قول الفرزدق :

كم عَمّةٍ لكَ يا جريرُ وخالةٍ   فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عِشاري

شَفّارةً تقذُ الفصيلَ بِرجلِها   فَطّارةً لقوادمِ الأبكارِ([5])

فالشاهد في البيت جر "عمّةٍ " كما في هذه الرواية، على أنَّ كم الخبرية تعمل عمل ربَّ ، وهو حدُّ الكلام . فالعرف النحوي يقتضي جر تمييز كم الخبرية، إذا لم يُفصل بينها وبينه بفاصل .

وذهب سيبويه بعد ذلك إلى جواز نصب الاسم بعد " كم " الخبرية ، فذكر في البيت روايةً أخرى تتناسب مع هذا المذهب ، فقال : " وبعض العرب يُنشد قول الفرزدق :

كم عمّةً لكَ يا جريرُ وخالةً   فدعاءَ قد حَلبتْ عليَّ عِشاري

---

[1]- الكتاب ج1 / 165 ، 306 . الكامل ج1 / 230 . البيان والتبيين للجاحظ ج2 / 261 ، خزانة الأدب ج1 / 140 .

[2]- الكتاب ج1 / 306 .

[3]- الكامل للمبرد ج1 / 230 .

[4]- الضرائر ، الألوسي 197 .

[5]- المفصل لابن يعيش ج4 / 133 ، مغني اللبيب ج1 / 511 ، ديوان الفرزدق 312

وذهب بعد ذلك إلى جواز الابتداء بالنكرة بعد " كم " الخبرية ، فروى البيت رواية أخرى ، فقال : وبعض العرب ينشد :

كم عمّةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ   فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عِشاري

فجعل كم مراراً ، كأنّه قال : " كم مرّةً قد حلبت عشاري عليَّ عمّاتكَ "([1]) .

فمذهب سيبويه جواز الأوجه الثلاثة في تميز " كم " الخبرية ، ومن أجل ذلك لجأ إلى رواية البيت في أوجهِ ثلاثة تأكيداً لهذا الرأي . ومن الملاحظ أنّ هذه الروايات الثلاث سماعية ولم يحدد سيبويه الجهة التي سمع منها .

وورد البيت في ديوان الفرزدق برواية " كم عمّةٍ " بالجرّ([2]) .

وروي البيت في شرح ابن عقيل برفع " عمّة " ، وساقه كشاهدٍ على جواز الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية([3]) .

وموقف النحاة يقتضي الخفض بمن إذا لم يُفصل بين " كم " وبين تمييزها بفاصلٍ.

5- قول عمرو بن مَعْد يكرِبَ :

الحربُ أولُ ما تكونُ فُتَيَّةٌ   تسعى ببِزّتها لكلِّ جَهُولِ([4])

فالشاهد رفع " أول " و" فُتيّة " كما في هذه الرواية ، فقال سيبويه : " أي الحرب أولها فُتيّة ولكنّه أنّث الأول ، كما تقول : ذهبت بعضُ أصابعه " .

وأجاز نصب " أولَ " ورفع " فُتيّة " في قوله : وبعضهم يقول :

* الحربُ أولَ ما تكون فُتيّةٌ *([5])

أي إذا كانت في ذلك الحين .

وأجاز رفع " أول " ونصب " فُتيّة " في قوله :

* الحربُ أولُ ما تكون فُتيّةً *([6]) .

---

[1]- الكتاب، ج2 / 166 .

[2]- ديوان الفرزدق ص312 .

[3]- شرح ابن عقيل ، المجلد الأول / 226 .

[4] أوّل مبتدأ ثانٍ ، وفُتيّة خبره ، والجملة خبر المبتدأ الأول .

[5]- الحرب مبتدأ ، وفُتيّة خبرها ، وأوّل نصب على الظرف .

[6]- الحرب مبتدأ ، وأوّل مبتدأ ثانٍ ، وفُتيّة حال سدّت مسد الخبر ، والجملة خبر المبتدأ .

فقال سيبويه: " كأنّه قال : الحربُ أوّلُ أحوالها إذا كانت فُتيَّةً، كما تقول: عبدُ الله أحسنُ ما يكون قائماً . ومن رفع الفُتيَّة ونصب الأول على الحال كأنّه قال: البُــرُّ أرخص ما يكون قفيزان . ومن نصب الفُتيَّة ورفع الأول كأنّه قال: " البُرُّ أرخص ما يكون قفيزين "([1]) .

والعرف النحوي يقتضي رفع " أوّل " ونصب " فتية " على الحال، فالمبتدأ إذا كان اسم تفضيل يحذف خبره وتسدُّ الحال مسدَّه . وما يؤكد ذلك رواية الديوان، فقــد روي البيت في ديوان عمروبن معدٍ برواية :

الحربُ أوّلُ ما تكون فُتيَّةً تسعى بزينتها لكلِّ جهولِ([2])

ورواه النحاس في شرحه دون نسبة وفيه " بزينتها "([3]) .

ورواه السيرافي في شرحه برفع " أوّل " ونصب "فَتيَّة"، ونسبه لعمرو بن معد يكرب ، وفيه " ببزَّتها "([4]) .

ورواه الأعلم في تحصيل عين الذهب برفع " أوّل " ونصب " فُتيّــة "، وفيــه أيضاً " ببزَّتها "([5]).

7- قول الشاعر القطامي :

كم نالني منهُمُ فَضْلاً على عدمٍ إذْ لا أكادُ مِنْ الإقتارِ أحتملُ([6])

فالشاهد فيه نصب " فضلاً " على التميز ، حين فصل بينهما وبين كم الخبريــة بفاصل .

وذكر سيبيويه جواز الرفع والنصب في " فضل " ، فقال : " وإن شــاء رفــع فجعل على تقدير : كم المرار التي ناله فيها الفضل ، فارتفع الفضل بنالني ، فصار كقولك: كم قد أتاني زيدٌ ، فزيدٌ فاعلٌ وكم مفعولٌ فيها ، وهي المرار التي أتاه فيهــا ،وليس زيدٌ من المرار .... ، وقد يجوز في الشعر أن تجرَّ وبينها وبين الاســم حاجز والجر والرفع والنصب على ما فسَّرنا جائز"([7]) .

1- الكتاب ج1 / 401 – 402 .
2- ديوان عمرو بن معدْ يكرب ص142 .
3- شرح النحاس ص108 .
4- شرح السيرافي ج1 / 293 .
5- تحصيل عين الذهب ، الأعلم ص229 .
6- الكتاب ج2 / 165. النكت في تفسير كتاب سيبويه ج1 / 539 . ابن يعيش ج4 / 129 – 132 . خزانة الأدب ج3 / 122 .
7- الكتاب ج2 / 165 – 167 .

ورواية الجر على غير ما ذهب إليه النحاة ، إلاَّ أنَّ سيبويه قد أجازها هنا من باب الضرورة الشعرية .

وقد ورد البيت في الديوان والرواية فيه (كم نالني منهم فضلٌ على عدم)([1]) برفع فضل وعلى ذلك لا شاهد في البيت . وروي البيت عند النحاس في شرحه "أجتمل" بدلاً من " أحتمل "([2]) . ويبرز هنا دور التصحيف في تغيير رواية البيت في كلِّ مرَّةٍ .

8- قول الشاعر :

كم بجوفٍ مُقرفٍ نال العُلى وكريمٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

فالشاهد في البيت الفصل بين " كم " وتميزها المجرور " مُقرفٍ " كما في هذه الرواية .

وأجاز سيبويه كذلك الرفع والنصب في " مُقرف " ، فقال : " وقد يجوز في الشِّعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجز ... . ، والجرّ والرفع والنصب جائز "([3]) .

والجر في " مقرف " هنا أيضاً من باب ما يجوز للشاعر في الضرورة . والموقف الراجح للنحاة في مثل هذا الرفع ، فقد روي البيت في الإنصاف بلا نسبة وبرفع " مُقرف " ، والرواية الصحيحة عند ابن الأنباري الرفع في " مُقرف "([4]) .

لم ينسب البيت في الكتاب ، ونسب لـ " أنس بن زنيم ، عبد الله بن كريز ، أبي الأسود الدؤلي "([5]) .

9- قول الشاعر :

كم فيهم ملكٍ أغرَّ وسوقةٍ حكَمٍ بأرديةِ المكارمِ مُحتبي

فالشاهد في البيت خفض " ملك " بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور.

---

[1]- ديوان القطامي ص30 .

[2]- شرح أبيات سيبويه لابن النحاس ص128 .

[3]- الكتاب ج2 / 166 – 167 .

[4]- الإنصاف لابن الأنباري ج1 / 306 .

[5]- انظر المفصّل لابن يعيش ج4 / 132 ، الخزانة ج3 / 119 .

وأجاز سيبويه الرفع والنصب في " ملك " ، فقال : : " والجرّ والرفع والنصب على ما فسرنا " ([1]) .

والبيت من الأبيات التي لم تنسب في الكتاب، وعُـدَّه محقـق الكتـاب مـن الخمسين التي لم يُعرف قائلها ، ووجدت البيت في ديوان الفرزدق ، والرواية فيه : (كم فيَّ من ملكٍ)([2]) .

وعلى روايةِ الديوان لا شاهد في البيت .في حين أرى أنَّ الراجَّح رواية " فيهم " بدلاً من " فيَّ " ، لأنَّ الحديث عن قومه وليس عن نفسه .

10- قول الشاعر :

كمْ في بني سَعْدِ بن بكر سيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسيعةِ ماجدٍ نفّاعِ([3])

فالشاهد فيه خفض " سيد " بكم مع الفصل بينهما بالجار والمجرور .

وأجاز سيبويه فيه الرفع والنصب ، فقال : " وقد يجوز فـي الشـعر أن تجـرَّ وبينها وبين الاسم حاجز ، والجر والرفع والنصب جائز "([4]) .

فاستطاع سيبويه من خلال تعدد الرواية في الأبيات الأربعة السابقة أنْ يثبت ما ذهب إليه من حيث جواز الأوجه الثلاثة في تميز" كم " إذا فصل بينها وبينه، ولـذل لجأ إلى قياس الرواية في الأبيات على بعضها بعض .

11- قول أبي طفيل :

تركتني حينَ لا مالٍ أعيشُ به وحينَ جُنَّ زمانُ النَّاسِ أو كَلِبا([5])

فالشاهد في البيت جر " مال " بـــ " حين " مع إلغاء عمل " لا " كما في هذه الرواية .

وأجاز سيبويه الرفع في " مال " على أنَّ " لا " عاملة عمل " ليس "، فقـال : " والرفع عربيٌّ على قوله :

* حينَ لا مُستَصْرَخُ *([6])

---

[1]- الكتاب ج2 / 167 .

[2]- ديوان الفرزدق ص38 .

[3]- الخزانة ج3 / 122 ، المفصل لابن يعيش ج4 / 131 .

[4]- الكتاب ج2 / 167 – 168 .

[5]- الأغاني ج13 / 109 ، تحصيل عين الذهب للأعلم 348 ، المفصل لابن يعيش ج1 / 239 ، الخزانة ج2 / 90 .

[6]- البيت للعجاج في ديوانه ص 14 ، وتمامه :

والله لولا أن تحشّ الطبخ في الجحيم حين لا مُستصرخ

* لا براحُ *([1])

وأجاز سيبويه النصب ، فقال : " والنصبُ أجود وأكثر من الرفع ، لأنّـك إذا قلتَ: لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التي بمنزلة ليس "([2]) .

فذكر سيبويه البيت بثلاث روايات ، فأثبت من خلالها ثلاثة مذاهب في اللغة :

أولاً : جواز إلغاء " لا " إذا سبقت بالظرف، وهذا ما أثبته في الرواية الأولى .

ثانياً : جعل " لا " تعمل عمل ليس، وهذا ما حققه في الرواية الثانية عندما قـاس الرواية في البيت على بيتين آخرين .

ثالثاً : نصب ما بعد " لا " على إعمال لا التبرئة([3]) وإضافة الظرف إلى الجملة. ونلاحظ أنّ سيبويه قد فضّل هذا الوجه على سابقيه، فالموقف النحوي يقتضي إعمال "لا" التبرئة في مثل هذا الموقع ، وهي مستوفية للشروط .

---

[1]- البيت لسعد بن مالك القيسيّ في الكتاب ج1 / 58 ، وتمامه :

من فرَّ عن نيرانها   فأنا ابن قيس لا براح

[2]- الكتاب ج2 / 303 – 304 .

[3]- ويقصد بها " لا " العاملة عمل " إنّ " .

وضعها النحاة لإعمال " ما "، وهو إذا تقدم معمول خبر " ما " إذا لم يكن (ظرفاً أو جاراً ومجروراً)، فلا يجوز أنْ تقول : ما زيداً عبدُ الله ضارباً .

إلغاء عمل " لا " النافية للجنس

ذهب النحاة[1] إلى أنّ " لا " النافية للجنس تعمل عمل " إنّ " فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، كقولنا: لا غُلامَ قائمٌ .

ووضع النحاة شروطاً لإعمال " لا " عمل إنّ[2]، وهي : أنْ تكون نافية، ويكون المنفي بها الجنس، وأنْ يكون النفي نصّاً في ذلك، وألاّ يدخل عليها جار نحو قولهم: جئتُ بلا زادٍ ، وقولهم غضبتُ من لا شيءٍ ، وأنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألاّ يفصل بينها وبين اسمها وخبرها أي فاصل .

وذهب سيبويه إلى أنّ " لا " إذا لحقت ما عَمِلَ فيه غيرُها فإنّها لا تغيِّرُه ، وتصبح بعد ذلك بمنزلة اسمٍ واحد هي والمضاف، وأفرد في كتابه باباً لهذا سمَّاهُ : باب ما إذا لحقته لا لم تغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أنْ تلحق، قال سيبويه: " اعلم أنّ "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسمٍ واحدٍ هي والمضاف إليه "[3]، ونحو ذلك: أخذتَه بلا ذنبٍ ، وغضبتُ من لا شيءٍ، واستشهد على ذلك بشعرِ لأبي الطُّفيل :

تركتِني حينَ لا مَالٍ أعيشُ به وحينَ جُنَّ زَمَانُ النَّاسِ أو كلِبا[4]

فالشاهد في البيت على هذه الرواية إضافة " حين " إلى " مال " مع إلغاء لا، وزيادتها في اللفظ عل حدّ قولهم : جئتُ بلا زادٍ [5] .

وأرى أنّ الوجه هنا إعمال " لا " التبرئة، فتكون " مال " اسم لها وجملة "لا مال " في محل جر بالإضافة بعد الظرف " حِين " ــ وهذا ما فضّله سيبويه بقوله: "

1- شرح ابن عقيل ج2 / ص5 .

2- تعمل " لا " عمل ليس على لغة الحجازيين بشروط ، وهي : أنْ يكون الاسم والخبر نكرتين ، نحو : لا رجلٌ أفضلَ منك، ألاّ يتقدم خبرها على اسمها، فلا تقول: لا قائماً رجلٌ، ألاّ ينتقض النفي بإلاّ ، فلا تقول : لا رجلٌ إلاّ أفضل من زيد .

3- الكتاب ج2 / 302 .

4- الأغاني ج 13 / 109 ، ابن يعيش ج1 / 239 ، الخزانة ج2 / 90 ، همع الهوامع ج3 / 231 . والرواية عنده :

تركتني حين لا مالٌ أعيش به وحينَ جُنّ زمانُ الوصلِ أو كلبا .

5- تحصيل عين الذهب 348 .

والنصب أجود وأكثر من الرفع، لأنَّك إذا قلتَ لا غلامَ فهي أكثر من الرافعة التـــي بمنزلة ليس على قول الشاعر :

* ولا بـــرَاحُ *"([1])

أمَّا من ذهب من النحاة إلى وجه الجر " لا مالٍ " مع إلغاء عمل لا ، فأرى أنَّه قد قاس ذلك على قول العرب: جئت بلا زادٍ، وأرى كذلك أنَّ القياس هنا ليس مســتوفياً للشروط ، لأنَّ إعمال " لا " في البيت السابق لا يترتب عليه أي خلل بالنسبة للموقف النحوي، لأنَّها واسمها تكون في محل جر المضاف إليه بعد الظرف " حـــين " أمَّـــا إعمالها في قولنا : بلا زادٍ يترتب عليه ضياع عمل حرف الجر " الباء " وهذا ما لم يرد عن العرب ، فحروف الجر ـــ وإنْ كانت زائدة ـــ فإنَّ عملها ظاهر .

ومن ذلك قول الشاعر ، وهو العجّاج :

* حنّتْ قلوصي حينَ لا حينَ محنٌ *([2])

والشاهد فيه نصب " حين " الثانية بلا التبرئة على إضافة " حين " الأولـــى إلـــى الجملة، وخبره محذوف تقديره" لها " . ولو جرّ " حين " على " إلغاء " لا " لجـــاز ، كالذي في شاهد أبي طفيل ([3]) .

الثالثة: إجراء القول مجرى الظن

ذهب النحاة إلى أنَّ الأصل في استعمال القول الحكاية([4])، قال سيبويه : " واعلم أنَّ "قلتُ" إنَّما وقعتْ في كلام العرب على أنْ يُحكى بها "([5]) .

ويعمل القول عمل الظن إذا كان الفعل مضارعاً مسنداً إلى المخاطب، ومسبوقاً بالاستفهام، قال سيبويه: " تقول في الاستفهام شبهوها بتظن "([6]) . ويجب

1- البيت لسعد بن مالك القيسي ، انظر الكتاب ج1 / 58 ، وتمامه :

من صدَّ عنْ نيرانها فأنا ابنُ قيسٍ لا براحُ .

وجاء في الإنصاف ج1 / 369 : أنَّ أبا العباس المبرد وموفق الدين بن يعيش ـــ وتبعهما ابن هشام ـــ جوّزوا أنْ تكون " لا " في مثل هذا ثانية مهملة لا عمل لها والاسم المرفوع بعدها مبتدأ خبره محذوف . مع أنَّ " لا " مستوفية لشروط العمل ، وأرى أنَّ إعمالها أولى من أنْ تُهمل.

2- الكتاب ج2 / 203 – 204 .

3- تحصيل عين الذهب للأعلم 348 .

4- ويقصد بالحكاية إيراد النص كما هو .

5- الكتاب ج1 / 122 .

6- المرجع السابق ج1 / 123 .

ألاً يُفصل بين الاستفهام والفعل إلاً إذا كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو أحد المفعولين، ويجوز عند بعض النحاة الرجوع إلى الحكاية مع استيفاء الشروط ([1]).

واستشهد سيبويه في هذا الباب بشعرٍ يُنسب لعُمر بن أبي ربيعة :

أمَّا الرَّحيلُ فدونَ بعَدِ غَدٍ   فمتى تقولُ الدارَ تَجمعُنا

ويروى البيت " الدارُ " بالرفع ، وهذه الرواية تخالف ما ذهب إليه سيبويه من حيث إجراء القول مجرى الظن .

وأرى أنَّ الأولى في هذا النصب في " الدار " لسببين :

الأول منهما :أنَّ الفعل " يقول " مستوفٍ للشروط وعندها يكون بمعنى " ظنَّ " وتحتاج إلى مفعولٍ مفرد وهو " الدار " ، وظاهر المعنى في البيت يشير لذلك .

الثاني منهما : فهو أنَّ بعض العرب يجرون القول مُطلقاً مجرى الظن، وهم بني سُليم، قال سيبويه : " وزعم أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يُوثق بعربيتهم ـــ وهم بنو سُليم ـــ يجعلون باب " قلت " أجمعَ مثل ظننتُ "([2]) .

الرابعة : بناء غير إذا أضيفت إلى غير متمكن

ذهب الكوفيون إلى أنَّ " غير " يجوز بناؤها على الفتح في كلِّ موضعٍ يحسن فيه وقوع " إلا " سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن ، ومثالهم على ذلك : مـــا نفعني غيرَ قيام زيد ، وما نفعني غيرَ أنْ قامَ زيد . وذهب البصريون إلى أنَّه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أضيفت إلى غير متمكِّن([3]) .

وذهب سيبويه إلى أنَّها معربة، ونحو ذلك قولهم: ما منعنـــي إلاَّ أنْ يغضـــب عليَّ فلانٌ ، واستشهد على ذلك ببيتٍ نسبه للكناني :

لم يمنَعِ الشُّربَ منْها غَيْرُ أنْ نَطَقَتْ   حَمَامةٌ في غُصونٍ ذات أوقالِ

---

[1]- شرح الاسترابادي لكافية الحاجب ج2 / 289 .

[2]- الكتاب ج1 / 124 .

[3]- الإنصاف ج1 / 287 .

وذكر سيبويه بعد ذلك أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع وهو "غير"، فقال الخليل، رحمه الله : " هذا كنصب بعضهم يومئذٍ في كلّ موضع ، فكذلك (غير أنْ نطقت)"([1]) . وقصد بالنصب هنا البناء .

فالشاهد في البيت على رواية النصب، أنّه بنى " غير " على الفتح لإضافتها إلى اسم غير متمكّن ، والذي أضيف إليه " أن والفعل "([2]) .

ويبدو لي من خلال حديث سيبويه عن البيت ـ أنَّ ناساً من العرب ينصبون ـ أنّه يميل إلى أنَّ "غير" معربة، وأرجح هنا ما ذهب إليه الخليل من حيث أنّها مبنية معتمداً على القراءات القرآنية في بعض الآيات التي تؤكد أنَّ الإضافة إلى غير متمكن تجوّز البناء، ونحو ذلك قوله تعالى : " فوربِّ السماء والأرض إنّه لحقٌّ مثلَ ما أنّكم تَنْطِقون "([3])، ومثله أيضاً قوله تعالى: " يودُّ المجرم لو يفتدي مِنْ عَذَابِ يوْمَئذٍ ببنيه"([4]) .

وعند النحاس البيت حُجّة لنصب " غير " لأنّه استثناء ليس من الأول، وقصد المنقطع ، إنّما جعل غير وأن اسماً واحداً وفتحه كما تفتح " خمسة عشر "([5]) . على أنني أرى أنَّ الاستثناء في البيت ليس من المنقطع كما ذهب النحاس ، وإنما هو من النوع المفرّغ .

وجاء في الخزانة أنّ " غير " إذا أضيفت إلى " أنْ " و " الفعل " جاز بناؤها على الفتح([6]) . وفي هذين الرأيين تأكيد لرواية النصب : أي البناء على الفتح التي سُمعتْ عن العرب .

الخامسة : نعت " مَنْ " النكرة

ذهب النحاة إلى أنَّ " من " تأتي نكرةً بمنزلة إنسان، قال سيبويه عن الخليل ـ رحمه الله ـ : " إنْ شئت جعلتَ من بمنزلة إنسان وجعلتَ ما بمنزلة شيء

---

[1]- الكتاب ج2 / 330 .

[2]- الإنصاف 165 – 166 ، الخزانة ج2 / 45 ، ج3 / 144 . شرح السيرافي ج2 / 181 .

[3]- الآية 28 من سورة الذاريات ، قرأ حمزة والكسائي وأبو بكر " مثلُ " بالرفع وقرأ الباقون بالنصب . حجة القراءات ص679 .

[4]- الآية 11 من سورة المعارج ، قرأ نافع والكسائي " من عذابِ يومَئذ " بفتح الميم وقرأ الباقون بالرفع . حجة القراءات 723 .

[5]- شرح النحاس 147 .

[6]- خزانة الأدب للبغدادي ج1 / 295 .

نكرتين، ويصير منطلقٌ صفةً لـــ(من) ومهيمنٌ صفةً لـــ(ما)"([1]). واستشهد على ذلك بشعرٍ للأنصاري :

فكَفَى بِنَا فَضْلاً على مَنْ غيْرِنا حُبُّ النبيِّ محمَّدٍ إيَّانا

فالشاهد في البيت على هذه الرواية جرٌ " غير " باعتبارها نعتاً لـــ"من " وهي نكرة مبهمة ، فجعل الصفة لها كالصلة للموصول .

ويروى البيت رفعاً " مَنْ غيْرُنا "([2]) فلا شاهد . وتكـــون " مَـــنْ " موصـــولة والعائد عليها من الصلة محذوف، وتقديره: مَنْ هو غيرُنا، وهذا الوجه الذي فضـــله سيبويه بقوله: " واعلم أنَّ (كفى بنا فضلاً على من غيرُنا) أجود وفيه ضـــعف إلاَّ أنْ يكون فيه هو، لأنَّ هو من بعض الصلة، ونحوه سرتُ بأيُّهم أفضـــلُ "([3]) . فقـــد فضّل سيبويه رواية الرفع في " غير "، لأنّ فيه فصلاً بين الجار والمجرور.

وذهب النحاس إلى أنَّ الحُجّة في أنّ " من " نكرة و " غيرنا " من نعتها، كأنّه قال: على إنسانٍ غيرنا، لأنّ من إذا كانت معرفة وُصلتْ وصلتها من الأسماء رفـــع وقد رفع بعضهم فقال: " من غيرُنا " كأنّه قال : على من هو غيرُنا([4]) .

وذكر الزجاج أنّ " مَن " يلزمها النعت، وذلك كقولنا : مررتُ بمَنْ مُحسنٍ، أي بإنسانٍ مُحسن([5]) . وهذا ما ذهب إليه سيبويه .

وذهب الكسائي إلى أنَّ " من " زائدة، و" غيرنا " مجرور بـــ " على "، والتقدير (كفى بنا فضلاً على غيرنا)([6]) . ويبدو لي أنَّ الكسائي قد مال إلى جعـــل " مَـــنْ " زائدة للتخلص من موقف نحوي هنا، وهو أنَّ " مَن " إنْ كانت بمثابة " إنسان " تكون نكرة، وهذا يتطلب أنْ يأتي نعتها نكرة أيضاً ، وهو في الجملة معرفـــة " غيرنـــا "، وأرى هنا أنَّ "مَن" وإنْ كانت نكرة على تقدير " إنسان " إلاَّ أنَّ دلالتها على الجـــنس "الإنساني" جعلها معرفة من باب المعنى، وعندها لا خلاف بين الصفة والموصـــوف من ناحية التعريف والتنكير .

1- الكتاب ج2 / 105 .
2- الكتاب ج2 / 107 . مغني اللبيب 148 .
3- الكتاب ج2 / 107 .
4- النحاس 123 .
5- شرح الجمل للزجاج ص 323 .
6- شرح شواهد المغني للسيوطي ج1 / 338 .

وأرى كذلك أنّ أرجح ما جاء في هذا رواية الرفع : (كفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا)، برفع " غير " وعندها يكون عائد الصلة محذوف وتقديره: " هو " .

السادسة : تحريك المضعَّف الآخر في حالة الأمر

ذهب سيبويه إلى أنّ المضعَّف الآخر يُحرَّك كتحريك ما قبله، وذكر أنّ من العرب من يفتح ذا على كلّ حالٍ، ومنهم من يكسر ذا منعاً لالتقاء الساكنين([1])، قال سيبويه : " فإنْ كان مفتوحاً فتحوه، وإنْ كان مضموماً ضمُّوه، وإنْ كان مكسوراً كسروه ، ذلك قولك : رُدُّ ، وغَضَّ ، وفِرِّ يا فتى. ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان على كلّ حال ، ومن العرب من يكسرِ ذا إذا أجمعَ على كلّ حال ، فيجعله بمنزلة اضربِ الرجل "([2]) . واستشهد على ذلك بشعر رواه يونس يروى على الأوجه التي ذكرها :

* فغُضَّ الطرف إنّك من نميرٍ *([3])

وذهب المبرد إلى جواز الأوجه الثلاثة في " غضّ "، فتقول : غُضَّ يا فتى، وغُضُّ يا فتى، وغُضِّ يا فتى. فالكسر ــ كما ذكرنا سابقاً ــ منعاً لالتقاء الساكنين ، والضم لإتباع حركة الغين، وأمّا الفتح فلأنّه أخف الحركات([4]) .

ويبدو أنّ اختلاف الرواية في البيت السابق من باب اللهجات، فقد ذكر السيوطي أنّ بني أسد هم من مال إلى الفتح في " غضّ "، والكسر لغة بني كعب ونمير، والضم أكثر في كلام العرب ، وحكى به ابن جني، أي الضم([5]) .

وأرى أنّ الراجح والشائع في ذلك الفتح في "غُضّ" المضعف الآخر لسببين :

الأول : لأنّ الفتح ــ كما هو معروف ــ أخف الحركات والعربية تميل إلى الخفّة والسهولة في النطق.

2- هنالك بعض الدراسات الحديثة التي ترفض ما يسمى بالتقاء الساكنين بالعربية ، وإنما يُعدُّ التحريك في المضعف الأخر من باب التخلص من المقطع الصوتي القصير المغلق بصامتين (ص ح ص ح) ، انظر بحث بعنوان ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى ، عبد القادر الخليل ، ص188 وما بعدها .

[2]- الكتاب ج3 / 532 .

[3]- البيت بتمامه :

غضَّ الطَّرفَ إنّك من نميرٍ فلا كعباً بلغتَ ولا كلابا .

انظر ديوان جرير 75 ، ابن يعيش ج4 / 594 ، الهمع ج6 / 288 ، الدرر ج6 / 322 ، برواية " فغضَّ " .

[4]- المقتضب للمبرد ج1 / 184- 185 .

[5]- الهمع ج6 / 288 . انظر كذلك الدرر ج6 / ج6 / 322 .

والثاني : من باب التفريق بين المخاطب المذكر والمخاطب المؤنث في إثناء النطق، نحو قولنا: " غُضّي " للمؤنث و " غُضَّ " للمذكر .

السابعة :إضافة معمول الصفة المشبّهة إليها

ذهب النحاة إلى أنَّ الصفة المشبَّهة باسم الفاعل صيغة تشتق من الفعل اللازم للدلالة على معنًى قائمٍ بالموصف بها على وجه الثبوت، لا على وجه الحدوث، نحو: حسن، وكريم ، وصعب، وأسود ......، ولا زمان لها لأنَّها تدل على صفات ثابتة، وإنَّما الذي يتطلب الزمان هو الصفات العارضة.

وإنَّما كانت مشبَّهة باسم الفاعل، لأنَّها تُثنَّى، وتُجمع، تُذكَّر وتُؤنَّث، ولأنَّها أيضاً يجوز أنْ تنصب المعرفة بعدها على التشبيه بالمفعول به . فهي من هذه الجهة مُشبَّهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحدٍ .

واستشهد سيبويه في باب إعمال الصفة المشبَّهة بشعرٍ يُنسب للحاث بن ظالم :

فما قَوْمِي بثعلبةَ بنِ سَعْدٍ ولا بفَزارةَ الشُّعْرَى رِقابا([1])

قال سيبويه: " فإنَّما أدخلتَ الألف واللام في الحَسن ثمَّ أعملته، كما قال: الضاربُ زيداً . وعلى هذا تقول: الحسنُ الوجهَ "([2]) .

ونظير هذا قول الله عزَّ وجل: " قُلْ هلْ نُنَبِّئُكُمْ بالأَخْسَرِينَ أعمَالاً "([3]) .

ثمَّ ذهب سيبويه إلى جواز إعمال الصفة المشبهة بمعمولٍ مُعرَّفٍ بأل، واستشهد على ذلك بالبيت السابق برواية أخرى:

فما قومِي بِثعلبةَ بن سعدٍ ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا

فمن قال: " الرقابا " بالألف واللام، كان كالحسن الوجهِ، ومن قال: " رقاباً " كان كالحسن وجهاً، ونظير هذا قولهم : " مررتُ بالرجلِ الحسن الوجهُ "، برفع " الوجه " مع خلوهِ من العائد، لأنَّ هذه الصفات تعمل في ضمير الموصوف، أو في ما كان من سببه، وجوازه عند الكوفيين، لتنزيل الألف واللام منزلة العائد فيكون

---

[1]- الشُّعرى مؤنث الأشعر ، وهو الكثير شعر القفا و ومقدم الرقبة .

[2]- الكتاب ج1 / 201 .

[3]- الآية 103 من سورة الكهف .

القول: " الحسن الوجه " بمنزلة " الحسن وجههُ "، فحذف العائد للعلم بموضعهِ، فتقدير الكلام:" مررتُ بالرجلِ الحسن الوجه منهُ "([1]) .

وأرى أنَّ أنسب ما جاء في هذا الباب إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها، نحو طاهرُ الذيلِ، وحسنُ الوجهِ، وعلة الإضافة ــ وهي الراجح ــ أنَّ الصفة المشبهة لم ترقَ إلى رتبة الفعل في الإعراب، لذا أضيفت إلى معمولها نظراً لخفتها وقربها من الاسم، فحسن الوجه ــ على سبيل المثال ــ لم يجرِ مجرى فعله حَسُنَ، وعلى هـذا نقول: إنَّ عمل الصفة المشبهة بمعمولها في ظاهر اللفظ، لأنَّ معمولها في المعنـى في موضع الخفض نظراً لقربها من الاسم، وهذا ما فضله النحاة، قـال سـيبويه: "والإضافة أحسن وأكثر، لأنَّه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في معناه"([2]) .

الثامنة:باب العطف

العطف تابع يتبع فيه المعطوف المعطوف عليه في حركته الإعرابية . وقـد كان لتعدد رواية الشاهد الشعري الواحد في هذا الباب ــ باب العطف ــ أثـر فـي ظهور بعض القواعد، وهي :

أ- العطف على التوهم :

أجاز النحاة عطف المجرور على المنصوب، وسموه عطف التوهم، واستشهد سيبويه في باب العطف على التوهم ببيت لزهير بن أبي سلمى :

بدا لي أنّي لستُ مُدركَ ما مضى   ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا([3])

فذكر سيبويه " ولا سابق " بثلاثة أوجه :

والأول : النصب في " سابقَ " عطفاً على مدرك وهو حد الكلام .

والثاني : الرفع في " سابقٌ " على أنّه خبرٌ لمبتدأ محذوف .

الثالث : الجر في " سابقٍ " فحُمل الكلام على توهّم أنّ الباء في مدرك .

[1]- المفصّل ، ابن يعيش ج2 / 89 .

[2]- الكتاب ، ج1 / 194 .

[3]- الكتاب ج1 / 165 ، 306 . ج2 / 155 . ج3 / 29 ، 51 ، 100 . ج4 / 160 ، 177 . إعراب القرآن للنحاس 217 . الخزانة ج1 / 58 . ج2 / 131 .

والمقصود بالتوهم هنا أنَّ العرب توهَّموا وجود الباء قبل مدرك، والسبب في ذلك أنَّها تزاد في خبر " ليس " كثيراً، ونحو ذلك قوله تعـالى :" ألـيس الله بـأحكم الحاكمين"([1])، فتوهَّموا وجودها في مثل هذا الموضع ، ومن أشـكال التـوهم فـي العربية: الجر على الجوار، ونحو ذلك قولهم : " هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ "([2])، فجُـرَّ "خرب " مع أنَّه صفة للجحر المرفوع، فتوهمَّ بعضهم أنَّه صفة للضبِّ على أسـاس الجوار بين اللفظيين .

وأرى أنَّ الأساس في بناء قواعد اللغة هو الدليل الصحيح الملموس وليس مـا يُتوهَّم وجوده، ومن هنا يمكن القول أنَّ بناء قواعد اللغة على التوهّم ، يعدُّ من بـاب الخطأ وانحراف السَّلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها، وبنـاء قواعـد العربيـة ينبغي أنْ يخضع للنظام الطبيعي الذي يقبله العقل، وهنالك بعض الدراسات الحديثـة التي ذهبت مثل هذا المذهب([3])، وأرجحها لسببين :

الأول : أنَّ الأبيات التي اعتمدها النحاة في الاستشهاد على عطف التوهم، وجدتْ روايات أخرى تُبطل الاستشهاد بها في هذا الباب .

ثانياً : أرى أنَّ وجود مثل هذه الظاهرة ــ التوهم ــ وبناء القواعـد بالاعتمـاد عليها في العربية يُعدُّ مأخذاً عليها أمام اللغات الأخرى من حيثُ أنَّ العرب يبنـون القواعد بالاعتماد على أدلة مُتوهّم وجودها لا أساس لها .

ومن الدراسات الحديثة التي تذهب إلى تأكيد وجود مثل الظاهر ــ التـوهم ــ دراسة للأستاذ عبد الفتاح الحموز بعنوان : الحمل على الجوار، ومما جاء فيهـا : " ولسنا مع من يذهب إلى منع الحمل على الجوار في باب العطف لأنَّ ما في التنزيل يرد مزاعم هؤلاء ...."([4]) .

---

[1]- الآية 8 من سورة التين .

[2]- الكتاب ج1 / 67 . يرى الأستاذ سعيد الأفغاني أنَّ هذه الجملة لا يُحتج بها في باب التوهم من وجهين : الأول أنَّ قائلها مجهول والعرب لا تحتج بقول لا يُعرف قائله . والثاني : أنَّ الوقف عند العرب على الكلمة الأخيرة بالسكون ، فكيف علمنا أن قائلها جر كلمة "خرب" . انظر هامش كتاب حجة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني 223 .

[3]- محمد بهجة الأثري في بحثه: مزاعم بناء اللغة على التوهم ، بحث ألقي في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1976 . وحاول الباحث في هذه الدراسة إبطال التوهم في ست قضايا صرفية (توهم حذف الحرف الزائد ، توهم حذف الحرف الأصلي ، توهم التغيير ، توهم زيادة الحرف الأصلي توهم أصالة الحرف المتحول ، توهم أصالة الحرف الزائد) . وأشار في بحثه إلى أنه سيدرس في مرحلة تالية العطف على التوهم ، ولم أعثر له على دراسة في هذا الباب .

[4]- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز ص40 .

وقد اعتمد صاحب الدراسة في تأكيد مذهبه هذا على القراءات القرآنية في بعض الآيات، وسيقتصر حديثي هنا على موضعين ـــ في باب العطف ـــ مما جاء عنده وأترك للقارئ النظر فيما تبقى منها([1]) .

الموضع الأول : قراءة الحسن ـــ الشاذة : " وأذانٌ من الله ورسوله إلى الناس يوم الحجّ الأكبر أنّ الله بريء من المشركين ورسوله ..."([2]) . بخفض اللام من "ورسولِه"، خُرِّجت على العطف على الجوار([3]) . وأرى أنّ معنى الآية بعيد عن العطف سواء أكان عطفاً على الجوار أم عطفاً على الظاهر، فعرف النحاة يقتضي أنْ يكون العامل بالمعطوف والمعطوف عليه واحد . وأرى أنّ تخريج القراءة بكسر "اللام" في "ورسوله" على أنّها واو القسم والجرُّ بها أولى، والتقدير : وحقِّ رسولِه([4]). ومما يؤيد ذلك ما جاء عند العكبري في التبيان في تخريج خفض اللام في (ورسولِه):" لا يكون عطفاً على المشركين، لأنّه يؤدي إلى الكفر "([5]) .

وجاء في الكشاف: حذفت الباء التي هي صلة الأذان تخفيفاً وقُرِيء " إنّ الله " بالكسر لأنّ الأذان في معنى القول، ورسولِه بخفض اللام عُطف على المنوي في "بريء" أو على محل " إنّ " المكسورة واسمها([6]) . وقصد بقوله:(المنوي في بريء) على تقدير : " قول الباريء "، وفي قوله :(على محل " إنّ " المكسورة)، على تقدير الباء قبل "إنّ"، في حين أرى أنّ هذا التأويل فيه تكلّف .

ومما يؤيد ذلك أيضاً ما جاء في كتاب معاني القرآن : الجوار لا يجوز في الكلام أنْ يُقاس عليه وإنما هو غلط ونظيره الإقواء في الشعر([7]) .

الموضع الثاني : قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأنس وعكرمة قوله تعالى:" يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وامسحوا برؤسِكُم وأرجلِكُم إلى الكعبين "([8]) . بخفض " وأرجلِكُم " .

---

[1]- الحمل على الجوار ، عبد الفتاح الحموز ، ص52 وما بعدها .
[2]- الآية 3 من سورة التوبة .
[3]- البحر المحيط ، ج5 / 6 . وخرّجت أيضاً على أنّ الواو للقسم .
[4]- انظر تفسير القرطبي ج8 / 71 .
[5]- التبيان في إعراب القرآن ، للعكبر ج2 / 635 .
[6]- الكشاف للزمخشري ج2 / 233 .
[7]- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ج1 / 405 .
[8]- الآية 6 من سورة المائدة .

فقد رُدَّ تأويل الخفض على الجوار في " وأرجلِكُم " من بعض النحاة، مثل أبي جعفر النحاس([1]) وابن هشام([2]) وأبي حيان في تفسيره، ومما قاله في هذا الباب : " ومن أوجب الغسل تأوّل أنّ الجر هو خفض على الجوار، وهو تأويل ضعيف جداً"([3]). وأرى أنَّ أنسب الآراء في تخريج القراءة في الآية السابقة ما جاء عند الزمخشري من حيث أنَّ يكون الجر تنبيهاً على عدم الإسراف باستعمال الماء، فجاء معطوفاً على الممسوح على أنَّ المراد الغسل([4]) . وليس من باب الجوار .

ومما قاله الزجاج : " وقال بعض أهل اللغة هو جرّ على الجوار، فأمَّا الخفض على الجوار فلا يكون في كلمات الله، ولكنَّ المسح على هذا التحديد في القرآن كالغُسل "([5]) . أو أنْ يكون المسح متضمن معنى الغسل([6]) ، وفي هذا يكون العطف على الظاهر ولا مسوّغ للعطف على الجوار .

ومما جاء أيضاً في التبيان : جرّ الأرجل بجارٍ محذوف، وتقديره : افعلوا بأرجلكم غَسلاً، وحذف الجار وإبقاء العمل ــ الجر ــ جائز([7]) . وحذف العامل وبقاء العمل وارد في العربية، ومثاله حذف " رُبَّ " ــ عند الكوفيين ــ وبقاء عملها " الخفض " في الاسم الذي يليها، ومثله أيضاً حذف الفعل الناصب وبقاء النصب . وفي هذه الآراء مجتمعة مخالفة للعطف على الجوار .

ومثله قول الأخوص الرياحي :

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببين غُرابها([8])

وذكر سيبويه أنَّ العرب حملوه على ليسوا بمصلحين ، ولست بمدرك([9]).

وأشار الألوسي إلى أنّ جر " ناعب " من باب العطف على التّوهم ، فعُطفت على مصلحين الواقع خبراً لــ " ليس " ، وذكر كذلك أنّه يجوز زيادة الباء في

---

[1]- إعراب القرآن ج1 / 485 .

[2]- مغني اللبيب ص896 .

[3]- البحر المحيط ج3 / 434 .

[4]- الكشاف ، للزمخشري ج1 / 645 .

[5]- معاني القرآن ، للزجاج ج1 / 153 .

[6]- انظر الحجة في القراءات السبع ص129 .

[7]- التبيان في إعراب القرآن ج1 / 424 .

[8]- الكتاب ج1 / 165 ، 306 . البيان والتبيين للجاحظ ج2 / 261 . خزانة الأدب ج2 / 140 .

[9]- الكتاب ج1 / 306 .

خبرها، وذكر أنّه يسمّى أيضاً العطف على المعنى، وهو من الضرائر الشعرية عند بعضهم([1]). فإذا كان العطف على التوهم من باب الضرورة، فأرى أنَّ الضرورة لا يُقاس عليها في بناء قواعد اللغة .

ب- العطف على الموضع

ذهب النحاة إلى جواز العطف على موضع الاسم قبل دخول حـــرف الجـــر، ونحو ذلك من كلام العرب : ليس زيدٌ بجبانٍ وبخيلاً ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبَك. فنصب " بخيل " و" صاحب "، على موضع بجبان ، لأنّ الباء زائدة في خبر لـــيس والوجه فيه الجرُّ لأنّك تريد أنْ تُشرك بين الخبرين "جبان وبخيل ". واستشهد سيبويه على جواز العطف على الموضع بقول عقيبة الأسدي :

مُعاويَ إنّنا بشرٌ فأسجحْ فلسْنا بالجِبالِ ولا الحَديْدَا

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " الحديد " عطفاً على موضع الجبال قبل دخول الباء ، لأنّها تزاد في كلام العرب للتوكيد ، قال ســيبويه : " لأنّ البـــاء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخلَّ بالمعنى ولم يُحتجْ إليها وكان نصباً "([2]) . فقصد بذلك زيادة الباء في خبر ليس لتأكيد المعنى كما أشرنا سابقاً .

وذكر النحاس أنّ تأويله : فلسنا بالجبال ولا بالحديدِ فلما فقد الباء نصب حجّة لمن قال : ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً ، وليس زيدٌ بجبان ولا بخيلاً يحملُ بخيلاً علـــى موضع بجبان لأنّه في موضع نصب ولولا الباء لانتصب فحمل الحديد على موضع الجبال فنصبه([3]) .

وأرجح هنا وجه الجر في " الحديد " لأمرين :

أحدهما : أنَّ حرف الجر ظاهر في عمله حتى وإنْ كان زائداً ، وهذا ما فضّـــلهُ سيبويه بقوله: " والوجه فيه الجر لأنّك تريد أنْ تُشرك بين الخبرين "([4]) .

وثانيهما : أنَّ البيت يروى (ولا الحديدِ)([5]) من قصيدة مخفوضة الروي .

---

[1]- الضرائر وما سوّغ للشاعر دون الناثر ، محمد شكري الألوسي ص 197 .
[2]- الكتاب ج1 / 66 – 67 .
[3]- شرح النحاس 56 – 57 . انظر كذلك سر صناعة الإعراب ج1 / 148 .
[4]- الكتاب ج1 / 67 .
[5]- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص207 .

ومن أمثلة العطف على الموضع التي استشهد بها سيبويه في هذا الباب أيضاً قول لبيد:

فإنْ لم تجدْ من دونِ عدنانَ والداً ودونَ معدٍّ فلتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " دون معد " وعطفه على موضع "من" كأنّه قال : فإنْ لم تجد دونَ عدنانَ والداً ودونَ معدّ[1] .

ويروى البيت " ودونِ " بالجر [2]. وعلى ذلك فلا شاهد من حيث العطف على المعنى، لأنَّه عطف الاسم على الاسم السابق .

وروي البيت عند ابن سلاَّم برواية تخالف ما ذهب إليه سيبويه ، وهي :

فإنْ لم تجدْ من دُونَ عدنانَ والداً ودونَ معدٍّ فلتَزَعْكَ العَوَاذِلُ[3] .

فجعل " دون " في صدر البيت مبنية على الفتح وعطفَ " دون " الثانية عليها . فثبات مثل هذه الرواية ينفي العطف على المعنى الذي ذهب إليه سيبويه في البيت . في حين أرى أنَّ رواية ابن سلاَّم ـ بناء دون ـ تتنافي مع الموقف النحوي، لأنَّ الظرف إذا أضيف يُعرب، والقياس هنا على الظرفين " قبل " و " بعد " فإنهما في حالة الإضافة يُعربان .

وقد تكون من في هذا الموضع زائدة ، فالمبرِّد يرى أنَّ من قد تأتي زائدة، يقول:" وتكون زائدة لتدل على أنَّ الذي بعدها واحد في موضع جميع ويكون دخولها كسقوطها "[4] .

وذكر النحاة شروطاً لزيادة " مِنْ " ، وهي :

أولاً : أنْ تكون مسبوقة بنفي نحو : ما رأيتُ من أحد ، أو نهي نحو : لا تضرب من أحد ، أو استفهام بهل نحو : هل ضربت من أحد .

ثانياً : أنْ يكون مجرورها نكرة .

ثالثاً : أنْ يكون مجرورها النكرة فاعلاً أو مفعولاً به أو مبتدأ[5] .

---

[1]- سر صناعة الإعراب ج1 / 147 ، شرح السيرافي ج1 / 24 ، ، الإنصاف ج1 / 334 ، الخزانة ج1 / 339 .

[2]- الكتاب ج1 / 67 – 68 .

[3]- طبقات الشعراء لابن سلام الجمحيّ ص5 .

[4]- المقتضب ج4 / 152 .

[5]- مغني اللبيب لابن هشام 425 ، انظر كذلك التصريح على التوضيح ج2 / 9 .

ومن أمثلة العطف على المعنى التي استشهد بها سيبويه في هـذا البـاب قـول جرير:

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم أو مثلِ أسرةِ منظور بن سيّارِ([1])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية عطف " مثل " الثانية على " مثل " الأولى .

وذكر سيبويه البيت في موطنٍ آخر من الكتاب وذكـر أنّـه يجـوز النصـب فتُضمِرُ له فعلاً ناصباً ، فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً ، كأنّه قـال : ويضـربُ عمراً ، أو ضاربٌ عمراً . وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت. ومن أمثلة ذلك من الشعر قول جرير :

جئني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم أو مثلَ أسرة منظور بن سيّارِ

بنصب " مثل " في الشطر الثاني من البيت .

ومثله قول كعب بن جُعيل التغلبيّ :

أعنّي بخوّارِ العنـانِ تخالـهُ إذا راح يردى بالمُرجَّجِ أحردا

وأبيضَ مصقولَ السِّطامِ مُهنّداً وذا حلَقٍ من نسج داودَ مُسْردا([2])

فحمله على المعنى ، كأنّه قال : وأعطني أبيضَ مصقولَ السِّـطامِ ، وقال : هاتِ مثل أسرة بن سيّار.

والنصب في " مثل " و " أبيض " أحسنُ ، فنصبهما سيبويه حملاً على معنـى أعطني، فقال: " لأنّك أدخلت الجرَّ على الحرف الناصب ولم تجيء هاهنا بما أصله الجرُّ ولم تُدخله على ناصب ولا رافع. وهو على ذلك عربيٌّ جيد، والجرُّ أجود"([3]). وتفضيل سيبويه هنا النصب في " مثل " و " أبيض " يعود إلى أنَّ الفعـل " أعنـي " بالأصل متعدٍ إلى مفعولٍ، فموقع " خوّار " النصب على المفعولية قبل زيادة الباء .

وذكر السيرافي أنّه لا يمكن أن تجرّ زيداً بإضمار باء، لأنّ حـروف الجـر لا تُضمر فلا بدّ أن يحمل على فعل ينصبه، ووجب فيه إضمار الفعل لامتناع الجر([4]).

---

[1]- الكتاب ج1 / 94 ، 170 .

[2]- ذكر السيرافي أنّ هذا البيت في شعر كعب على غير هذا الإنشاد ، وإنشاده :

وإني لَمستكسيك حَرَكاً يمانياً وذا حلَقٍ من نسج داودَ مُؤْيدا .

[3]- الكتاب ج1 / 169 – 170 .

[4]- انظر شرح السيرافي ج1 / 65 .

وتحدّث ابن عقيل في شرحه عن حذف حروف الجرّ ، فذكر أنّ الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : " مررت زيداً " . وذكر أنّ مذهب الجمهور أنّه لا ينقاس حذفُ حرف الجرّ مع غير " أنّ " و" أنْ " بل يُقْتصرُ فيه على السماع ، ومذهب الأخفش هو جواز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط وهو تَعَيُّن الحرف، ومكان الحذف، ووضوح المراد وعدم الالتباس نحو: " بريت القلم بالسكين " فيجوز عنده حذف الباء ، ومثال ذلك قولنا : " بريتُ القلمَ السكين " وذكر بعض الحالات التي لا يجوز فيها حذف حرف الجر، نحو : " رغبتُ في زيد " فلا يجوز حذف " في " ، لأنّه لا يدري حينئذٍ : هل التقدير: " رغبتُ عن زيد " أو " في زيد " ، فلم يتعيّن مكان الحرف في مثل الجملة السابقة ، وكذلك إنْ لم يتعيّن مكان الحذف لم يجز مخافة اللبس فيه ، نحو: " اخترتُ القومَ من بني تميم " فلا يجوز الحذف ، فلا تقول: "اخترت القومَ بني تميم" إذ لا يدري هل الأصل " اخترتُ القومَ من بني تميم " أو " اخترت من القوم بني تميم[1] . وعدم جواز حذف الخافض هنا معلل باللبس وعدم اتضاح المراد.

ج_ حكم الاسم المعطوف على خبر ليس

أجاز سيبويه في الاسم المعطوف على خبر " ليس " الرفع والنصب والجر ، واستشهد على ذلك بقول الأعور الشّنّيّ :

هوِّنْ عليكَ فإنَّ الأمورَ ... بكفِّ الإلهِ مقاديرُها

فليسَ بآتيك منهيُّها ... ولا قاصرٌ عنْكَ مَأمُورُها

فسيبويه يروي البيتين بثلاث روايات[2] :

الرواية الأولى : فليس بآتيك منهيُّها ، ولا قاصرٌ عنك مأمورها .

والرواية الثانية : فليس بآتيك منهيُّها ، ولا قاصراً عنك مأمورها .

والرواية الثالثة : فليس بآتيك منهيُّها ولا قاصرٍ عنك مأمورُها .

وأشار السيرافي إلى هذه الوجوه الثلاثة وحللها على النحو الآتي :

1- شرح ابن عقيل ج1 / 150 – 151 .

2- الكتاب ج1 / 64.

- أحدهما أن ترفع " مأمورها " بالابتداء و " قاصر " مرفوع لأنّه خبر الابتداء، ويكون العطف هنا جملة على جملة .

- والوجه الثاني أن تنصب " قاصراً " وتعطف مأمورها على اسم ليس وقاصراً على موضع الباء في قولك " يأتيك " . فالعطفُ في هذا هو عطف اسمين على اسمين والعامل في الاسمين الأولَيْن وفي الاسمينْ المعطوفين عاملٌ واحدٌ وهو "ليس"، ومثال ذلك : ليس زيدٌ قائماً ولا عمروٌ منطلقاً، وبعض الدارسين لا يجيز العطف والعامل واحد . وتقديم الخبر على الاسم في " ليس " سائغ حسن ، وهذا ما كان يجيزه الأخفش فالتقديم والتأخير عنده سواء .

فإنْ أنشد هذا بالجر أعني قوله " ولا قاصرٍ عنك مأمورها " فبعض الناس يجيزه وبعضهم يأباه([1]) .

وكان المبرد لا يجيز هذا الوجه ويرده ، ويرى أنّه من باب العطف بحرفٍ واحدٍ على عاملين فهو كقولك : " زيدٌ في الدار. والحجرةِ عمروٌ " وهذا لا يجوز عنده([2]).

والذين يجيزون هذا الوجه طائفتان :

أولاهما : تزعم أنّ العطف على عاملين جائز، وتقول: هذا مثل قول القائل: زيدٌ في القصر والدارِ عمروٌ . فتعطف عمرو على زيد ، والدار على القصر .

وثانيتهما : تجيزه ولا تجعله من باب العطف على عاملين، وتجعله من نحو قولنا: ليس أمةُ الله بذاهبةٍ ولا قائمٍ أخوها . تعطف " قائم " على " ذاهبة " وتكون قد أخبرت على أمّة الله بأنّها ذاهبة ، وبأنّها قائم أخوها . فتكون قد عطفت خبراً على خبر ، و "أخوها " رُفع باسم الفاعل " قائم ". وإلى هذا الوجه ذهب سيبويه .

والوجه الثاني من وجهي الجر، وهو وجه أجازه سيبويه في هذا البيت، وجعل اللفظ بمنهيّها كما اللفظ بالمأمور، وكأنّه حين قال : فليس بآتيك منهيّها قد قال: تأتيك الأمور ، ولو قال : ليس بآتيك الأمور لجاز أنْ يقول: ولا قاصرٍ عنك مأمورُها ، ويكون " المأمور " مضافاً إلى ضمير الأمور([3]) .

---

[1]- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج1 / 238 .

[2]- المقتضب للمبرد ج4 / 194 .

[3]- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج1 / 239 – 240 .

وعند سيبويه وغيره أنّ المضاف إلى الشيء ، إذا كان بعضاً لـه جاز أن يُجعل الخبر عن بعضه على لفظ الخبر عن جميعه . فمن ذلك قولهم : ذهبتْ بعض أصابعه ، جعلوا اللفظ على الخبر عن الأصابع([1]).

وذكر ابن الزنجلة أنَّ سيبويه لا يجيز العطف بالواو على عاملين ، والأخفش يرى أنّ هذا كلَّه يجوز فيه النصب وإن كان الآخر ليس من سبب الأول ، لأنّ ليس قدّمت فيها الخبر أو أخرته فهو سواء. وليس هذا البيت على ما زعم سيبويه ــ يعني في الجر ــ لأنّه يجوز عنده العطف وإنْ لم يكن الثاني من سبب الأول، فزعم أبو الحسن أنّهما غلطٌ منه، وأنّ العطف على عاملين جائز مثل قول الله عزّ وجل في قراءة بعض الناس : " وفي خلقكم وما يبثُّ من دابةٍ آياتٍ لقومٍ يوقنون "([2]) . فجر الآيات وهي في موضع رفع([3]) .

واستشهد سيبويه كذلك في باب حكم الاسم المعطوف على خبر ليس ، بقول النابغة الجعديّ :

فليسَ بمعْروفٍ لنَا أنْ نردَّها   صِحَاحاً ولا مُستنْكَرٌ أنْ تُعقَرا([4])

كأنه قال : ليس بمعروفٍ لنا رَدُّها صحاحاً ولا مُستنكرٌ عقرُها ، والعقر ليس للرد. ويجوز أن يُجرَّ ويحملهُ على الرد ويؤنث لأنّه من الخيل .

وأجاز سيبويه النصب في " مستنكر " على قولنا : ولا مستنكراً أنْ تُعقَرا، على قولك: ليس زيدٌ ذاهباً ولا عمروٌ منطلقاً، أو لا منطلقاً عمرو([5]) .

واختار المبرد وجهي الرفع والنصب في البيت ، ولكنّه يرجّح النصب، لأنّ "ليس" يُقدّم فيها الخبرُ ، نحو ليس بمنطلقٍ عمرو، ولا قائماً بكر، على قولك : " وليس قائماً بكر "([6]) .

---

[1]- الكتاب ج1 / 51 – 53 .

[2]- الآية 4 من سورة الجاثية ، قرأ حمزة والكسائي : " وما يبثُّ من دابةٍ آياتٍ " ، بالخفض فيها . وقرأ الباقون بالرفع فيها : " وما يبثُّ من دابةٍ آياتٌ " ، جاز الرفع في " آيات " من وجهين : أحدهما العطف على موضع " إنّ " وما عملت فيه ، فيحمل الرفع على الموضع ، فتقول : " إنّ زيداً قائمٌ وعمراً ، وعمروٌ " فتعطف بـ " عمر " على " زيد " إذا نصبت ، وإذا رفعت فعلى موضع " إنّ " مع " زيد " ، والوجه الثاني أنْ يكون مستئنفاً على معنى في خلقكم آياتٌ . حُجّة القراءات لابن الزنجلة ص 658 .

[3]- حُجّة القراءات لابن الزنجلة 659 .

[4]- البيت في جمهرة انساب العرب 48 برواية " وما كان معروفاً " . المقتضب للمبرد ج4 / 194 . روي البيت نصباً في شرح النحاس 108 ، وكذلك في شرح السيرافي ج1 / 241 .

[5]- الكتاب ، ج1 / 65 .

[6]- المقتضب للمبرد ، ج4 / 195 .

وأرى أنَّ الأولى في هذا كلِّه الجر في " سابق " عطفاً على " بمعروف " ، لأنَّ حرف الجر ظاهر وعمله ظاهر في الاسم المعطـوف عليـه والأولـى الأخـذ بالظاهر، وأرى كذلك أنَه لا يجوز إهمال الخافض وإنْ كان زائداً .

وعلى رواية الديوان (وما كان معروفاً لنا أن نردّها)([1]) لا حجّة في البيت.

التاسعة :باب كان وأخواتها

لقد تبين أنَّ لتعدد رواية الشاهد الشعري الواحد ــ في باب كان ــ أثر في بناء بعض القواعد التي استطاع سيبويه إثباتها من خلال تعدد رواية موطن الشاهد فـي البيت الشعري الواحد مبينة على النحو الآتي :

أ- مجيء كان تامة :

ذهب النحاة إلى أنَّ كان من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسـمية فتأخذ اسماً مرفوعاً وخبراً منصوباً ، ثمَّ ذهب سيبويه إلى أنّ كان قـد تـأتي تامـة بمعنى : حدث أو وقع([2])، وقال في ذلك : " وقد يكون لكان موضعٌ آخـر يقتصـر على الفاعل فيه "([3]) ، أي أنّ كان تامة بمعنى حدث أو وقع. ومن ذلك في كتاب الله عزَّ وجل : "وإنْ كان ذُو عُسرةٍ فَنَظِرةٌ إلى مَيْسَرَةٍ"([4])، ونحو ذلك من كلام العرب: قد كان عبدُ الله ، أي قد خُلِق عبد الله. وقد كان الأمر، أي وقع الأمرُ. واستشهد على ذلك بشعرٍ ينسب لعمرو بن شأس :

بني أسَد هل تَعْلَمُـون بَلاءَنا إذا كان يَوْمٌ ذو كَواكـب أشْنَـعا
إذا كانتْ الحُوُّ الطوالُ كأنَّما كساها السِّلاحُ الأرجوانَ المضلَّعا

ورفع يوم في هذه الرواية على أنَّ كان تامة بمعنى وقـع ، ويـروى البيـت بالنصب (إذا كان يوماً ذا كواكب)([5]) وعندها تكون " كان " ناقصة واسمها مسـتتر تقديره اليوم، أو يكون ضمير الشأن هو .

---

[1]- ديوان النابغة الجعدي ص70 .

[2]- ذهب النحاة إلى أنَّ هذه الأفعال الناقصة يجوز أنْ تُستعمل تامةً ، إلاَّ " فتئ " و " زال " التي مضارعها يَزالُ ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنَّها تامة ، نحو : زالت الشمسُ ، و " ليس " فإنَّها لا تستعمل إلا ناقصة .

[3]- الكتاب ج1 / 46 .

[4]- الآية 280 من سورة البقرة .

[2]- الكتاب ج1 / 47

وأرى أنَّ الراجح هنا رواية الرفع، أي إذا كان يومٌ ـ مع مجيء كان تامة ـ وذلك لأنّه لا حاجة فيها إلى تقدير محذوف وهو " اليوم" أو ضمير الشأن، ومن المعروف كذلك أنَّ " كان " إذا كانت بمعنى وقع أو حصل فإنَّها تكون فعلاً تاماً يأخذ فاعلاً، والمعنى في البيت يشير إلى ذلك .

ب- مجيء اسم كان نكرة

ذهب النحاة إلى أنَّ اسم كان وخبرها إذا كان أحدهما معرفةً والأخر نكرة تبدأ بالمعرفة . وذكر سيبويه أنَّهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلتَ عبدُ الله منطلقٌ، تبتدئ بالمعرّف ثمّ تذكر الخبر، ثمَّ ذهب بعد ذلك إلى جواز التقديم والتأخير، وذلك قولك : كان زيدٌ حليماً ، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخَّرت ، ثمَّ ذكر بعد ذلك جواز الابتداء بالنكرة في الشعر واستشهد على ذلك بقول الفرزدق :

أسكْرانُ كانَ ابنَ المَرَاغةِ إذ هَجَا تمِيماً بجَوْفِ الشَّامِ أمْ مُتساكِرُ([1])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية رفع " سكران " على أنَّه مبتدأ، مع كونه نكرة.ويكون اسم كان مقدراً في هذه الرواية .

وذكر سيبويه في البيت رواية أخرى ، قال سيبويه : " هذا إنشاد بعضهم، برفع السكران ونصب ابن، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخر وهو "متساكر" على قطع وابتداء ، أي هو متساكرُ([2]) . فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " سكران " على أنَّه خبر كان تقدَّم عليها وعلى اسمها .

وأرى أنَّ تفضيل سيبويه للرواية الثانية في البيت ـ نصب سكران ـ لأنَّ الابتداء بالنكرة في مثل هذا الموضع ليس مذهباً له، يقول صاحب الخزانة: "ذكره سيبويه كمثالٍ على ما يُستقبح في الشعر "([3]). وليس فيها حاجة لتقدير محذوف وهو اسم كان.

وذكر ابن جني البيت، وأشار إلى أنّه من باب حذف خبر كان ، والتقدير: أكان سكرانُ ابنَ المراغة ، فلمّا حذف الفعل الرافع فسّره الثاني فقال : كان ابن المراغة. و" ابن المراغة " هذا الظاهر خبر " كان " الظاهرة وخبر " كان " المضمرة محذوف

---

[1]- ديوان الفرزدق 481 . الكتاب ج1 / 49 . الخصائص ج2 / 375 . الخزانة ج4 / 65 .

[2]- الكتاب ج1 / 49 .

[3]- الخزانة ج4 / 66 .

معها ، لأنّ " كان " الثانية دلّت على الأولى. وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأوّل المحذوف[1]. إلاّ أنني أرى أنّ رأي ابن جني هنا مُتكلّف ، فعرف النحاة الأخذ بالظاهر، وهذا ما ذهب إليه سيبويه .

وقد تكون الرواية الأولى التي ذكرها سيبويه في البيت (أسكرانُ كان ابنَ المراغة) على لهجة بعض القبائل العربية التي تبدأ بالنكرة، ومثل ذلك قولهم : قائمٌ كان عبدَ اللهِ وكان قائمٌ عبدَ الله ، يقول النحاس : " وإنما يفعلون ذلك لأنّ النكرة أشدّ تمكناً من المعرفة "([2]) .

وعند ابن هشام كان زائدة في هذا الموضع ، و " ابنُ المراغةِ سكرانُ " مبتدأ وخبر([3]).وهذا الرأي أقلُّ كلفةً من غيره ، فمن المعروف أنّ كان تزاد في كلام العرب.

وجاء في خزانة الأدب أنّ يوسف بن السيرافي قد غلط عندما قال : "البيت فيمن رفع سكران وابن المراغة وأنّ كان شأنية وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان، والصواب أنّ كان زائدة والأشهر في إنشاد البيت نصب سكران ورفع ابن المراغة، ويكون ارتفاع متساكر على أنّه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو"([4]) .وهذا ما ذهب إليه سيبويه وفضّله . وأرى كذلك أنّ الراجح ما ذهب إليه صاحب الخزانة، ومما يؤيد ذلك رواية الديوان([5]) بنصب " سكران " ورفع " ابن المراغة " .

ج- اسم كان وخبرها معرفتان

ذهب سيبويه إلى أنّ اسم كان وخبرها إذا كانا معرفتين فأنت بالخيار، أيهما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر([6])، ومثل ذلك قولك : كان أخوك زيداً ، وكان هذا زيداً ، وكان المتكلم أخاك .ومثل ذلك قوله عزّ وجل : " ما كان حُجَّتَهُم إلا أن

[1]- الخصائص لابن جني ج2 375 .
[2]- شرح أبيات سيبويه للنحاس 38 .
[3]- مغني اللبيب لابن هشام ج2 / 490 .
[4]- الخزانة ج4 / 66 .
[5]- ديوان الفرزدق ص481 .
[6]- قصد سيبويه بالفاعل " اسم كان " .

وقد عَلِمَ الأقوامُ ما كانَ داءَها بثهلانَ إلاّ الخِزيُ ممّن يقودها

فالشـــاهد في البيت على هذه الرواية نصب " داءها " على أنّه خبر كان وتقدّم على اسمها المرفوع " الخزي ".

وذهـــب ســـيبويه بعـــد ذلك إلى جواز الرفع في الأول " داءها " نحو قولنا : ما ضرب أخوك إلا زيداً[1] .

وأرى أنَّ الموقف النحوي في هذا يقتضي تقدّيم خبر كان " داءها "على اسمها "الخـــزي" في هذا البيت، لأنَّ الخبر " محصور في الاسم بأداة الحصر إلاَّ . فقد ذكر ابـــن جني أنّ الرواية بنصب " الخزي " غير موافقة للمعنى الذي أراده الشاعر، لأنَّ "إلاّ" إذا باشـــرت شيئاً بعدها فإنما جيء به لتثبيته، وتوكيد معناه، وذلك كقولك : ما زيـــدُ إلاّ قائمـــاً ، فزيد غيرُ محتاج إلى تثبيته، وإنما يثبت له القيامُ دون غيره . فإذا قلـــت : " مـــا كـــان قائماً إلاّ زيدٌ " فهناك قيامٌ لا محالة ، فإنما أنت نافٍ أن يكون صاحبه غير " زيد " ، فعلى هذا جاء قوله " ما كان داءَها بثهلانَ إلاّ الخزيُ " برفع الخـــزي ، وذلـــك أنه قد كان شاع بين العرب وتُعُولم أنّ هناك داءً ، وإنما أراد أن يثـــبِّت أنّ هذا الداء الذي لا شكَّ في كونه ووقوعه لم يكن جانيه ومسببه إلاّ الخزي ممن يقودها. فهذا أمرٌ الإعرابُ فيه تابعٌ لمعناه ومحذوٌّ على الغرض المراد فيه[2]

د– حذف كان

ذهـــب ســـيبويه إلى جواز حذف كان بعد " إنْ " الشرطية، وأفرد لذلك باباً ســـمَّاه:" بـــاب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف " . ومثل ذلك من كـــلام العرب:" الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ " . وإن شئت أظهـــرت الفعـــل فقلت : وإن كان شراً فشرٌّ ، فترفع "شرّ" على القطع والابتداء . و ذكر أنَّ من العرب من يقول : وإن خيراً فخيراً وإن شرّاً فشرّاً ، كأنه قال : إن كان الـــذي عمل خيراً جُزي خيراً ، وإن كان شرّاً جُزي شرّاً ، واستشهد على ذلك بقول هُدبة بن خشرم ، روايةً عن يونس :

فإنْ تكُ في أموالِنا لانَضِقْ بها ذراعاً وإنْ صبرٌ فنصبرُ للصبرِ[3]

---

[1]- الكتاب ج1 / 50 .

[2]- المحتسب لابن جني ج2 / 116 .

[3]- الكتاب ج1 / 259 . أمالي ابن الشجري ج2 / 236 برواية " إنْ العقل في أموالنا لا نضق به " .

الذي عمل خيراً جُزي خيراً ، وإن كان شرّاً جُزي شرّاً ، واستشهد على ذلك بقول هُدبة بن خشرم ، روايةً عن يونس :

فإنْ تكُ في أمْوالِنا لانَضِقْ بها ذراعاً وإنْ صبرٌ فنصبرُ للصبرِ ([1])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية رفع " صبر " على أنّه فاعل لـ " كان " المحذوفة. وتقدير الكلام " إنْ وقع صبرٌ " .

وأجاز سيبويه بعد ذلك النصب في " صبر "، قال : والنصب فيه جيد بالغ على التفسير الأول أي بإضمار فعل إنْ نصبر صبراً ، والرفع على قوله :"وإن وقع صبرٌ" أو " إنْ كان فينا صبرٌ فإنّا نصبرُ "([2]) .

ومثله في هذا الباب أيضاً قول النعمان بن المنذر:

قد قيلَ ذلك إنْ حقاً وإنْ كذباً فما اعتذارُك من شيءٍ إذا قيلا([3])

فالنصب فيه على التفسير الأول ــ أي بإضمار فعل " حَقٍّ " ــ والرفع يجوز على قوله : إنْ كان فيه حقٌّ وإنْ كان فيه باطلٌ ([4]) .

واستشهد في هذا الباب كذلك بقول ليلى الأخيليّة :

لا تقربنَّ الدّهرَ آل مُطرِّفٍ إنْ ظالماً أبداً وإنْ مظلوماً .

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " ظالم " و" مظلوم " مع حذف كان واسمها . وأجاز سيبويه الرفع على معنى : أنْ كان فيهم ظالمٌ .

وتقدير الكلام عند النحاس : أي لا تقربنّهم فإنّهم لا يزال فيهم من يكون ظالماً أو مظلوماً([5]) .

وذكر السيرافي أنّه أضمر فعل الشرط بعد "إنْ" ونصب به " ظالمــاً " ، كأنه قال : "إنْ كنتَ ظالماً وإنْ كنت مظلوماً"([6]) .

ومثله قول ابن همّام السّلولي :

وأحضرتُ عُذْري عليه الشّهو دُ ، إنْ عاذراً لي وإنْ تاركاً .

---

[1]- الكتاب ج1 / 259 . أمال ابن الشجري ج2 / 236 برواية " إنّ العقل في أموالنا لا نضق به " .

[2]- المرجع السابق ج1/ 260 ..

[3]- الكتاب ج1 / 260 . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك المجلّد الأول / 294 . الخزانة ج2 / 78 .

[4]- المرجع السابق ج1 / 260

[5]- شرح النحاس 89 .

[6]- شرح السيرافي ج1 / 345 .

فذكر سيبويه أنّه نصب لأنه عنى الأمير المخاطب . ولو قال إنْ عاذرٌ لي وإنْ تاركٌ ، يريد : إنْ كان لي في الناس عاذرٌ أو كان غيرُ عاذرٍ ، جاز[1] .

ومثله عند سيبويه قول النابغة الذُّبياني :

حَدِبَتْ عليَّ بُطونُ ضِنَّةَ كلُّها   إنْ ظالماً فيهم وإنْ مظلوماً[2]

وأرى أنَّ الراجح ما ذهب إليه سيبويه من حيث النصب بعد " إنْ " الشرطية، فمعظم النحاة[3] مع جواز حذف كان مع اسمها ويبقى خبرها بعد " إنْ و " لو "، ونحو ذلك قوله ــ صلى الله عليه وسلم ــ : " التمس ولو خاتماً من حديد " والتقدير: ولو كان ملتمسك خاتماً من حديد.

العاشرة :باب الاشتغال

ذهب سيبويه إلى أنَّ نصب الاسم بعد الفعل المتعدي هو حدُّ الكلام،ونحو ذلك : ضربتُ زيداً . ثمَّ ذهب بعد ذلك إلى جواز تقديم الاسم ونصبه بفعلٍ مُقدَّر إذا اشتغل الفعل بالضمير بعده، وذلك قولك : زيداً ضربتهُ. فيكون النصب على الاشتغال واستطاع سيبويه أنْ يثبت بعض مواطن النصب على الاشتغال من خلال تعدد رواية الشاهد في البيت الواحد ، وهي :

أ- نصب الاسم بعد أمّا وإذا

أجاز سيبويه تقديم الاسم ــ كما ذكرنا سابقاً ــ وذكر أنّهُ عربيٌّ جيّد ، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه : " وأمّا ثمودُ فهديناهم"[4] ، وقرأ بعضهم: "وأمّا ثمودَ فهديناهم" بنصب ثمود لأنَّ الفعل منشغل بالضمير بعده، واستشهد في هذا الباب ببيتين يروى كلُّ واحد منهما على وجهين : النصب على المفعولية والرفع على الابتداء .

الأوّل : وهو لبشر بن أبي خازم :

1- الكتاب ج1 / 262 .

2- نفسه ج1 / 260 ـ 262 .

3- انظر شرح ابن عقيل ج1 / 295 وما بعدها .

4- الآية 17 من سورة فصلت ، وهي قراءة الجمهور . وقرأ ابن وثاب والأعمش وبكر بن حبيب بالرفع والتنوين ، والحسن وابن أبي إسحاق: ثموداً منوّنة منصوبة . انظر تفسير أبي حيّان ج7 / 491 .

فأمَّا تَميمُ تميمُ بنُ مرٍّ   فألفَاهُم القومُ رَوْبى نِياما([1]) .

والثاني : لذي الرمّة :

إذا ابنُ أبي مُوسَى بِلالٌ بلغْتَهِ   فَقَامَ بِفَأسٍ بيْنَ وصلَيْكِ جَازِرُ

ثمّ ذكر سيبويه أنَّ النصب عربيٌّ كثير، والرفع أجود في كلمة " ابن "، لأنّه أراد الإعمال فأقربُ إلى ذلك أنْ تقول : ضربتُ زيداً وزيداً ضربتُ، ولا يُعمِل الفعل في مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناول البعيد ([2]) .

فأجاز سيبويه الرفع في " تميم " و" ابن " على الابتداء ، وأجاز بهما النصب على المفعولية لانشغال الفعل بالضمير.

وقال السيرافي : " رفع تميم بالابتداء لأنّ الفعل شُغل عنه بالضم "([3]).

وذكر الأعلم الشنتمري أنَّ حكم الاسم بعد أمّا حكمه في الابتداء ، لأنّها لا تعمل شيئاً ، فكأنها لم تذكر قبله([4]) .

واعترض المبرد على رواية الرفع في البيت الثاني لوجود " إذا " ، لأنَّ " إذا" لا يليها إلاّ الفعل المضمر ، قال : " ولو رفع هذا رافع على غير الفعل لكان خطأً ، لأنّ هذه الحروف لا يقع بعدها إلاّ الأفعال، ولكن رفعة يجوز على ما لا ينقض المعنى ، وهو أنْ يُضمر " بُلِغ " فيكون " إذا بُلغَ ابنُ أبي موسى " . وقوله " بلغتَه " إظهارٌ للفعل وتفسير للفاعل "([5]) .

وأرى أنّ سببَ رفض المبرد للرفع بعد " إذا " لأنّها من أدوات الشرط، فلا يليها إلاّ الفعل، ولكن يمكن القول هنا أنَّ " إذا " ــ وإنْ كانت متضمنة معنى الشرط ــ إلاّ أنّها غير عاملة، وعدم عملها يجوّز الرفع بعدها إذا ما قسنا ذلك على جواز رفع الاسم بعد "أمّا" غير العاملة، وهذا ما ذهب إليه جمهور النحاة، وعلى رأسهم الأخفش([6]) .

---

[1]- الكتاب ج1 / 82 ، ديوان بشر 190 ، أمالي ابن الشجري ج2 / 348 .

[2]- الكتاب ج 1 / 82 ـ 83 .

[3]- شرح السيرافي ج1 / 280 .

[4]- شرح الشنتمري ج1 / 42 .

[5]- المقتضب للمبرد ج2 / 72 ، انظر كذلك خزانة الأدب ج1 / 451 .

[6]- انظر هامش كتاب سيبويه، عبد السلام هارون ج1 / 82 .

ب- النصب فيما كان بمنزلة الأمر والنهي

ذهب سيبويه إلى أنَّ الدعاء يكون بمنزلة الأمر والنهي، فقال: " وإنَّما قيل : "دعاءٌ" لأنَّه استُعْظِمَ أنْ يقال: أمرٌ ونهيُ، وذلك قولك: اللهمَّ زيداً فاغفرْ ذنبَــهُ "[1] . واستشهد سيبويه على ذلك بشعرِ لأبي الأسود الدُّؤلي :

أميرانِ كَانَا آخَيَاني كِلاهما فكلاً جزاه اللهُ عَنِّي بِمَا فَعَلْ

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " كل " بفعلٍ محذوف يُفســره الفعــل بعدهُ، وهو " جزى " .

وذكر أنّه يجوز الرفع في " كل " ما جاز في الأمر والنهي[2]، والرفــع هنــا يكون على القطع والابتداء .

وذهب السيرافي إلى أنَّ نصب " كل " في البيت بإضمار فعلٍ فسّره ما قبله، والتقدير " فجزى الله عنّي كلاً " ، فشُغل الفعل عن الاسم الذي قبله بالضمير[3].

والنحاة في مثل هذا يجوِّزون الوجهين النصب والرفع مع ترجيح الرفع فــي "كلّ"[4]، لأنَّ عدم إضمار الفعل أولى من إضماره، وعندها يكون الرفع على القطع والابتداء والجملة خبر للمبتدأ، وهذا ما أراه أولى في مثل هذا، فعرف النحاة يقتضي الأخذ بالظاهر .

ج- النصب بعد حروف النفي

ذكر سيبويه أن العرب شبَّهتْ حروف النفي بحروف الاستفهام ، حيث قُــدِّم الاسمُ قبل الفعل، لأنّهنَّ غيرُ واجبات وقصد بذلك عدم عمل هذه الحروف ، فتقديم أو تأخير الاسم لا يترتب عليه تغيير في الجملة. واستشهد على ذلك بــبعض الأبيــات الشعرية على النحو التالي :

1ـــ قول هُدبة بن الخشرم :

فلا ذا جَلالٍ هِبنَه لجلالهِ ولا ذا ضَيَاعٍ هُنَّ يَترِكْنَ للفقيرِ[5]

---

[1]- الكتاب ج1 / 142 .

[2]- الكتاب ج1 / 142

[3]- شرح السيرافي ج1 / 89 . تحصيل عين الذهب ، الأعلم 121

[4]- شرح ابن عقيل المجلد الثاني ص140 .

[5]- أمالي ابن الشجري ج1 / 334 ، شعر هُدبة بن الخشرم 97 .

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " ذا " في الموضعين بإضمار فعل مفسر، تقديره : فلا هبن ذا جلال، ولا يتركن ذا ضياعٍ .

2ـــ قول زهير :

لا الدَّارَ غَيَّرَها بَعْدي الأنيسُ ولا   بالدَّارِ لو كَلَّمَتْ ذا حَاجَةٍ صَمَمُ([1])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " الدَّار " بفعل مُفسَّر ، تقـديره : لا ذكرتَ الدَّارَ .

3ـــ قول جرير :

فلا حَسَبَاً فَخَرْتَ بِهِ لتيْمٍ   ولا جَدّاً إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ([2])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب "حَسَبَاً " بفعلٍ مُفَسَّر ، تقـديره : ولا ذكرت حَسَبَاً .

فقال سيبويه بعد هذه الأبيات الثلاثة : " وإن شئتْ رفعت " لا ذا جلال، ولا ذا ضياع ، ولا حسباً " ، والرفع فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام، لأنّهنَّ نفـي واجب يُبتدأ بعدهنَّ ويبنى على المبتدأ بعدهنَّ "([3]).

وذكر الأعلم أنّ النصب في الأبيات السابقة يكون بإضمار فعل مُقدّر، والفعـل المُقدّر هنا فعلٌ واصل إلى المفعول بذاته في معنى الفعـل الظـاهر، فـلا ذكـرت ونحوه([4]) .

وذكر ابن عقيل جواز الوجهين : الرفع والنصب مع تفضيل الرفع في الاسم المشغول عنه ، فقال : " القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران ويُفضَّل الرفع في كلّ اسم لم يُوجد معه ما يوجبُ نَصبه ، ولا ما يوجب رفعه، وذلك نحـو : " زيـدٌ ضربتهُ " فيجوز رفع " زيد " ونصبه ، والأفضل رفعه لأنّ عدم الإضمار أرجحُ من الإضمار "([5]) .

ونلاحظ كذلك أنَّ سيبويه قد مال إلى تفضيل الرفع على النصب في الاسم الذي يلي حروف النفي، لأنّها شُبِّهت بهمزة الاستفهام ، ومثل ذلك قولنا : أزيدٌ أكرمتـه،

[1]- الديوان ص146 .
[2]- تحصيل عين الذهب 122 . الخزانة ج1 / 447 . ديوان جرير 165.
[3]- الكتاب ج1 / 145 – 146 .
[4]- تحصيل عين الذهب للأعلم 122 . شرح السيرافي ج1 / 89 .
[5]- شرح ابن عقيل المجلد الأول 140 .

فالعرف النحوي يقتضي الأخذ بالظاهر، والرفع هنا أيضاً لا يقتضي تقدير الناصب وهو الفعل وهذا ما أميلُ إليه .

الحادية عشرة :باب التمييز

ذهب النحاة إلى أنَّ التمييز اسم نكرة مبهم يزيل الإبهام عمَّا قبله، ومن المواضع التي يأتي فيها التمييز بعد كم الخبرية . واستطاع سيبويه أنْ يثبت مجموعة من القواعد في هذا الباب من خلال تعدد رواية الشاهد في البيت الواحد على النحو التالي:

أ- تمييز كم الخبرية

ذكر سيبويه أنّ لكمْ موضعين : فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهمُ به، وتكون بمنزلة كيف وأين . والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى "ربَّ"، وهي تكون في الموضعين في محل رفع أو نصب أو جر، ويُبنى عليها، إلاّ أنّها لا تُصرّف تصرُّف يوم وليلة .

ثمَّ ذكر بعد ذلك أنَّ كم قد تأتي للدلالة على الظرفيّة ، ونحو ذلك : كم عبدُ الله عندك فكم ظرف من الأيام، وليس يكون عبدُ الله تفسيراً للأيام لأنّه ليس منها . واستشهد على ذلك ببيتٍ من الشعر للفرزدق يروى بثلاث روايات :

كمْ عمّةً لك يا جَريرُ وخَالةً فدْعَاءَ قد حَلبتْ عليَّ عِشاري([1])

وذكر البيت في موطنٍ آخر من الكتاب ، فقال : وقد قال بعض العرب:

كمْ عمَّةٌ لكَ يا جَريرُ وخَالةٌ فدْعاءُ قد حَلبتْ عليَّ عِشاري ([2])

وقال في موطنٍ آخر من الكتاب : وزعم يونس أنّه سمع الفرزدق ينشد :

كمْ عمَّةٍ لكَ يا جَريرُ وخَالةٍ فدْعاءَ قد حَلبتْ عليَّ عِشاري([3])

ونلاحظ أنّ سيبويه قد ذكر بيت الفرزدق بثلاث روايات: الرفع والجر والنصب.

أمّا الجرّ فعلى أنّ " كم " خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة"حلبت" وعمّة تميز لها وتمييز كم الخبرية مجرور، وخالة معطوف عليها، وأمّا النصب

---

[1]- الكتاب ج2 / 162 . ديوان الفرزدق 451 . شرح ابن عقيل المجلّد الأوّل 226 . خزانة الأدب ج3 / 126 .

[2]- الكتاب ج2 / 166 .

[3]- الكتاب ج2 / 272 .

فعلى أنّ "كم" استفهاميّة في محل رفع مبتدأ، وخبره أيضاً جملة "حلبت"، وعمّة تمييز لها، وتميز كم الاستفهاميّة منصوب، وخالة معطوف عليها، وأمّا الرفع فعلى أنّ "كم" خبريّة أو استفهاميّة في محل نصب ظرف متعلّق بـ" حلبت " أو مفعول مطلق عامله "حلب"، وعلى هذين يكون قوله " عمّة " مبتدأ ، وقوله " لك " جار ومجرور متعلّق بمحذوف نعت له ، وجملة " قد حلبت " في محل رفع خبره، وتميز كم على هذا الوجه محذوف ، ويجوز أن تكون خبرية فيقدّر تمييزها مجروراً ، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدّر تميزها منصوباً([1]) .

وابن الأنباري يفضّل الجرّ ، لأنّ القياس خفض الاسم بعد كم " بمن "، لأنّك لو قلت " كم رجلٍ أكرمت " كان التقدير: كم من رجلٍ أكرمت . والخفض واجبٌ في وجود الفصل بين " كم " وتميزها أو في عدم وجوده([2]).

والكوفيون لا يقبلوا أن تكون " كم " في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده "كثلاثين" ونحوه، ولو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده لجاز لنا أن نقول " ثلاثون عندك رجلاً " وهذا لا يجوز .

أمّا البصريون فلا يجوز الجر في الاسم الذي يلي " كم " في الكلام . وأمّا في الشعر فيجوز، وهذا ما ذهب إليه سيبويه([3]) .

وأرى أنّ الراجح ما ذهب إليه البصريون من حيث أنّ " كم " بمثابة عدد مضاف إلى ما بعده، ومما يؤكد ذلك رواية الديوان فقد روي البيت في ديوان جرير بجرّ "عمّة"([4]). وفي هذا تأييد لما ذهب إليه البصريون .

ب- الفصل بيت " كم " الخبرية وتمييزها

ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا فصل بين " كم " الخبرية وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً، نحو : كم عندك رجلٍ ،وكم في الدار غلامٍ ؟ . وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز فيه الجر، ويجب أنْ يكون منصوباً([5]) .

وذهب سيبويه إلى كراهية الفصل بين الجار والمجرور، فقال : " قبيح أنْ

---

[1] هامش كتاب شرح ابن عقيل ، ج1 / 226 محمد محي الدين عبد الحميد .

[2] الإنصاف لابن الأنباري ج1 / 304 – 305 .

[3] الكتاب ، ج1 / 305 .

[4] ديوان الفرزدق ص451 .

[5] الإنصاف ج1 / 303

تفصل بين الجار والمجرور ....، وقد يجوز في الشعر أنْ تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز([1]) . واستشهد على ذلك ببعض الأبيات الشعرية التي ذكرها بأكثر من رواية:

1- قول القطاميّ :

كمْ نالني منهُمُ فَضلاً على عَدَمٍ إذْ لا أكادُ مِنْ الإقتارِ احتَمِلُ

فالشاهد في هذه الرواية نصب " فضلاً " على التمييز ، حين فصل بينها وبين كم الخبرية بفاصل . ثمَّ ذكر إنَّه إنْ شاء رفع فجعل كمِ المرار التي ناله فيها الفضلُ، فارتفع الفضل بنالني، فصار كقولك : كم قد أتاني زيدٌ، فزيد فاعل وكم مفعولٌ فيها، وهي المرار التي أتاهُ فيها ، وليس زيد من المرار([2])، وعندها يكون رفع " فضل " عل أنَّه فاعل .

وذكر النحاس في شرحه أنَّه يريد: كم فضلٌ نالني منهم على عدم فلمّا فصل نصب . والمعنى عنده، قد كان ينالني فضلهم حين كنتُ فقيراً وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري: فالنصب فراراً من الفصل بين الجار والمجرور([3]).

2- قول الشاعر :

كمْ بجودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلى وكريمٍ بخْلُهُ قدْ وضعهُ

فالشاهد في البيت أنَّه فصل بين " كم " التي تقع في الخبر وبين ما أضافها إليه وهو " مقرف " بـ " جود " والمعنى: كم مقرفٍ نال العلا بجود([4]) .

وقد ذكر سيبويه جواز الرفع والنصب والجر في " مقرف " و " كريم " فالرفع على الابتداء بتقدير : كم مرّة مقرف نال العلا ، والنصب على التمييز لقبح الفصل بينه وبين كم في الجر ، وأمّا الجر فعلى جواز الفصل بين كم ومجرورها .

3- قول الشاعر :

كمْ فيهِم مَلِكٍ أغرَّ وسُوقةٍ حَكَمٍ بأرْدِيةِ المكارمِ مُحْتَبي ([5])

---

[1] الكتاب ج2 / 164 .

[2]- الكتاب ج2 / 165 .

[3]- شرح النحاس 121 . انظر الإنصاف ج1 / 306 .

[4]- المقتضب للمبرّد ج3 / 61 ، الإنصاف 172 – 173 ، الخزانة ج3 / 119 . شرح السيرافي ج2 / 30 .

[5]- الكتاب ج2 / 167 . شرح السيرافي ج1 / 502 ، ديوان للفرزدق ص38 . انظر كذلك بحوث ومقالات لرمضان عبد التوّاب 99 .

وشاهده هنا خفض " ملك " بإضافة " كم " مع الفصل بالجار والمجرور، للضرورة، ولو رفع أو نصب لجاز كما جاز في البيت السابق([1]) .

وأرى أنَّ حالة الجر ــ مع الفصل للضرورة ــ تظلّ أجودها للمعنى، لما في ذلك من الدلالة على التكثير، وهو مراد الشاعر، ومثل هذا الرأي نجده أيضاً عند السيرافي في شرحه([2]).

الحادية عشرة :باب النداء

لقد عرَّف سيبويه النداء بقوله ، كلّ اسم نُصِبَ على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وتقديره " أنادي " . والمفرد رفعٌ ([3]) وهو في موضع اسم منصوب ، بمعنى مبني على الضمّ .

وذكر الخليل ــ رحمه الله ــ مواضع نصب المنادى على النحو التالي: الاسم المضاف نحو يا عبدَ الله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلاً صالحاً ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك وهو بعدك . ورفعوا المفرد كما رفعوا " قبلُ وبعدُ" ، أي البناء على الضم([4]) .

ولقد كان لتعدد رواية الشاهد في البيت الواحد أثر في ظهور بعض القواعد في هذا الباب ــ النداء ــ في كتاب سيبويه، وهي :

أ- إشراك الاسمين المناديين بحرف نداء واحد

ذهب سيبويه إلى جواز إشراك الاسميين المناديين بحرفِ نداءٍ واحدٍ ، وأجاز بعد ذلك نصب الاسم الثاني على أنَّه عطف بيان([5]) ، واستشهد على ذلك ببيت لرؤبة، وذكر أنَّه يروى بروايتين :

إنّي وأسْطارٍ سُطِرْنَ سَطْراَ لقائلٌ يا نصرُ نَصْراً نَصْراَ([6])

---

[1]- الكتاب ج2 / 167 ، شرح السيرافي ج1 / 503 .

[2]- انظر شرح السيرافي ج2 / 30ة .

[3]- قصد سيبويه برفع المفرد البناء على الضم ، وهي عبارة ترد عنده في هذا الباب على غير ظاهرها وهذا ما ذكره النحاة .

[4]- الكتاب ج2 / 182 .

[5]- عطف البيان : هو التابع الجامد المُشْبِه للصفة في إيضاح متبوعه ، وعدم استقلاله، نحو : أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ . فـ" عمر " عطف بيان لأنه موضّح لأبي حفص . ويأتي لأغراض : 1- توضيح متبوعه ، ويكون في المعارف كالمثال السابق . 2- تخصيص متبوعه، وهذا يكون في النكرات نحو قوله تعالى : " مِنْ ماء صديد . 3- المدح ، نحو قوله تعالى : " جعل اللهُ الكعبةَ البيتَ الحرامَ " .

[6]- المقتضب للمبرّد ج4 / 209 ، الخصائص لابن جنّي ج1 / 340 ، خزانة الأدب للبغدادي ج1 / 325 .

وفسّر سيبويه قول رؤبة على أنّه جعل نصراً عطفَ بيان ونصبه، كأنّه على قوله: يا زيدُ زيداً .

وذكر في البيت روايةً أخرى سماعاً عن العرب :

* يا نصرُ نصرُ نصرا *

فقال سيبويه : " وتقول : يا زيدُ وعمروُ ، ليس إلاّ لأنّهما قد اشتركا في النداء في قوله يا . وكذلك يا زيدُ وعبدَ الله لأنّ هذه الحروف تُدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأوّل ، وليس ما بعدها بصفةٍ ، ولكنّه على يا "([1]).

وقد جاء في هامش الكتاب أنَّ سيبويه قد فهمَ أنّ نصرا الثانية والثالثة ، عطف بيان على الأولى . لكن قال أبو عبيدة : نصر المنادى نصر بن سيّار أمير خرسان ونصر الثاني حاجبه، فكلٌّ منهما شخص غير الآخر . فالشاهد فيه على فهم سيبويه نصب "نصراً نصراً " حملاً على محل " نصر " الأولى لأنّها في محل نصب([2]) . وصحة هذا الخبر تنفي ما ذهب إليه سيبويه من حيث نصب " نصرا " على أنّه عطف بيان ، لأنَّ عطف البيان ــ كما هو معروف ــ يقتضي أنْ يكون الاسمان واحداً وعندها يكون للتأكيد .

وأرى أنَّ نصب " نصرا " هنا على تقدير فعلٍ محذوف أولى، ومما يؤكد ذلك روايةُ النحاس في شرحه (يا نصرُ نصراً نصراً) ([3]) على انصرني انصرني فوضع المصدر وهو " نصراً " مكان " انصرني " كما تقول : ضرباً ضرباً تريد اضربْ اضربْ .

ب- تنوين العلم المنادى

ذهب النحاة إلى أنَّ حقَّ العلم المنادى البناءُ على الضم([4]) ، وأجاز سيبويه أنْ يلحقه التنوين كما لحق الاسم الممنوع من الصرف في الشعر، فقال : " فإنّما لحقه التنوين كما لحق ما لا ينصرف ، لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف "([5]) . واستشهد على ذلك بشعرٍ للأحوص يروى على وجهين :

---

[1]- الكتاب ج2 / 182 – 186 .

[2]- هامش كتاب سيبويه ج2 / 186 عبد السّلام هارون .

[3]- انظر شرح النحاس ص 131 .

[4]- الكتاب ج2 / 182 .

[5]- المرجع السابق ج2 / 202 .

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليْها   وليسَ عليكَ يا مَطرُ السَّلامُ([1])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية تنوين " مطر " في الأول للضرورة وترك الضمير فيه([2]) .

وذكر سيبويه بعد ذلك أنّ عيسى بن عمر يقول: " يا مطراً " يشبهه بقوله يا رجلاً، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة . وهذا ليس مسموعاً عن العرب ، ولكن له وجه من القياس إذا نوّن وطال كالنكرة، نحو، يا عشرين رجلاً كقولك: يا ضارباً رجلاً([3]) .

وروي في خزانة الأدب أنّ الفارابي قال: " إنّ أبا عمرو بن العلاء ويونس وعيسى بن عمر يختارون نصب المنادى المنوّن ضرورة ، ويعلّق سيبويه بأنّه لم يسمع عربياً يقوله. والراجح ما ذهب إليه سيبويه ، فالاسم معرفة مضموم واضطرّ الشاعر لتنوينه فزاد عليه نوناً ساكنةً وبقيت حركته على حالها"([4]) . وقصد بالراجح ما ذهب إليه سيبويه " يا مطرٌ " .

وأرى هنا أنّ رأي البغدادي مُتكلَّف، لأنّ القياس في العلم إذا نوِّن في النداء ــ للضرورة ــ النصب كالنكرة، والرجوع إلى ما كان عليه قبل البناء، نحو قولنا : يا رجلاً صالحاً .

ج- نصب المنادى على نيّة الإضافة :

ذهب النحاة إلى أنّ حقَّ المنادى المضاف النصب([5])، وذهب سيبويه إلى جواز إقحام الاسم بين المنادى وما أضيف إليه ، ومثال ذلك من كلام العرب: يا زيدَ زيدَ عمرو، ويا زيدَ زيدَ أخينا ويا زيدَ زيدنا . وزعم الخليل ويونس ــ رحمهما الله ــ أنّ هذا كلَّه سواءٌ ، وهي لغة للعرب جيدةٌ([6]) . ومنه قول جرير :

يا تيْمَ تيْمَ عَديٍّ لا أبا لكُمُ   لا يُلْقِيَنّكُمُ في سوْءةٍ عُمَرُ([7])

---

[1]- الكتاب ج2 / 202 ، خزانة الأدب ج1 / 294 ، شرح ابن عقيل المجلّد الثاني 262 .

[2]- شرح السيرافي ج1 / 605 .

[3]- الكتاب ج2 / 202 – 203 .

[4]- خزانة الأدب للبغدادي ج1 / 294 .

[5]- الكتاب ج2 / 182 .

[6]- الكتاب ج2 / 205 .

[7]- الكتاب ج1 / 53 ، ج2 / 205 ، ديوان جرير 345 ، الخزانة ج2 / 166 .

قال سيبويه : " فصار يا تيمَ تيمَ عديّ اسماً واحداً ، وكان الثاني بمنزلة الهاء في طلحة([1])، تحذف مرّة ويجاء بها أخرى . والرفع في طلحة ، ويا تيمُ تيمَ عديّ القياس. ولا يجوز في غير النداء أنْ تُذهب التنوين من الاسم الأوّل ، لأنّهم جعلوا الأوّل والآخر بمنزلة اسم واحد ، نحو طلحة في النداء"([2]).

وذهب النحاس إلى أنّ نصب " تيم " الأوّل لأنّه يريدُ " يا تيمَ عديّ " فحذف "عديّاً" الأول استغناء بالثاني وترك النصب على حاله وقد يجوز " يا زيدُ زيدَ اليعملات " على ندائين والأوّل أجود([3]) .

وذكر السيرافي أنّ إدخال " تيم " الثاني بين المضاف والمضاف إليه، وترك الكلام على ما كان عليه ، وفتح " تيم " الثاني كما أنّ الأوّل مفتوح بمنزلة إدخال تاء التأنيث على " طلحة " ، وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، وفتحها كما كانت الحاء مفتوحة([4]) .

وعند ابن عقيل : يجوز في تيم الأوّل الضم والنصب ، ويجب النصب في الثانية. فإنْ ضُمّ الأوّل كان الثاني منصوباً على : التوكيد أو إضمار أعني أو على البدليّة أو عطف البيان أو على النداء .

وإنْ نصب الأوّل فمذهب سيبويه أنّه مضاف إلى ما بعد الاسم الثاني ، وأنّ الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه . وذكر أنّ مذهب المبرّد أنّه مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الأول ، وأنّ الأصل : يا تيمَ عديّ تيمَ عدي ، فحذف "عديّ " الأول لدلالة الثاني عليه ، وعلى ذلك يكون الأوّل منادى والثاني منصوب بفعلٍ محذوف ، انسجاماً مع غاية الأداء وصوناً للمعنى المنشود([5]) .

وأرى أنّ الأولى في هذا بناء " تيمُ " الأول على الضم، فالعلم حقه البناء في النداء، ونصب " تيم " الثاني على تقدير فعل محذوف، ولا ضرورة لتقدير الإضافة في مثل هذا . ومما يؤيد ذلك أنّ حذف الفعل الناصب في العربية أكثر من حذف المضاف إليه.

---

[1]- قصد سيبويه من ذلك حذف الهاء في حالة المنادى المرخم كقولنا : يا فاطمُ .

[2]- الكتاب ج2 / 205 – 208 .

[3]- شرح النحاس 134 .

[4]- شرح السيرافي ج1 / 142 .

[5]- شرح ابن عقيل المجلّد الثاني 312 – 313 .

الثالثة عشرة : قلب ياء المندوب ألفاً

ذهب النحاة إلى أنَّ الندبة كالدعاء، وأنَّ المندوب اسمٌ مدعوٌّ ولكنّــه متفجّــعٌ عليه، وذهب سيبويه إلى أنّه إنْ شئتَ ألحقت في آخر الاسم الألف، لأنّ الندبة كأنّهم يترنّمون فيها ، وإنْ شئت لم تُلحق كما لم تُلحق في النداء . وذكر كذلك أنّ المندوب لا بُدّ له من أنْ يكون قبل اسمه (يا) أو (واو)، كمــا لــزم يــا المســتغاث بــه والمتعجّب منه. وأشار إلى أنّ الألف التي تلحق المندوب تُفتح كــلُّ حركــةَ قبلهــا مكسورة. كانت أو مضمومة لأنّها تابعةٌ للألف، ولا يكون ما قبل الألــف مفتوحــاً.

واستشهد على ذلك بشعرٍ لرؤبة يروى على وجهين :

* فهي تنادي بأبي وابنيما *([1])

ويروى " بأبا وابناما " . قال سيبويه: " واعلم أنّه إذا وافقت الياء الســاكنة يــاء الإضافة في النداء لم تُحذف أبداً ياء الإضافة ولم يُكسر ما قبلها، كراهيّةً للكسرة في الياء، ولكنّهم يُلحقون ياء الإضافة وينصبونها لئلاّ ينجزم حرفان . وإذا ندبتَ فأنــت بالخيار : إنْ شئتَ ألحقت الألف وإنْ لم تُلحق جاز على كما جاز ذلك في غيره"([2]).

والشاهد في البيت أنّ المندوب المضاف لياء المتكلّم يجوز فيه ما جــاز فــي المنادى غير المندوب من قلب الياء ألفاً أو تركها على أصلها كمــا فــي روايــة " بأبا"([3]) .

وذكر النحاس أنّه أراد : وابني و " ما " زائدة وصل بها كلامه وإنّمــا حكــى ندبتها وذلك أنّها كانت تقول : وابني وأدخلت " ما " زائدة محكي قول المرأة ([4]) .

وقد أشار الأعلم إلى أنّ قافية البيت في بعض النسخ " وابناما " ، وعنده هــذا غلط لأنّ القافية مردفة بالياء ، والألف لا يجوز معها في الردف.

---

[1]- روي البيت في شرح السيرافي ج1 / 608 . وقبله ثلاثة أبيات وهي :

تعنُّ حين تُجذبُ المخطومـــا
أنين أنين غَيْرى شاهت حميما
فهي تُبـــكيَّ حــزناً أليمـــاً
وهي تُرنّي بـــأبي وابنيـــما

وذكر في هامش كتاب شرح السيرافي أنّ البيت الرابع يروى بـــ " فهي ترنّي بأب " .

[2]- الكتاب ج2 / 222 – 223 .

[3]- هامش كتاب سيبويه ج2 / 223 عبد السلام هارون .

[4]- شرح النحاس 136 ، انظر كذلك شرح السيرافي ج1 / 610 .

وردّ عليه صاحب اللسان بأنّه لم يحتشم من الألف مع الياء لأنّها حكاية، ويقصد بالحكاية : رواية النص كما ورد ، والحكاية يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها . فضرورة الشعر تقتضي أنْ يكون " وابنيما " وإنْ جاز غيرها([1]) .

ووجدتُ أنَّ البيت يروى في بعض كتب اللغة مع أبياتٍ أخرى قافيتها مردفة بالياء، وهذا يقتضي رواية " وابنيما "([2]) .

ويروى (فهي تنادي بأبٍ وابنيما)([3]) فلا شاهد في البيت .

الرابعة عشرة :باب البدل

ذهب النحاة إلى أنَّ البدل تابع يتبع المبدل منه في معناه وإعرابه، ويأتي على أربعة أنواع: بدل الكل، وبدل البعض، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط والنسيان .

ويتضمن النوع الأوّل منه ما يسمى ببدل التفصيل ، وقد أجاز سيبويه في هذا النوع من البدل ، إذا كان البدل نكرة والاسم المبدل منه معرفة، جواز الإتباع على البدل أو الصفة. ونحو ذلك قول الله عزّ وجلّ: " لنسفعاً بالناصية . ناصيةٍ كاذبةٍ خاطئة"([4]).

واستشهد على ذلك ببيتين من الشعر يروى كلُّ واحد منهما بروايتين :

1- قول رجل من بني قُشير :

فلا تجْعَليْ ضيفيَّ ضَيْفاً مُقرَّباً وآخَرَ معْزولاً عن البيتِ جَانِبُ([5])

2- قول ذي الرُّمّة :

ترى خلقَها نصْفاً قَناة قويمةً ونصفاً نَقاً يرتَجُّ أو يتمرْمَرُ

فتكون " ضيفاً " في البيت الأول و " نصفاً " في البيت الثاني بدل تفصيل مما قبلها. ويروى البيتان برفع " ضيف " و" نصف " فلا شاهد في البيت([6]).

---

[1]- اللسان لابن منظور ج19 / 22 .

[2]- شرح السيرافي ج1 / 608 .

[3]- المرجع السابق نفسه .

[4]- الآية 15 – 16 من سورة العلق .

[5]- نسبه السيرافي في شرحه ج1 / 536 للعجير السّلولي وبعده البيت التالي :

ولا تجعلي لي خادماً لا أحبّهُ فتأخذني من ذاك حُمّى وصالبُ .

[6]- الكتاب ج2 / 9 – 11 .

وأرى أنَّ رواية الرفع هنا من أجل موافقة الــروي المرفــوع فـــي البيتــين ، والمعنى الظاهر يقتضي الإتباع على البدل .

وشاهده في البيت الأوّل ــ على رواية الرفع ــ أنّه قال : (ضــيفٌ مقــرّب وآخر معزول) ولم يبدل من " ضيفيَّ " ورفع وقدّر الكلام تقدير جملة كأنّه قــال : أحدهما ضيفٌ مقرب، والآخر معزول عن البيت جانباً . وهذه الجملة فـــي موضـــع المفعول الثاني لـــ" تجعلي " وتجعلي يتعدى إلى مفعــولين : المفعــول الأوّل منهـــا "ضيفيّ" تثنية ضيف ، وهو مضاف إلى ضمير المــتكلّم ، والمفعــول الثـــاني فـــي موضعه الجملة . وتجعلي : تصيّري ، وهو كقولك : قد جعل فلانٌ زيداً أميراً ، أي وصفه بالأمارة، وحكم بها له([1]) .

أما بيت ذي الرمّة على رواية (نصفٌ قناةٌ قويمةٌ) رفع علـــى الابتـــداء أو الخبر "نصف" مبتدأ و " قناةٌ " خبره، وكذلك " نصفٌ نقاً "([2]).

وذكر سيبويه أنّه لو نصب على البدل أو الحال في بيـــت ذي الرّمّـــة " تـــرى خلقها " لجاز، فقال : " وإنْ شئت كان بمنزلة رأيته قائماً "([3])،وقد نُقش سيبويه فـــي الحمل على الحال بأنّه معرفة لأنّه في نيَّة الإضافة([4])، كأنّه قال: نصفه كذا ونصفه كذا. وردّ بأنّه تضمّنه للإضافة لا يمنع تنكيره لفظاً([5]) .

وأرى أنَّ الراجح ما ذهب إليه سيبويه، وأنَّ ما ورد منها ــ الحال ــ معرَّفاً فهو مُنكَّرٌ معنًى، نحو: جاءُوا الجَمَّاء الغفيرَ.

الرابعة عشرة : الحال التي تسدُّ مسد الخبر

ذهب سيبويه إلى أنَّ الحال قد تسدُّ مسدَّ الخبر، و نحو ذلك : عبد الله أحســنُ ما يكون قائماً .

---

[1]- شرح النحاس 112، شرح السيرافي ج1 / 536 . انظر كذلك الخزانة ج2 / 298 ،

[2]- شرح السيرافي ج1 / 500 .

[3]- الكتاب ج2 / 11.

[4]- أجاز الكوفين تعريف الحال إذا تضمّنت معنى الشرط ، نحو : زيدٌ الرّاكبَ أحسنُ منه الماشي . وأجاز البغداديّون ويونس تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيدٌ الرّاكبَ . شرح ابن عقيل ج2 / 250 .

[5]- انظرهامش كتاب سيبويه ج2 / 11 ، عبد السلام هارون .

واستشهد على ذلك بشعرٍ لعمرو بن مَعْدِ يكَرِبَ ، وذكر أنّه يروى على ثلاثة أوجهٍ:

الحَرْبُ أولُ ما تكونُ فُتَيَّةً   تسْعَى ببزتِها لكلِّ جَهولِ[1]

فعلى هذه الرواية بنصب " فُتيَّةً " تكون فتية حالاً سدَّ مسد الخبر ، قال سيبويه:" كأنّه قال الحرب أول أحوالها إذا كان فُتيَّةً، كما تقول: عبد الله أحسنُ ما يكون قائماً"[2]. وأرى أنَّ العرف النحوي يقتضي هذه الرواية، لأنَّ المبتدأ إذا كان اسم تفضيل أو مصدراً مضافاً يُحذف خبره وتكون الحال سادة مسد الخبر. ورواية الديوان أيضاً (الحربُ أوّلُ ما تكونُ فُتَيَّةً)[3] .

ويروى :

* الحربُ أولَ ما تكون فُتيّةٌ *

أي إذا كانت في ذلك الحين. وبعضهم يقول :

*الحربُ أولُ ما تكون فُتيّةٌ *[4] .

وذكر النحاس أنَّ هذا البيتَ يجوز فيه النصب والرفع . فمن نصب أراد أنَّ الحربَ أوّلُها إذا كانت فتيّةً ومن رفع أراد الحربُ فُتيّةٌ على الابتداء والخبر. ومما ينصب من الأماكن قولهم : منازلهم يميناً وشمالاً يريدُ في اليمين والشمال ، فلمّا حذف الجار نصبه على الظرفيّة[5] .

فعلى رواية الرفع : رفع " أوّل " و " فتيّة " وجعل " الحرب " مبتدأ و " أوّل ما تكون " مبتدأ ثانٍ و " فتيّة " خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأوّل ، وفي "تكون" ضمير يعود إلى الحرب . و " أوّل " مذكّر و " فتيّة " مؤنّثة وهو خبره. إنّما فعل هذا لأنّ " أول " مضاف إلى " كون الحرب ". وكون الحرب هو الحرب.

وعلى قوله : " الحربُ أوّلَ ما تكون فتيّةٌ " بنصب " أول " ورفع "فتيّة". جعل الحرب مبتدأ ، ونصب أوّلَ على الظرف .

1- رواية الديوان ص142 :
الحربُ أوّلُ ما تكون فُتيَّةً   تسعى بزينتها لكلِّ جهولِ .
2- الكتاب ج1 / 401 .
3- ديوان عمرو بن معد ص142 .
4- الكتاب ج1 / 401 – 402 .
5- شرح النحاس 108 ، انظر كذلك شرح السيرافي ج1 / 294 .

وعلى رواية: " الحربُ أولُ ما تكون فتيّةً ". برفع " أول " ونصب "فتيّة". فـ " أول" في هذا الوجه مبتدأ، و" فتيّة " حال سدّتْ مسد الخبر. وهو مثل قولهم : شربُك السويقَ ملتوتاً([1]) .

وأرى أنَّ الأولى في مثل هذا رواية (الحربُ أولُ ما تكون فُتَيَّةً) برفع "أول" ونصب " فُتية "، فعرف النحاة يقتضي حذف الخبر في مثل هذا الموقع وتكون الحال سادة مسد الخبر، ونحو ذلك قولنا : أجمل ما تكون النفوس طاهرةً، أي في كون حالها.

الخامسة عشرة : باب المفعول المطلق

ذهب النحاة إلى أنَّ حق ما سُمِّي بالمفعول المطلق النصب، وقد كان لتعدد رواية الشاهد في البيت الواحد أثر في ظهور بعض القواعد في هذا الباب مبينة على النحو الآتي:

أ- الإخبار بالمصدر عن اسم العين

أجاز سيبويه الرفع في بعض المصادر التي تنصب بإضمار فعل ، وأفرد لذلك باباً في كتابه بعنوان : " ما ينتّصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء " ومن ذلك قولك : حمداً وشكراً ، فقال: " وإنَّما ينتصب هذا على إضمار الفعل ، كأنَّك قلت : أحمدُ اللهَ حمداً وأشكرُ اللهَ شكراً ، وإنَّما اختُزلَ الفعلُ ههنا لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل ، كما في الدعاء . ... ، وقد جاء بعض هذا رفعاً يُبتدأ ثمَّ يُبنى عليه"([2]) . واستشهد على ذلك بشعرٍ يروى على وجهين :

يَشْكو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرى   صَبْرٌ جَميلٌ فَكِلانا مُبْتَلى([3])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية رفع " صبر " على الخبر، أي أمرك صبرٌ

---

[1]- المقتضب ج3 / 351 ، شرح السيرافي ج 1 / 293 – 294 .

[2]- الكتاب ج1 / 318 – 319 .

[3]- روي البيت في الكتاب بلا نسبة ، ونسبه السيرافي في شرحه ج1 / 317 للشاعر المُلَبِّد بن حرملة من بني أبي ربيعة بن ذُهل بن شيبان ، وذكر من شعره :

يشكو إليّ فرسي وقع القنا

جميلٌ. ومَثَلُ الرفع : " فصبرٌ جميلٌ والله المستعان "([1]) . كأنّه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ([2]). أو صبرُك صبرٌ جميلٌ .

وأجاز سيبويه النصب في البيت، فقال: " والنصب أكثر وأجود ، لأنّه يأمره([3])". وتقدير الفعل المضمر: اصبر صبراً . وعلى رواية النصب فلا شاهد في البيت من حيث الإخبار بالمصدر عن اسم العين .

وروى الفرّاء البيت بالنصب " صبراً جميلاً " ومال إلى النصب على الأمر. بينما الرفع في قول تعالى " فصبرٌ جميلٌ "([4]) لأنّ يعقوب ـ عليه السّلام ـ كان يُعزّي نفسه([5]) .

وأرى أنّ الراجح ما ذهب إليه سيبويه من حيث جواز الرفع قياساً على الآية السابقة، أمّا ما ذهب إليه الفراء من حيث عدم جواز الرفع في البيت لأنّه متضمن الأمر، فمن المعروف أنّ العرب قديماً تُنزل الراحلة منزلة الرفيق، فيكون الخطاب من باب النصح أو التعزية ، وليس بالضروري أنْ يكون من باب الأمر ، هذا من حيث المعنى .

أمّا ما يقتضيه العرف النحوي فهو الرفع على الخبر، لأنّه مصدرٌ ناب مناب الفعل، وعندها يُحذف المبتدأ وجوباً . فقد ذهب الأعلم إلى أنّ "صبر" مبتدأ لا خبر له في هذا الموضع ، لأنّه اسم فعلٍ ناب مناب الفعل والفاعل ، ووقع موقعه، وتعرّى من العوامل، فوجب رفعه. واستُغنى عن الخبر لما فيه من معنى الفعل والفاعل . ونظيره من كلام العرب في الاكتفاء به بالمبتدأ دون الخبر قولهم: حسبك نيمُ الناسِ، لأنّ معناه اكفف، ولذلك أجيب كما يُجاب الأمر([6]) .

وأرى أنّ تفضيل سيبويه لرواية النصب (صبراً جميلاً) عائد إلى تفضيله للمعنى وجمال العبارة على الإعراب .

---

[1]- الآية 18 من سورة يوسف .

[2]- الكتاب ج1 / 319 – 321 .

[3]- الكتاب ج1 / 321 .

[4]- الآية 18 من سورة يوسف .

[5]- معاني القرآن للفراء ج2 / 153 –156 .

[6]- شرح الشنتمري ج1 / 162 .

ومنه قول الشاعر ، وهو جرير :

ألم تعْلمْ مُسَرَّحِيَ القوافي فلا عِيّاً بهنَّ ولا اجتلابا([1])

كأنّه نفى قوله : فعيّاً بهنَّ واجتلاباً ، أي فأنا أعيا بهنّ عِيّاً و اجتلــبهنَّ اجتلابــاً، ولكنه نفى هذا حين قال : " فلا " .

وأجاز سيبويه الرفع بــ " عيّ واجتاب " ، فقال : " وإنْ شئت رفعت هذا كلّه فجعلت الآخر هو الأوّل ، فجاز على سعة الكلام . ومن ذلك قول الخنساء :

تَرْتَعُ ما رتعتْ حتّى إذا ادكرتْ فإنّما هي إقْبَالٌ وإدْبَارُ([2])

فجعلها الإقبالَ والإدبارَ ، فجاز على سعة الكلام ، كقولك نهارُك صــائمٌ وليلــك قائمٌ، ومثل ذلك قول الشاعر ، وهو متمم بن نويرة :

لعمْري وما دهري بتأبِيْنِ هالكٍ ولا جَزَعٍ ممَّا أصابَ فأوجَعا

جعل دهرهُ الجزع. والنصب جائز على قوله: فلا عيّاً بهنّ ولا اجتلابا، وإنّمــا أراد: وما دهري دهرُ جزعٍ، ولكنّه جاز على سعة الكلام، واستخفّوا واختصروا"([3]).

ويبدو لي أنّ الإخبار بالمصدر عن اسم العين مذهب خاص لسيبويه من بــين النحاة، فقد ذهب المبرّد إلى أنّ رفع " إقبال وإدبار " من قبيل حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، أي هي ذات إقبال وذات إدبار([4]).

أمّا الأعلم فيرى أنّه لو نصب على المصدر لكان أجود ، أي : " تقبــل إقبــالاً وتدبر إدباراً "([5]) .وأرى أنّ تفضيل الأعلم لوجه النصب في البيت السابق من بــاب عدم تقدير محذوف وهو " ذات " .

أمّا بالنسبة لأهل البلاغة فإنّه يصحُّ الإخبار بالمصدر " إقبال " عن اسم العــين "هي" إذا اقتضى المعنى ذلك، وفي هذه القضية رأي للجرجاني نقله صاحب الخزانة: إنّما المجاز في أنْ جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر، كأنّها تجسّمت من الإقبال والإدبــار، وليس على حذف مضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وإنْ كانوا يذكرونه منه ـــ ولو

---

[1]- ديوان جرير 62 ، أمالي ابن الشجري ج1 / 42 ، الكامل للمبرّد 115 . وجاء في هامش كتاب سيبويه ج1 / 233 : وسكّن القوافي للضرورة ، وحقها النصب بالمصدر الميمي قبلها ، وه " مسرّحي " فأجرى المسرح مجرى التسريح .

[2]- ديوان الخنساء 48 ، الخزانة ج1 / 207 ، أمالي ابن الشجري ج1 / 71 .

[3]- الكتاب ج1 / 335 – 337 .

[4]- الكامل للمبرّد ج1 / 287 .

[5]- شرح الأعلم ج1 / 169 .

قلنا : إنّما هي ذات إقبال وإدبار، أفسدنا الشعر على أنفسنا، وخرجنا إلى شيء مفسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة، نسّابة للمعاني. كما ينقل للأخفش رواية للبيت ، وهي: " فإنّما هو إقبالٌ وإدبارُ "، أي فعلها إقبالٌ وإدبارُ([1]).

وأرى أنّ في هذا الخبر إشارة إلى أنّ سيبويه ـــ في أثناء بناء قواعده ـــ لا يُهمل المعنى الذي يتطلبه الموقف البلاغي وإنْ كان فيه مخالفة للإعراب في بعض الأحيان.

ب- نصب المصدر بعد إنْ بفعل محذوف

ذهب سيبويه إلى أنَّ " إنْ " قد لا تأتي للجزاء وإنَّما تكون محمولةً على " إمَّا "، ولو كانت " إنْ " للجزاء فإنَّها تتطلب دخول الفاء . وذهب بعد ذلك إلى جواز الحالتين في الاسم الذي يليها: النصب بفعلٍ محذوف، أو الرفع على تقدير مبتدأ محذوف، وأفرد لذلك باباً في كتابه سمَّاه: " باب ما يُضمر فيه الفعل المستعمل إظهارهُ بعد حرفٍ"([2]). واستشهد على ذلك ببيتٍ من الشعر لدريد بن الصمّة :

لقد كَذَبتكَ نفسُكَ فاكذبَنْها فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ([3])

فقال سيبويه: " وإنَّما يريدون إمَّا . وهي بمنزلة ما مع أنْ في قولك : أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك " ([4]) . ومثل ذلك قوله تعالى: " فإمّا مَنّاً بعدُ وإمّا فداءً " ([5])، وأجاز الرفع في " جزع " و " إجمال " على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير : فإمّا أمري جزعٌ وإمّا إجمالُ صبرٍ، لأنّك لو صححتها فقلت: إمّا جاز ذلك فيها. وعلى رواية الرفع فلا شاهد في البيت من حيث النصب، وعند سيبويه لا يجوز طرح " ما "من "إمّا" إلاّ في الشعر([6]).

---

[1]- خزانة الأدب للبغدادي ج1 / 207 .

[2]- الكتاب ج1 / 258 .

[3]- الكتاب ج1 / 266 ، ج3 / 332 ، خزانة الأدب ج2 / 442 ونبه البغدادي على أنّ صوابه " فاكذبيها " والخطاب للمؤنث .

[4]- الكتاب ج3 / 332 .

[5]- الآية 4 من سورة محمد .

[6]- الكتاب ج1 / 266 .

وقد جعل النحاس البيت من باب حذف كان مع اسمها وتقدير الكلام عنده: فإما أن يكون الأمرُ جزعاً أو يكون إجمالَ صبرٍ، وهذا على غير الجزاء[1]. وهذا على غير ما ذهب سيبويه .

وأمّا الأعلم فيرى أنّه لم يجز أن تكون " إنْ " هنا شرطاً لوقوع الفاء قبلها لمنعها أن يكون جواب الشرط فيما قبلهُ[2] .

وأرى أنّ الراجح ما ذهب إليه سيبويه ، لأنّه من المعروف أنّ " ما " تحذف من "إنْ" في الشعر كثيراً ، وهذا ما ذهب إليه السيرافي أيضاً حيث يرى أنّ " إنْ " يراد بها " إمّا " التي تُذكر مع حروف العطف، وتكون لأحد الشيئين ، فاضطرّ الشاعر فحذف " ما " فبقي " إنْ " . وجزعاً منصوبة على إضمار فعلٍ ، كأنّه قال : فإمّا تجزعين جزعاً ، وإمّا تجملين صبراً ، ويجوز الرفع على أنّه خبر ابتداءٍ محذوف ، كأنه قال فإمّا أمرُها جزعٌ ، وإمّا أمرها إجمالُ صبرٍ[3] .

ج- إضافة المصدر المنصوب بفعل محذوف للتوكيد :

ذهب سيبويه إلى أنّ الألف واللام قد تدخل على المصادر التي تكون بدلاً من الفعل من أجل التوكيد، كدخولها في الأمر والنهي والخبر والاستفهام، فأجْرِها في هذا الباب مُجراها هناك ، وكذلك الإضافة بمنزلة الألف واللام . واستشهد على جواز الإضافة بقول الله تبارك وتعالى : " وترى الجبال تحسبُها جامدةً وهي تمرُّ مرَّ السّحابِ صُنعَ الله "[4]، وقال جلّ ثناؤه : " والمُحصنّاتُ من النساء إلاّ ما ملكت أيمانكُم كتابَ الله عليكم"[5] ، ومن ذلك : اللهُ أكبرُ دعوةَ الحقِّ ، كأنّه قال : دعاءَ حقّاً، واستشهد على ذلك بشعرٍ لرؤبة:

إنَّ نِزاراً أصبَحَتْ نِزاراً   دَعْوةَ أبرارٍ دَعَوْا أبْرارَا[6]

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " دعوة " على المصدر المؤكّد لما قبله لأنّه لمّا قال : إنّ نزاراً أصبحت نزاراً عُلم أنّهم على دعوة برّة .

1- شرح النحاس ص90 .
2- شرح الأعلم ج1 / 134 .
3- السيرافي ج1 / 209 – 211 .
4- الآية 88 من سورة النمل .
5- الآية 24 من سورة النساء .
6- المفصل لابن يعيش ج1 / 117 .

وذكر سيبويه جواز الرفع بـ " دعوة " على الخبر ، فقال: " وقد يجوز الرفعُ فيما ذكرنا أجمع على أنْ يُضمِر شيئاً هو المُظهر، كأنّك قلت : ذاك وعدُ الله، أو هو دعوةُ الحقّ "[1] . على هذا ونحوه رفعه. وعلى ذلك يكون الشاهد في البيت نصب "دعوة " على تقدير فعل، والرفع على القطع والاستئناف .

وأرى أنّ الأولى هنا النصب في " دعوة أبرار " بفعل محذوف، فهو أقرب للمعنى المراد .

السابعة عشرة : باب الظرف

لقد كان لتعدد رواية موطن الشاهد في البيت الواحد في كتاب سيبويه أثر في ظهور بعض القواعد في هذا الباب، وهي مبينة على النحو التالي :

أ- نصب الأماكن المختصّة على الظرف :

ذهب سيبويه إلى جواز نصب الأماكن المختصَّة تشبيهاً لها بالمكان غير المختص، ومن ذلك قول العرب : هو منّي منزلةَ الشّغاف، وهو منّي منزلةَ الولد . واستشهد على ذلك بشعر لابن هرمة يروى بروايتين :

أنُصبٌ للمنيّة تَعتَريهمْ رِجالي أم هُمُ دَرَجَ السُيولِ[2]

فالشاهد على هذه الرواية نصب " درج السيول " على الظرفية، أي في درج السيول ، وروى عن يونس أنّ من العرب من يقولون :

أنُصبٌ للمنيّة تعتَريْهمْ رِجَالي أمْ هُمُ دَرَجُ السَيولِ

فعلى هذه الرواية يكون الشاهد رفع " درج " على أساس أنّها خبر، وعندها يخرج من هذا الباب، أي الظرفيّة . قال سيبويه: " فجعلهم هم الدّرج، كما تقول : زيدٌ قصدُك، إذا جعلتَ القصدَ زيداً "[3] .

وذهب النحاس كذلك إلى جواز النصب والرفع في " درج " ، فإذا نصب فعلى الظرف إذا رفعتَ جعلتهُ اسماً ويكون موقعه في الجملة على ذلك خبر للمبتدأ ،

1- الكتاب ج1 / 382 .
2- الخزانة ج1 / 203 .
3- الكتاب ج1 / 415 .

والمعنى عندهُ : أصاروا غرضاً للمنيّة أم هم بحيث تجري السيول؟[1] .

ويبدو أنّ الرفع في " درجُ " لغةٌ خاصة لبعض القبائل العربيّة ، ولكنّ يونس لم يسمّها لنا، بل اكتفى بقوله : " ناساً من العرب " ومثل هذا كثير في كتاب سـيبويه. فنجده يستشهد باللهجة ولا يشير إلى أصحابها .

وروى عن يونس أيضاً أنّ ناساً من العرب يقولون: هو منّي مزجرُ الكلـب، يجعلونه بمنزلة مرأى ومسمع، وكذلك مقعدٌ ومناطٌ، يجعلونه هـو الأول فيُجْـرى، كقول الشاعر :

وأنتَ مَكانُكَ مِنْ وائلٍ مَكَانُ القِرادِ مِنْ استِ الجملِ .

فالشاهد في البيت على هذه الرواية رفع " مكان " الثاني لأنّه خبر عن الأوّل ، وفي هذا يخرج البيت من باب الظرف .

وذكر جواز النصب في " مكان " الثانية على الظرف، فقال: " إنّما حسن الرفعُ هاهنا لأنّه جعل الآخر هو الأوّل، كقولك : له رأسُ الحمار . ولو جعل الآخر "مكان" ظرفاً جاز، ولكنّ الشاعر أراد أن يشبّه مكانه بذلك المكان "[2] .

وذهب السيرافي أنّه رفع " مكانُك " بالابتداء ورفع " مكان القراد " وجعله خبر لـ "مكانك" ولم يجعلهُ ظرفاً ــ وهذا ما ذهب إليه سيبويه ــ ، ولـو نصـبه لكـان جائزاً وفيه اتّساع ، وتقديرهُ : مكانُك من وائل مثلُ مكانِ القراد من است الجمل[3] .

وأرى أنَّ الوجه في هذا الرفع في " مكان القراد " على الخبر، فـلا ضـرورة لتقدير محذوف في حالة النصب وهو " مثل "، وهذا ما فضله سيبويه بقوله : " إنمـا حسُنَ الرفع ها هنا لأنّه جعل الآخر هو الأول "[4] .

ب- مجيء ما بعد الظرف منصوباً

ذهب سيبويه إلى جواز نصب الاسم بعد الظرف على تقدير فعـلٍ محـذوف، واستشهد على ذلك بشعرٍ لبعض العرب يروى بروايتين النصب والجرّ :

* من لدُ شولاً فإلى إتلائها *[5] .

---

[1]- شرح النحاس 109 .

[2]- الكتاب ج1 / 416 – 417 .

[3]- شرح السيرافي ج1 / 378 .

[4]- الكتاب ج1 / 417 .

[5]- البيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا تُعرف تتمته ، الخزانة ج2 / 84 ، ابن الشجري ج1 / 222 . بحوث ومقالات ، رمضان عبد التواب 130 .

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " شولاً " بفعل محذوف، وحذف نون "لدن" لكثرة الاستعمال. قال سيبويه: " نصب لأنّه أراد زماناً. والشّولُ لا يكون زماناً ولا مكاناً ......، وقد جرّه قومٌ على سعة الكلام وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على الحين ، وإنّما يريد حينَ كذا وكذا"([1]) . وعلى هذه الرواية بجر " شول " لا شاهد في البيت من حيث نصب المصدر بعد الظرف .

وذهب النحاس إلى أنّ النصب على إضمار كان والتقدير: من لدُ أن كانت الإبل شولاً فإلى إتلائها الشول التي قد حملت فشالت بإذنها والمعنى : (إذا تلاها ولدها أي تبعها)([2]) .

وأرى أنّ الوجه الراجح هنا ما ذهب إليه النحاس، فيكون النصب على تقدير (كان) المحذوفة لسببين :

الأول : لقد أشار صاحب الخزانة([3]) إلى أنّ " كان " تحذف بعد "لدن"، وتمنع الإضافة لأنّ الشول لا يكون زماناً ولا مكاناً ، وحذف نون "لد" بسبب كثرة الاستعمال . وذكر كذلك أنّ انتصاب " شول " عند بعضهم على التميز أو التشبيه بالمفعول به ، ومثالهم على ذلك انتصاب " غدوة " بعد " لدن " ، واعترض على ذلك بأنّه لم يُسمع عن العرب " لدُ غدوة " ، والجميع متّفق على اختصاص هذا الحكم بـ" غدوة " ، أي نصبها على التميز أو على التشبيه بالمفعول به .

الثاني : مذهب الكثير من النحاة حذف " كان " بعد " لدن "، وحذف النون من "لدن" للتخفيف وليست للإضافة([4]) .

ج- وقوع المصدر ظرفاً

ذهب سيبويه في باب الظرف إلى أنّ المصدر ينصب نصب الظرف على تقدير ظرفٍ مضاف محذوف قبله، ومن ذلك قولك : جئتُ غروبَ الشمس، وتقديره: وقتَ غروبِ الشمس ، فلما حذف المصدر أقام الظرف المضاف إليه مقامه ، واستشهد على ذلك ببعض الأبيات الشعريّة التي سُمعتْ عن العرب :

---

[1]- الكتاب ج1 / 264 .

[2]- شرح النحاس 90 ، انظر كذلك شرح ابن عقيل المجلّد الأوّل 294 .

[3]- الخزانة ج2 / 84 .

[4]- شرح ابن عقيل ج1 / 295 .

1ـ قول الأسود بن يعفر :

أحقّاً بني أبناءِ سلمى بن جندلٍ تهدُدكم إيّاي وَسْطَ المجالسِ([1])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " حقّاً " على الظرف، وجواز مجيء "حقّاً" ظرفاً ــ مع أنّها مصدر ــ لما بين الفعل والزمان من المشابهة، وكأنّه على حذف الوقت إقامة المصدر مقامه، كما تقول: " أتيتك خفوف النجوم ، أي وقت خفوفه. فكأنّ تقديره: أفي وقت حقّ توعدتموني "([2]) . قال سيبويه: " زعم الخليل أنّ التهددّ هاهنا بمنزلة الرحيل بعد غدٍ "([3]) .

2ـ قول العبديّ :

أحقّاً أنّ جيرتنا استقلّوا فنيّتُنا ونيّتُهم فريقُ([4])

فالشاهد فيه نصب " حقّاً " على الظرف ، وفتح " أنّ " لأنّها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف ، والتقدير : أفي حقّ استقلال جيرتنا ([5])

وذهب النحاس إلى أنّ " حقّاً " هنا منصوبة على المصدر لقوله : " أراد حقّاً ذاك" ونصب على المصدر([6]) . وذلك على غير ما أراده سيبويه .

ويروى البيت في شرح السيرافي برواية: (ألم تر أنّ جيرتنا) ، فعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت([7]) .

3ـ قول عمر بن أبي ربيعة :

أألحقَّ أنْ دارُ الرّبابِ تباعدتْ أو انبتَّ حبلٌ أنّ قلْبَكَ طائرُ([8])

والشاهد فيه أيضاً نصب " حقّاً " على الظرف ، وفتح " أنّ " بعده.

4ـ قول النابغة الجعديِّ :

ألا أبلغْ بني خَلَفٍ رسولاً أحقّاً أنّ أخطلكم هجاني([9])

---

[1]- الكتاب ج3 / 135 ، الأغاني ج13 / 24 ، الخزانة ج1 / 193 ، شرح السيرافي ج2 / 78 .

[2]- انظر تحصيل عين الذهب 430 .

[3]- الكتاب ج3 / 136 .

[4]- شرح النحاس 172 ، شرح السيرافي ج2 / 208، شرح الأعلم ج1 / 396 .

[5]- شرح السيرافي ج2 / 209 ، شرح الأعلم ج1 / 468 .

[6]- شرح النحاس 172 .

[7]- شرح السيرافي ج2 / 209 ، انظر كذلك هامش كتاب سيبويه ج3 / 136 .

[8]- ديوان عمر بن أبي ربيعة 101 .

[9]- الخزانة ج4 / 306 .

فالشاهد في البيت نصب " حقاً " وفتح " أنّ " بعدها .

وأجاز سيبويه الرفع في هذه المصادر التي ذكرتْ في الأبيات السابقة، فقال : " فكلُّ هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا ، والرفع في جميع ذا جيّدٌ قويٌّ ، وذلك انّك إنّ شئت قلت : أحقٌّ أنّك ذاهب، وأكبر ظنّك أنّك ذاهبٌ، تجعل الآخر هو الأوّل"([1]) .

وأرى أنَّ الراجح ما ذهب إليه السيرافي في شرحه([2]) فقد زعم بعضهم أنّ سيبويه لا يرفع مثلَ هذا على الابتداء ـ فقصد بذلك " أنَّ " ، لأنّها إذا جاءت في بداية الكلام وجب كسر همزتها ـ، وإنّما يرفعه بالظرف، فقد ذهبوا بكلام سيبويه إلى غير وجهه. والذي يمنعه سيبويه أن تكون "أنّ" التي هي مبتدأة في حكم الإعراب ـ مبتدأة في اللفظ، ولم يمنع أن تكون مبتدأة من طريق الحكم .

والملاحظ أنّ سيبويه لم يذكر أنّه سمع إجازة الرفع من العرب في هذه الأبيات السابقة، فهي مسألة قياسية لم يرد فيها سماع .

الثامنة عشرة : باب حروف الجرّ

لقد كان لتعدد رواية الشاهد الشعري في البيت الواحد ـ في هذا الباب ـ أثر في ظهور بعض القواعد مبيّنة على النحو الآتي :

أ- الجرّ على الغاية

ذهب سيبويه إلى أنَّ " حتّى " تكون حرف جرٍّ ونحو ذلك لقيتُ القومَ حتى عبدِ اللهِ لقيتهُ ، واستشهد على ذلك بشعرٍ لابن مروان النحوي :

أَلْقَى الصَّحيفةَ كيْ يُخفِّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نَعْلِهِ ، أَلقَاهَا

فالشاهد في البيت على هذه الرواية جر" نعلهِ " على الغاية ، وأجاز سيبويه الرفع في " نعله "، فقال : " والرفع جائز كما جاز في الواو وثمّ ، وذلك قولك : لقيتُ القومَ حتّى عبدُ الله لقيتُه، جعلتَ عبدَ الله مبتدأ وجعلتَ لقيتهُ مبنياً عليه كما جاز في الابتداء"([3]).

1- الكتاب ج3 / 135 – 137 .

2- شرح السيرافي ج2 / 209 .

3- الكتاب ج1 / 97 .

ويروى " نعله" بالنصب والرفع[1] لا شاهد في البيت. فنصب "نعله" على أنّ "حتّى" بمنزلة الواو، كأنّه قال : ألقى الصحيفة حتّى نعله : يريد ونعلَه ، كما تقول : أكلتُ السمكة حتّى رأسَها بنصب " رأسها " وتقديره أكلتُ السمكةَ ورأسَها ، ويكون "ألقاها" مكرراً توكيداً، ويجوز أنْ ينصب بإضمار فعل يفسره " ألقاها " كأنّه قال : والزادَ حتّى ألقى نعلَه ألقاها ، كما يقال في الواو وغيرها من حروف العطف. كأنّك قلت: وألقى نعله ألقاها. ويجوز رفع " نعله " بالابتداء، ويكون " ألقاها " في موضع الخبر، وتكون الجملة معطوفة على الجملة المتقدّمة.

وذهب الأعلم إلى أنّه جرّ " نعله " على الغاية ، كأنه قال : ألقى الصحيفة والزاد وما معه من المتاع وغيره حتّى انتهى الإلقاء إلى نعله[2] .

وأرى أنّ اختلاف الأوجه الإعرابية في الاسم الذي يلي " حتى " عائدٌ إلى اختلاف النحاة أصلاً فيها ، فهي حرف غير مختص ومن هنا جاء الخلاف في موقع الاسم الذي يليها في الإعراب ، ومثال النحاة المشهور في هذا الباب : (أكلتُ السمكةَ حتى رأسها) بجواز الحالات الثلاثة في " رأسها " : الرفع على الاستئناف والنصب على العطف والجر على أنْ تكون حتى حرف جرٍ .

ب ـ :الجرّ بـ " ربّ " المحذوفة

لقد اختلف النحاة في " ربَّ " ، فذهب الكوفيون إلى أنّه اسم . وذهب البصريون إلى أنّه حرف جر[3] ، واختلفوا كذلك في عملها فمذهب الكوفيين أنَّ واو ربَّ تعمل في النكرة الخفض بنفسها، وإليه ذهب أبو العباس المبرّد من البصريين . وذهب البصريون إلى أنَّ واو " ربَّ " لا تعمل، وإنّما العمل لـ " ربَّ " مقدّرة[4] .

وذهب سيبويه إلى جواز الجر بـ " ربَّ " المحذوفة، واستشهد على ذلك بقول امرئ القيس :

ومثلِكِ بِكْراً قد طَرَقْتُ وثيّباً فألْهَيْتُها عن ذي تمائمَ مُغْيَلِ[5]

1- شرح السيرافي ج1 / 411–412 .

2- شرح الأعلم ج1 / 50 ، الخزانة ج1 / 445 ، ج4 / 140 ، والشاعر عند البغدادي هو أبو مروان النحوي .

3- الإنصاف ج2 / 832 .

4- نفسه ج1 / 376 .

5- ديوان امرئ القيس ص 42 ، شرح النحاس 128، شرح الأعلم ج1 / 294 ، شرح ابن عقيل المجلّد الثاني 36 ، ويروى " ومرضعاً ".

فالشاهد في البيت جر " مثل " بـ " ربَّ " المضمرة ، قال سيبويه: " أي رُبَّ مثلِك"([1]) .

ويروى " مثل " بالنصب، قال سيبويه: " ومن العرب من ينصبه على الفعل"([2]). وعلى ذلك يخرج من هذا الباب وهو الجر بـ " ربَّ " المحذوفة.

ومثل قول الشاعر :

ومِثْلِكِ رَهْبى قد تركتُ رَذيّةً تُقلّبُ عينَيْها إذا مَرَّ طَائِرُ

فالشاهد فيه كسابقه جر " مثل " بـ" ربَّ " المحذوفة . ويروى نصباً([3]) وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت من حيث الجر بـ "ربّ " المحذوفة. والنصب يكون بالفعل بعده " تركتُ "، وتقديم المفعول لغرضٍ بلاغي .

وذكر ابن عقيل في شرحه أنّه لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلاّ في "ربَّ" بعد الواو، وقد ورد بعد الفاء و" بل " قليلاً ، ومثاله بعد الفاء قول الشاعر ، وهو بيت امرئ القيس " فمثلِك حُبلى "([4]) .

وأرى أنَّ أنسب الأوجه في البيتين السابقين النصب في "مثلَكِ "، لأنَّ الاسم هنا متعلق بالفعل بعده " طرقتُ " و " تركتُ " وتقديم المفعول على الفعل والفاعل لغرضٍ بلاغي، ولا يمكن أنْ تقاس على قول العرب: ربَّ أخٍ لك لم تلده أمّك، لأنَّ " أخٍ " نكرة غير متعلقة بالفعل "تلده" من حيث العمل، لأنَّه استوفى مفعوله. ومما يؤيد ذلك أيضاً رواية الديوان بالنصب في بيت امرئ القيس([5]) :

فمثلَك حبلى قَدْ طَرَقتُ ومرضعٍ فألهيتها عن ذي تمائمَ مُحولِ .

التاسعة عشرة : ما ينتصب على " التعظيم و المدح والشتم "

لقد كان لتعدد رواية موطن الشاهد في البيت الواحد أثر في ظهور بعض القواعد في هذا الباب مبينة على النحو الآتي :

1- الكتاب ج2/ 164 .

2- المرجع السابق نفسه .

3- الكتاب ج2/ 164 .

4- شرح ابن عقيل المجلّد الثاني 36 .

5- ديوان امرئ القيس 42 .

أ- النصب على المدح

ذهب سيبويه إلى جواز نصب ما يراد به المدح على إضمار فعلٍ تقديره "أمدحُ" وأفرد لذلك باباً في كتابة سمّاه: باب ما ينتصب على التعظيم والمدح([1]). ونحو ذلك قراءة بعض العرب " رَبَّ " بالنصب في قوله تعالى: " الحمدُ لله ربَّ العالمين "([2])، ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ: " لكن الراسخونَ في العلم منهمُ والمؤمنون يؤمنون بم أُنزِل إليك وما أُنزِل من قبلك والمقيمين الصلاةَ والمؤتون الزكاة "([3]). فرفع المؤتون، لأنّه محمول على الابتداء. واستشهد على ذلك بشعرٍ ينسب للخرنق بن هفّان :

لا يبعَدَنْ قومي الذينَ هُمُ　　　سمُّ العُداةِ وآفةُ الجزرِ
النازلينَ بكلِّ مُعتَركِ　　　والطيّبونَ مَعَاقِدَ الأزْرِ ([4])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " النازلين " على المدح، ورفع "الطيبون" على إضمار مبتدأ، فرفع الطّيّبين كرفع المؤتين ، أي على الابتداء. وزعم يونس أنّ من العرب من يقول : " النازلون بكلّ معتركٍ والطيبين "([5]) . فرفع "النازلون" على إضمار مبتدأ ، أي هم الطيبون ، ونصب " الطيبين " على إضمار فعل، أي أمدح .

وروى النحاس البيت بنصب " النازلين " و " الطيبين "، والنصب عنده على المدح كأنه قال: أعني أو أمدح النازلين وأعني الطيبين. وذكر رواية الرفع "والطيبون"، على تقدير: وهم الطيبون ([6]) .

وأرى أنّ الراجح هنا نصب " النازلين " على المدح ونصب "الطيبين" عطفاً على السابق ، فعرف النحاة يقتضي الأخذ بالظاهر ولا حاجة لتقدير محذوف، وهو المبتدأ.

---

[1]- الكتاب ج2 / 62 .

[2]- الآية 1 من سورة الفاتحة ، وقرأ بالنصب زيد بن علي وطائفة . انظر تفسير أبي حيّان ج1 / 19 .

[3]- الآية 162 من سورة النساء . وقرأ ابن جبير وعمر بن أبي عمرو : " والمقيمون " بالرفع . وكذا هو مصحف ابن مسعود ، وروي أنّها كذلك في مصحف أبيّ . انظر تفسير أبي حيّان ج3 / 395 .

[4]- الكتاب ج1 / 202 ، ج2 / 64 . أمالي ابن الشجري ج1 / 344 . الخزانة ج2 / 301

[5]- الكتاب ج2 / 64 .

[6]- شرح النحاس 116 ، انظر الإنصاف ج2 / 469 .

ب- النصب على الذم والشتم

ذهب سيبويه إلى جواز النصب على الذم والشتم وجعله من حيث الحكم بمنزلة المدح، إلاّ أنَّ السابق نُصب على إضمار (أمدح)، والتالي نُصب على إضمار (أذمُّ) أو (أشتم)، واستشهد على ذلك بقول ابن خيّاط العُكليّ :

وكلُّ قومٍ أطاعُوا أمْرَ مُرْشِدِهِمْ   إلاّ نُميْراً أطاعتْ أمرَ غاوِيها

الظّاعِنين ولمّا يُظْعِنُوا أحداً   والقائِلونَ لِمَنْ دارٌ نُخليّها ([1])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " الظاعنين " على إضمار أذمُّ أو أشتم، ورفع " القائلون " على إضمار مبتدأ .

وذكر جواز "رفع الظاعنون " ونصب " القائلين "، قال سيبويه : " ومن العرب من يقول: الظاعنون والقائلين، فنصبه كنصب الطيبين، إلاّ أنّ هذا شتمٌ لهم وذمٌّ كما أنّ الطّيبين مدحٌ لهم وتعظيمٌ. وإنْ شئت أجريت هذا كلّه على الاسم الأول، وإن شئت ابتدأته جميعاً فكان مرفوعاً على الابتداء. كلُّ هذا جائز في ذين البيتين وما أشبههما، كلُّ ذلك واسعٌ "([2]) .

وجاء في الإنصاف أنّه رفع " القائلون " على الاستئناف، ولك أن ترفعها جميعاً، ولك أن تنصبها جميعاً، ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني، لا خلاف في ذلك بين النحويين ([3]).

وروي البيت بنصب كل من " الظاعنين " و " القائلين "([4])، فيكون نصبه "الظاعنين" على الذم، لأنّه قال: أعني أو أذم، ونصب " القائلين " على العطف .

ومثله قول أميّة بن أبي عائذ :

ويأوي إلى نِسْوةٍ عُطّلٍ   وشعثاً مراضيعَ مثلِ السَّعالي([5])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " شعثاً " على إضمار " أذمُّ " أو "أشتم".

---

[1]- الإنصاف ج2 / 470 .

[2]- الكتاب ج2 / 64 -65 .

[3]- الإنصاف ج2 / 471 .

[4]- شرح السيرافي ج2 / 20 .

[5]- الكتاب ج2 / 66 .

قال سيبويه: " كأنّه حين قال: " إلى نسوةٍ عُطّلٍ " صرنَ عنده ممن عُلم أنّهنّ شعثٌ ، ولكنّه ذكر ذلك تشنيعاً لهنّ وتشويهاً ([1]) .

وذهب صاحب الخزانة إلى أنّ نصب " شعثاً " بفعل محذوف على الاختصاص([2]).

ويروى البيت " وشعثٍ "([3]) عطفاً على " عُطّلٍ " لا شاهد .

ويروى البيت برواية أخرى([4]) :

له نسوةٌ عاطلاتُ الصدو ... ر عوجٌ مراضيعُ مثلُ السّعالي

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت أيضاً .

ومنه قول عروة الصعاليك:

سقَوْني الخمْرَ ثمّ تَكنفُوني ... عُداةَ اللهِ من كَذِبٍ وزُورِ ([5])

فالشاهد في البيت نصب " عُداة " على الشتم ، ويروى بالرفع على القطع والابتداء، أي : هم عُداة الله . وعلى ذلك فلا شاهد .

ومنه قول النابغة :

لَعَمْرِي وما عَمْري عليَّ بهيِّنٍ ... لقد نَطقَتْ بُطلاً عليَّ الأقارِعُ

أقارِعُ عَوْفٍ لا أُحاوِلُ غيرَها ... وُجوهَ قُرودٍ تَبتغي مَنْ تُجادِعِ([6])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " وجوه " على الذم، وأجاز سيبويه الرفع في " وجوه " على القطع والابتداء ، فقال: " زعم يونس أنّك إنْ شئتَ رفعت على الابتداء ، تُضمرُ في نفسك شيئاً لو أظهرتهُ لم يكن ما بعده إلاّ رفعاً "([7]) .

ومثله قول الفرزدق :

كم عمّةً لك يا جَرِيرُ وخالةٍ ... فدعاءَ قد حلبتْ عليَّ عِشاري

شغّارةً تَقِذُ الفصيلَ برجلِها ... فطّارةً لقوادمِ الأبكارِ ([8])

1- الكتاب ج2 / 66 .

2- الخزانة ج4 / 66 .

3- الكتاب ج1 / 339 .

4- شرح السيرافي ج1 / 148 . انظر كذلك ديوان الهذليين ج2 / 184 .

5- ديوان عروة 90 ، وفيه : " سقوني النسء " .

6- شرح النحاس 118، أمالي ابن الشجري ج1 / 344 ، الخزانة ج1 / 426 .

7- الكتاب ج2 / 70 – 71 .

8- ديوان الفرزدق 451 ، الخزانة ج3 / 226 ، ابن يعيش / 133 .

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " شفّارة " و " فطّارة " على الذم([1])، قال سيبويه : " جعله شتماً ، كأنّه حين ذكر الحلب فصار من يخاطب عنده عالماً بذلك ، ولو ابتدأه وأجراه على الأول كان ذلك جائزاً عربيّاً "([2]) . وقصد بذلك جواز الرفع على القطع والابتداء .

ومثله قول حسّان بن ثابت :

حارِ بن كعبٍ ألا أحلامَ تزجركـم   عنّي وأنتمْ مِنَ الجوفِ الجَماخرِ
لا بأسَ بالقومِ مِنْ طُولٍ ومِنْ عِظَمٍ   جسمُ البِغَالِ وأحْلامُ العَصَافيرِ([3])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية رفع " جسمُ " على القطع والابتداء، قال سيبويه: " فلم يرد أنْ يجعله شتماً ولكنّه أراد أنْ يعدد صفاتهم ويفسّرها ، فكأنّه قال: أمّا أجسامهم فكذا وأمّا أحلامهم فكذا "([4]). وذهب الخليل إلى جواز النصب على الفعل، قال سيبويه : "وقد يجوز أنْ ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحاً ولا ذمّاً ولا شتماً مما ذكرت لك "([5]).

وأرى أنّ المعنى يستوجب النصب بالفعل المحذوف، لأنّ العرب إذا لجأت إلى الذم لا تذكر الفعل، ويكون الذمُّ بالمعنى أقوى وهذا ما يبدو من ظاهر المعنى في الأبيات السابقة. وهذا ما ذهب إليه المبرد من حيث أنّ النصب في مثل هذا بفعلٍ تقديره "أعني" وما أشبهه من الأفعال، وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم([6]). ومما يؤيد ذلك أيضاً ما جاء عند السيرافي في شرحه، قال: " يريد أنّه لم يجعله شتماً من طريق اللفظ، وإنّما هو شتمٌ من طريق المعنى، وهو أغلظ كثيراً من الشتم "([7]) .

ج- النصب بالفعل الذي يُحذف لكثرة الاستعمال

ذهب سيبويه إلى جواز حذف الفعل الناصب لكثرة الاستعمال ، وعقد لذلك باباً سمّاه : باب ما يُحذف الفعل لكثرته في كلامهم حتّى صار بمنزلة المَثل ، ومن

[1]- شرح النحاس 118 ، انظر كذلك شرح ابن عقيل المجلد الأول 226 .
[2]- الكتاب ج2 / 73 .
[3]- ديوان حسّان بن ثابت 213 ، ابن يعيش ج2 / 102 ، أمالي ابن الشجري ج2 / 80 .
[4]- الكتاب ج2 / 74 .
[5]- المرجع السابق.
[6]- الكامل للمبرد ج2 / 44 .
[7]- شرح السيرافي ج1 / 555 .

ذلك قولك : هذا ولا زَعَماتِك . أي لا أتوهَّمُ زَعَماتِك، واستشهد على ذلك بشعرٍ لذي الرُّمَّة:

ديارَ ميّةَ إذ مَيٌّ مُساعفةٌ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ([1])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " ديار " بإضمار فعل تقديره: أذكرُ ديارَ ميّةَ، قال سيبويه: " كأنّه قال: اذكُرُ ديارَ ميّةَ . فحذف الفعل الناصب " اذكــر " لكثرة ذلك في كلامهم ([2]) .

وذكر سيبويه أنّ من العرب من يرفع الديار على أنّها خبر، كأنّه يقول: " تلــك ديارُ فلانة "([3]). وعلى رواية الرفع لا شاهد في البيت .

وأيّده النحاس في ذلك ، فنصب " ديار " على تقدير: اذكرْ ديار ميّــة، ويجــوز الرفع على معنى هذه ديارُ ميّة ([4]) . وأرى أنّ النصب أولى ــ في مثل هذا الموضع ــ من الرفع ، لأنّ الشاعر في موقف يتطلّب الذكر ، فحذف الفعل . وهذا ما نجــده عند المبرد حين ذهب إلى أنّ أكثر العرب تنصب بيت ذي الرّمة هذا، لأنّه لمّا ذكر ما يحنُّ إليه ويصبو إلى قربه، أشاد بذكر ما قد كان ينبغي([5]) .

العشرون : نصب الفعل المضارع

ذهب النحاة إلى أنّ حق المضارع النصب إذا لم يُسبق بجــازم أو ناصــب، وينصب إذا صحبه حرف ناصب، وهو (لنْ ، أو كي ، أو أنْ ، أو إذنْ) نحو : لنْ أضربَ، وجئتُ كي أتعلّمَ، وأريدُ أنْ تَقُومَ، وإذنْ أُكرمَكَ في جواب من قــال لــك : آتيكَ. ولقد كان لتعدد رواية موطن الشاهد في البيت الواحد أثر في ظهــور بعــض القواعد في هذا الباب موضحة على النحو الآتي :

أ- النصب بعد الفاء بــ " أنْ " مضمرة

أجاز جمهور النحاة انتصاب الفعل المضارع بأن مضمرة وجوبــاً بعــد فــاء السببية، وواو المعية على أنْ يسبقا بنفي أو طلب([6]) .

---

[1]- ديوان ذي الرّمة ص3 ، الخزانة ج 1 / 378 ويروى " تساعفنا " ، شرح السيرافي ج1 / 548 والشاهد في قوله " ميٌّ " فرخّم في غير النداء .

[2]- الكتاب ج1 / 280 .

[3]- المرجع السابق نفسه ج1 / 281 .

[4]- شرح النحاس 91 .

[5]- الكامل ج2 / 46 .

[6]- الأساليب الإنشائية في النحو العربي ، عبد السلام هارون ص 30 .

وذهب سيبويه كذلك إلى أنّ انتصاب الفعل المضارع بعد الفاء ينتصب على إضمار " أنْ " ، قال سيبويه: " اعلم أنَّ ما انتصب في باب الفاء يَنتصب على إضمار (أنْ)"([1]) . واستشهد على ذلك بشعر يُنسب للفرزدق:

ما أنتَ من قيسٍ فتنبحَ دونَها ولا مِنْ قَسيْمٍ في اللّها والغلاصمِ([2])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " تنبح " على إضمار " أنْ "، ومثله قوله تعالى: " لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُتُوا "([3])، وأجاز الرفع على القطع، قال سيبويه: " وإنْ شئت رفعت على قوله :

* فنُرجّي ونُكثرُ التأميلا * "([4]) .

فالشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعه، كأنّه قال: فنحنُ نرجّي([5]) . ومن الملاحظ أنَّ رواية الرفع التي ذكرها سيبويه في البيت لون من ألوان القياس الذي كان يلجأ إليه.

ومنه قول النابغة الذّبيانيّ :

ولا زالَ قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوَسْميِّ جَوْدٌ ووابلُ
فيُنْبتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنَوّراً سأُتْبِعُهُ مِنْ خيرِ ما قالَ قَائِلُ([6])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية رفع " فينبت " ولم يجعله جواباً . ولكنّه استأنف فرفع ، فكأنّه قال : فهو ينبت([7]) .

وذكر بعد ذلك جواز النصب على إضمار " أنْ " ، قال سيبويه : " ولو نصب هذا البيت قال الخليل لجاز ، ولكنّا قبلناه رفعاً "([8]).

---

[1]- الكتاب ج3 / 28 .

[2]- ديوان الفرزدق ص856 برواية " في الرؤوس الأعاظم " ، انظر كذلك شرح النحاس 160 .

[3]- الآية 36 فاطر .

[4]- الكتاب ج3 / 33 . نسبه سيبويه لبعض الحارثيين وتمامه :

غير أنّ لم تأتنا بيقين فنرجّي ونكثر التأميلا . الكتاب ج3 / 31 .

انظر كذلك ابن يعيش ج7 / 36 ، الخزانة ج3 / 606 ، 615 .

[5]- شرح النحاس 159 . انظر هامش كتاب سيبويه ج3 / 31 عبد السلام هارون .

[6]- ديوان النابغة 62 ، الأعلم ج1 / 422 .

[7]- شرح النحاس 160 ، شرح السيرافي ج2 / 57 .

[8]- الكتاب ج3 / 36 – 37 .

وذكر المبرّد أنّه لو جعله جواباً لقوله " فلا زال " كان وجهاً جيّداً([1]). وفي هذا الرأي تأكيد لما ذهب إليه سيبويه من حيث جواز الوجهين النصب والرفع في " يُنبتْ".

وأرى أنّ سبب تفضيل وجه الرفع في " يُنبت " عند النحاة ، لأنّه خبر للفعل " لا زال . وهذا ما مال إليه الخليل .

ومن ذلك شعر ينسب لبعض الحجازيين:

فما هو إلاّ أنْ أراها فُجاءةً فأَبْهَتُ حتّى ما أكادُ أُجيبُ([2])

فالشاهد في البيت رفع " أبهتُ " على القطع ، وأجاز النصب حملاً على أنْ ، قال سيبويه عن الخليل : " أنتَ في أُبهت بالخيار ، إنْ شئت حملتها على أنْ ، وأنْ شئتْ لم تحملها عليه فرفعتَ ، كأنّك قلت : ما هو إلاّ الرأي فأُبهتُ "([3]) .

وذهب النحاس إلى أنّ رفع " أبهت " على تقدير فإذا أنا أبهتُ والنصب على قوله: " فما هو إلاّ " الرأي فأبهتَ لما قوي أنْ يكون الأول اسماً نصب الآخر([4]) .

والوجهان ــ النصب والرفع ــ في " أبهت " سواء فإذا نصب فعلى إضمار أنْ، وإذا رفع فعلى القطع والابتداء .

وأجاز سيبويه أنْ تشرك ما بعد الفاء بما قبلها، أو تنصب على إضمار أنْ ، قال سيبويه : " وتقول ألم تأتنا فتحدِّثنا ، إذا لم يكن على الأوّل . وإنْ كان على الأوّل جزمتْ "([5]) . واستشهد على ذلك بشعرٍ يروى على الوجهين: النصب والجزم:

ألم تَسألْ فتُخْبِرَكَ الرسومُ على فِرْتاجَ ، والطَّلَلُ القديمُ([6])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " تخبرك " على إضمار أنْ بعد الفاء، وذهب سيبويه بعد ذلك إلى جواز الجزم، قال سيبويه: " وإنْ شئتَ جزمتَ على أوّل الكلام "([7]) .

---

[1]- المقتضب للمبرّد ج2 / 21 .

[2]- يروى لعروة بن حزام ، ابن يعيش ج7 / 38 ، الخزانة ج3 / 115 ، ويروى لكثيّر عزّة في أمالي ابن الشجري ج1 / 54 .

[3]- الكتاب ج3 / 53 – 54 .

[4]- شرح النحاس 163 .

[5]- الكتاب ج3 / 34 .

[6]- شرح النحاس 160 ، لم ينسب البيت في الكتاب ، ونسبه السيرافي في شرحه ج2 / 152 للشاعر البرج بن مُسهر .

[7]- الكتاب ج3 / 34 .

ب ــ النصب بأنْ مضمرة بعد الواو

لقد اختلف النحاة في تسمية هذه الواو، فسمّاها البصريون واو المعيّة، وسماها الكوفيون واو الصرف([1]) .

وذهب سيبويه إلى أنّ جواز نصب المضارع بعد الواو، ونحو ذلك : لا تأكلِ السَّمكَ وتَشربَ اللبنَ، بنصب المضارع بعد الواو، قال سيبويه : "لأنَّه أراد أنْ يقول له: لا تجمعْ بين اللبن والسَّمك، ولا ينهاه أنْ يأكل السَّمك على حِدَةٍ ويشربَ اللبن على حِدَةٍ ، فإذا جزم فكأنَّه نهاه أنْ يأكل السَّمك على كلِّ حال أو يشربَ اللبنَ على كلِّ حال"([2]). واستشهد على ذلك بشعرٍ لكعب الغنويّ :

وما أنا للشيء الذي ليسَ نافِعي ويَغْضَبَ منه صاحِبي بقَؤُولِ([3])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية نصب " يغضب " على إضمار أنْ، وأجاز الرفع في يغضب، قال سيبويه: " والرفع أيضاً جائزٌ حسنٌ "([4]) على القطع والاستئناف .

وذهب النحاس إلى أنَّ البيت حُجّة لنصب ويغضب لأنّه جواب نفي ، تقديره وما أنا بقؤول للشيء غير النافع ولأن يغضب منّي صاحبي. أي لستُ بقؤول لما يؤدي إلى غضبه، لأنّه لا يقول الغضب وإنّما يقول ما يؤدي إلى الغضب ، ويجوز ويغضبُ، عطفاً على صلة الذي، وهو أظهر وأحسن([5]) .

وهنالك خلاف بين العلماء في تفسير الناصب للمضارع بعد الواو: فالنصب عند سيبويه على إضمار " أنْ "([6])، وذهب أبو عمرو الجرمي من البصريين إلى أنَّ النصب بالواو نفسها، وعلّة ذلك خروجها من باب العطف. أمّا الكوفيون فقد عدّوا الفعل منصوب على الصرف ، ومثال ذلك: " لا تأكل السمكَ وتشربِ اللبنَ "، فالمراد هو النهي عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين([7]) .

---

[1]- معاني القرآن للفراء ج1 / 34 .

[2]- الكتاب ج3 / 43 .

[3]- ابن يعيش ج7 / 36 ، الخزانة ج3 / 619 .

[4]- الكتاب ج3 / 46 .

[5]- شرح النحاس 162 .

[6]- الكتاب ج3 / 46 .

[7]- الإنصاف ج2 / 555 .

وقد بيّن الفراء معنى الصرف بقوله: " فإنْ قلت : وما الصرف ؟ قلت : أن تأتي بالواو معطوفةً على كلام في أوّله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عُطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف "([1]) .

وأرى أنَ الراجح ما ذهب إليه سيبويه من بين النحاة من حيث النصب بـ "أنْ" المضمرة بعد الواو ، لأنَّ الواو حرف غير مختص وعندها لا يقوى على العمل، وعرف النحاة يقتضي كذلك اختصاص الحرف من أجل العمل بنفسه .

ج- النصب بأنْ مضمرة بعد أو

ذهب سيبويه إلى أنَّ نصب الفعل المضارع بعد " أو " على إضمار " أنْ " كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يستعمل إظهارها كما لم يستعمل في الفاء والواو . واستشهد على ذلك بشعرٍ يروى لامرئ القيس :

فقلتُ لهُ لا تَبْكِ عينُك إنَّما   نُحاوِلُ مُلْكاً أو نَموتَ فنُعْذَرا([2])

فالشاهد على هذه الرواية نصب " نموت " على إضمار أنْ بعد الواو، وأجاز الرفع، قال سيبويه: " والرفع عربيٌّ جائز على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر على العطف ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول ، يعني أو نحنُ ممن يموت"([3]) .

وذهب ابن جنّي أيضاً في خصائصه إلى أنّ " أو " في " أو نموتَ " صارت عوضاً من " أنْ " المحذوفة([4]) .

وتحدَّث ابن هشام عن المضارع المقرون بالفاء أو الواو فقال : " إذا انقضت الجملتان ثمّ جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو فلك جزمه بالعطف، ورفعه على الاستئناف، ونصبه بأنْ مضمرة وجوباً، وهو قليل. قرأ عاصم وابن عامر : " فيغفرُ لمن يشاءُ " بالرفع ، وباقيهم بالجزم، وابن عبّاس بالنصب "([5]) .

وأرى أنَّ النصب في " نموت " أقوى من العطف على " نحاول " ، لأنَّ المعنى يتضمن السبب وليس العطف. ومما يؤيد ذلك ما جاء عند السيرافي في

1- معاني القرآن للفراء ج1 / 33 .

2- ديوان امرئ القيس 66 ، الخصائص ج1 / 263 ، ابن يعيش ج7 / 22 .

3- الكتاب ج3 / 46 – 47 .

4- الخصائص ج1 / 263 .

5- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري 400 .

شرحه ، قال:" لأنّه لم يرد في البيت معنى العطف ، وإنّما أراد أنّه يحاول طلب الملك إلاّ أن يموت فيعذره الناس من دون ذلك "([1]) .

الحادية و العشرون:باب إنّ وأخواتها

لقد تنوع أثر تعدد الرواية في الشاهد في البيت الواحد ــ في باب إنَّ وأخواتها في كتاب سيبويه ــ بين إعمالها أو عدم إعمالها وكسر همزتها أو فتحها على النحو الآتي:

أ- عمل إنَّ وأخواتها

ذهب النحاة إلى أنَّ " إنَّ " وأخواتها من النواسخ التي تدخل على الجملة ، وهي ليستْ بأفعال وإنَّما شُبِّهت بالفعل لأنَّها عملت عمله([2])، وزعم الخليل أنَّها عملت عملين: الرفع والنصب، فانتصب الاسم بها ورُفِعَ الخبرُ كذلك بها، كما عملت كان الرفع والنصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ . إلاّ أنّه لا يجوز أنْ تقول: كأنَّ أخوك عبدَ الله، تريد كأنّ عبدَ الله أخوك، لأنَّها لا تُصرّف تصرُّف الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يُضمر في كان، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما تعمله بالمبتدأ والخبر وليست بأفعال .

وروى الخليل ــ رحمه الله ــ أنّ ناساً يقولون : إنّ بك زيدٌ مأخوذ ، فقال : هذا على قوله إنّه بك زيدٌ مأخوذ ، وشبّهه بما يجوز في الشعر ، واستشهد على ذلك بشعر باغت بن صريم اليشكري :

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسّمٍ كأنْ ظبيةٌ تعطو إلى وارقِ السّلَم([3])

وزعم الخليل أنّ هذا يشبه قول من قال، وهو الفرزدق :

فلو كنتَ ضبِّيّاً عرفتَ قرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ

---

[1]- شرح السيرافي ج2 / 162 .

[2]- حدد البصريون خمسة أوجه للشبه بينها وبين الفعل : الأول : إنّها على وزن الفعل . الثاني : إنّها مبنية على الفتح . الثالث إنها تقتضي الاسم كما أنّ الفعل يقتضي الاسم . الرابع دخول نون الوقاية عليها كما تدخل على الفعل . الخامس : فيها معنى الفعل ، فمعنى إنّ وأنّ حققت ، وكأنّ شبّهت . الإنصاف ج1 / 77 – 78 .

[3]- الكتاب ج2 / 134 . الإنصاف ج1 / 202، الخزانة ج4 / 364 ، 489 .وجاء في الكامل ج1 / 50 أنّ " ظبية " تروى على ثلاثة أوجه : الجر والنصب والجر ، فأمّ رواية الجر فتخرج على أنّ الكاف حرف جر ، وأن زائدة بين الجار والمجرور . وأمّا رواية النصب فتخرج على أنّ كأن مخففة من الثقيلة ، وقوله " ظبية " اسم كأنْ ، وجملة " تعطو " صفة لظبية ، وخبر كأنّ محذوف ، وأمّا رواية الرفع فتخرج على أنّ " كأنْ " حرف تشبيه مخفف ، واسم كأنّ محذوف ، وظبية : خبره .

فالشاهد في البيت على هذه الرواية رفع " زنجي " على أنّه خبر لكنَّ ، وحذف اسمها، والتقدير: " لكنَّك زنجيٌّ " .

وأجاز سيبويه النصب في " زنجي " ، فقال : " والنصب أكثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكنّ زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي "([1]) .

وذهب النحاس إلى أنَّ اسم لكنّ في هذا البيت مضمر وتقديره : ولكنّك زنجيٌّ عظيمُ المشافرِ([2]) .

وأشار السيرافي إلى أنّه حذف اسم " لكنَّ " ولم يخفف النون لئلا يحوج إلى الإلغاء والعطف. أي : ولكنّك زنجيٌّ . وهو أجود للمعنى من النصب ، ففيه تقريب للمراد يغني عن التأويل ([3]) . و أرى أنَّ هذا على غير ما ذهب سيبويه. ويبدو لي أنّ سيبويه قد فضّل رواية النصب حتى لا يدخل البيت في باب الضرورة ، فمن المعروف أنّ " أنْ " و " كأنْ" المخفّفتين يجوز رفع اسمهما في الشعر وحده وعندها يدخل في باب الضرورة .

ب- مواضع كسر همزة إنَّ وفتحها

ذهب سيبويه إلى أنَّ من مواضع " أنّ " المفتوحة مجيئها على معنى اللام . ونحو ذلك : جئتك أنّك تريد المعروف ، إنما أراد : جئتك لأنّك تريد المعروف ، ولكنّك حذفت اللام واستشهد على ذلك ببيت من الشعر :

وأغفرُ عوراءَ الكريمِ ادّخارَهُ   وأعرِضُ عنْ ذَنْبِ اللّئيْمِ تكرُّماً([4])

فالشاهد في البيت جواز حذف اللام في كلام العرب ، أي لادّخاره . فمن خلال هذا الشاهد استطاع سيبويه أنْ يثبت جواز حذف اللام عند العرب ، ليثبت بعد ذلك جواز حذفها قبل " أنَّ " ، ومن أمثلة حذف اللام قبل " أنَّ " في كتاب الله عزَّ وجل : " وأنّ هذه أمّتكم أمّةً واحدةً وأنّا ربُّكم فاتّقون "([5]) . فروى عن الخليل أنّه قال : قال

---

[1]- الكتاب ج1 / 135 .

[2]- شرح أبيات سيبويه للنحاس 124 .

[3]- شرح السيرافي ج1 / 598 .

[4]- البيت في الكتاب بلا نسبة ج3 / 126 وفي ديوان حاتم 108 وفيه " اصطناعه " بدلاً من " ادّخاره " الكامل للمبرد ج1 / 171 ، شرح السيرافي ج1 / 45. انظر كذلك الخزانة ج1 / 491 .

[5]- الآية 52 من سورة المؤمنين ، قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو بفتح الهمزة وتشديد النون . وقرأ ابن عامر وحده " وأنْ " بفتح الهمزة مع تخفيف النون . وقرأ أهل الكوفة " وإنّ " بكسر الهمزة على الاستئناف ، أو عطفاً على الآية السابقة " إني بما تعملون عليم " . حجة القراءات ،ابن الزنجلة ص 488 .

" أنّ " على حذف اللام، كأنّه قال: ولأنّ هذه أمّتُكُمُ أمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقون ([1]).
واستشهد على ذلك ببيت للفرزدق، وقال إنّه يُنشد على وجهين: علـــى إرادة الـــلام، وعلى الابتداء:

منعتُ تميماً مِنْك أنّي أنا ابنُها وشاعرُها المعروفُ عندَ المَوَاسِمِ

فالشاهد في البيت على هذه الرواية فتح همزة " إنّ " ، لأنّه أراد لأنّي أنا ابنها. وذكر سيبويه سماعاً عن العرب من يقول : " إنّي أنا ابنُها " بكسر همزة " أنّ " على القطع والابتداء ، ومثل ذلك أيضاً من كلام العرب : لبيكَ إنّ الحمدَ والنعمةَ لــك ، وإن شئت قلت " أنّ "([2]) .

وأرى ــ من خلال حديث سيبويه عن البيت ــ أنّ الروايتين متساويتان عنده. فإذا فتح " أنّ " فكأنّه قال : لأنّي أنا ابنها ، وإذا كسرها فعلى القطع والاستئناف وكما هو معروف أنّ " إنّ" إذا وقعت في بداية الجملة وجب كسر همزتها.

وقد حدد النحاة مواضع كسر همزة " إنّ " في تسعة مواضــع علــى النحــو الآتي([3]):

الأول : في ابتداء الكلام، نحو قوله تعالى : " إنّا أنزلناه " { القدر : 1 } .

الثاني : أن تقع في أوّل الصلة، نحو قوله تعالى : " وآتيناه مــن الكنــوز مــا إنّ مفاتحه لتنوء " { القصص : 76 } .

الثالث : في أول الصفة ، كمررتُ برجلٍ إنّه فاضل .

الرابع : في أول الجملة الحالية، نحو قوله تعالى : " كما أخرجك ربُّك من بيتــك بالحق وإنّ فريقاً من المؤمنين لكارهون " { الأنفال : 5 } .

الخامس : في أول الجملة المضاف إليها مــا يخــتصُّ بالجُمــل، وهــو " إذْ وإذا وحيثُ"، نحو: جلستُ حيثُ إنّ زيداً جالس .

السادس : أنْ تقع قبل اللام المعلّقة، نحو قوله تعالى : " واللهُ يعلمُ إنّك لرســوله، والله يشهد إنّ المنافقين لكاذبون " { المنافقون : 1 } .

السابع : أنْ تقع محكيّةً بالقول، نحو : " قال إنّي عبد الله " { مريم : 3 } .

---

[1]- الكتاب ج3 / 126 .

[2]- المرجع السابق ج3 / 127 – 128 .

[3]- الأشباه والنظائر للسيوطي ج2 / 63 .

الثامن :أنْ تقع جواباً للقسم، نحو: "حم والكتاب المبين إنّا أنزلناه "الدخان :1-3 }.
التاسع : أنْ تقع خبراً عن اسم عين، نحو : زيدٌ إنّه فاضل .

ج ـ الفرق بين " إنّما " و " أنّما "

ذهب النحاة إلى أنَّ دخول " ما " على " إنَّ " و " أنَّ " يبطلُ عملهـا ، وذكـر سيبويه أنَّ كلَّ موضع تقع فيه " أنَّ " تقع فيه " أنّما "، وذكر كذلك أنَّ ما ابتُدئ بعدها صلة لها كما أنّ الذي ابتدئ بعد الذي صلة له . ولا تكون هي عاملة فيمـا بعـدها، فاتصال " ما " بـ "أنّ" يبطل عمل " أنَّ " ومثلها " إنّ " إذا اتصلت بـ " ما " كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده . فمن ذلك قولـه عـزّ وجـل: " قُل إنّما أنا بشرٌ مثلكم يوحى إليَّ أنّما إلهكم إله واحدٌ "(الآية 10 من سورة الكهف) فاتصال " ما " أبطـل عمل " إنّ " . واستشهد على ذلك بشعر عمرو بن الإطنابة :

أبلغ الحارثَ بن ظالمٍ المو   عدَ الناذر النذورَ عليًا
أنّما تقتل النيامَ ولا تقتل يقظـان ذا سـلاحٍ كمـيّا

فالشاهد في البيت على هذه الرواية فتح همزة " أنَّ " مع اتصالها بـ "ما " على تقدير اللام قبلها ، ومثلها : أنَّ إلهكم إلهٌ واحدٌ ، وأنّك تقتل النيام فهذا عنـد سـيبويه جائز حسن .

ثمَ يذكر في البيت رواية أخرى عن الخليـل : إنّمـا تقتـل النيـام علـى الابتداء([1]) .

وذكر النحاس أنَّ الشاهد في البيت فيه فتح " أنّما " حملاً على أبلغ ، وجريهـا مجرى " أنّ " ، لأنّ " ما " فيها صلة فلا تغيّرها عن جواز الفتح والكسر فيها([2]) .

وأرى أنَّ تفضيل سيبويه لرواية الفتح في إنّما في " أنّما "، لأنّها أقرب إلـى المعنى المراد .

---

[1]- الكتاب ج3/ 129 – 130 .
[2]- شرح أبيات سيبويه للسيرافي ج2/ 192 .

الثانية والعشرون : ما يرتفع بين الجزمين

ذهب النحاة إلى أنّ حقَّ المضارع في باب الجزاء الجزم، وإذا فَصَلَ بين فعل الجزاء وبين جوابه مضارع في معنى الحال كان مرفوعاً، وعقد سيبويه لذلك باباً في كتابه سمّاه: " باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما "([1])، ونحو ذلك : إنْ تأتِني تسألُني أُعطِكَ ، وإنْ تأتِني تَمشي أمشِ معك. وتقدير الكلام : إنْ تأتِني سائلاً يكنْ ذلك، وإنْ تأتِني ماشياً فعلتُ . واستشهد سيبويه على ذلك بشعر لزهير :

ومَنْ لا يَزلْ يستحملُ الناسَ نفسَه   ولا يُغْنِها يوماً مِن الدَّهر يسأمِ([2])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية رفع " يستحمل " وجزم " لا يغني " عطفاً على "لا يزل"، وأجاز الرفع في " يُغني "، قال سيبويه : " ولو رفع يُغنِها جاز وكان حسناً، كأنَّه قال: من لا يزلْ لا يُغني نفسَه "([3]) .

ويبدو لي أنَّ الإشمام بالرفع في " يُغنِها " الذي ذكره سيبويه في البيت من باب الميل إلى الرفع في النطق دون ظهور الحركة في الكتابة، فالبيت وإذا قُرِيء برفع "يغنها" ينكسر الوزن([4]) . ونلاحظ أنَّ النحاة في حديثهم عن البيت السابق لم يتعرَّضوا لجواز الرفع في " يُغنِها " وإنَّما اقتصر حديثهم على رفع " يستحمل " على النحو التالي:

فذكر الأعلم أنّ الشاهد في البيت رفع الفعل المضارع " يستحمل " لأنّه ليس شرطاً ولا جزاء وإنّما هو معترض بينهما خبراً عن يزل لا يزال مستحملاً للناس نفسه ملقياً إليهم بنوائبه يسأم([5]) .

واستشهد المبرّد بهذا البيت في باب ما يرتفع بين المجزومين وما يمتنع من ذلك : ثمّ أورد الشاهد وقال:" يستحمل الناس نفسه إنّما خبر الجزاء ، كأنّه قال : من لا يزل مستحملاً "([6]) .

---

[1]- الكتاب ج3 / 85 .

[2]- ديوان زهير 32 ، شرح القصائد العشر برواية :

ومن لا يزل يسترحل الناسَ نفسه   ولا يعفها يوماً من الذّلّ يندمِ .

[3]- الكتاب ج3 / 85 .

[4]- انظر حول رواية الرفع في البيت شواهد الشعر في كتاب سيبويه خالد جمعة 350 .

[5]- تحصيل عين الذهب ، الأعلم 414 ، انظر كذلك شرح السيرافي ج2 / 65 .

[6]- المقتضب للمبرّد ج2 / 65 .

وذكره السيوطي كشاهد على حكم المضارع المتوسط بين الشرط والجزاء وبيّن فيه من أوجه إعرابية فقال : " وإن توسّط بين الجزاء والشرط مضارع وافقه أي الشرط معنى حال كونه غير صفة وصحّ حذفه أبدل منه إلاّ بأنْ لم يوافقه معنى وقوع حالاً ، ثمّ قال : فالمتوسط " المضارع " لا بدل ولا حال بل موضع نصب على أنّه خبر ومفعول، ومنه قول زهير :

* ومن لا يزل يستحمل الناس نفسه * "([1]) .

والشاهد عند صاحب الدرر في البيت رفع " أن يستحمل " ، لأنّه في موضع نصب على أنّه خبر يزل لأنّه فعل ناسخ([2]) .

ومن ذلك في الشعر قول الراجز يروى بروايتين :

متى أنامُ لا يُؤرِّقْني الكرى ليلاً ولا أسمعُ أجْراسَ المطيّ([3])

فالشاهد في البيت على هذه الرواية جزم " يؤرقني " على جواب الاستفهام، قال سيبويه : " كأنه قال : إن يكن منّي نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرقْني الكريُّ ، كأنّه لم يعد نومه في هذه الحال نوماً "([4]) .

وذهب سيبويه بعد ذلك إلى جواز رفع المضارع إذا كان جواباً للاستفهام، فذكر في البيت رواية أخرى ، قال : " وقد سمعنا من العرب من يُشمُّه الرفع، كأنّه يقول : متى أنام غير مؤرّق "([5]) .

وأرى أنّ الراجح هنا الجزم في " يؤرقْني " ، لأنّ الشرط صريح في هذا الموضع ويجب معه جزم فعل الشرط وجوابه .

والرواية الثانية في البيت تبدو أنّها من باب اللهجات عند بعض القبائل العربية، في حين لم يشر سيبويه إلى ذلك، وأرى أنّ عدم الإشارة إلى صاحب القول عند سيبويه في أثناء الاستشهاد منهج له وهذا ما نلاحظه بكثرة في الكتاب .

---

[1]- همع الهوامع للسيوطي ج4 / 340 .

[2]- الدرر اللوامع ج2 / 79 .

[3]- البيت من الأبيات التي لم تنسب انظر هامش الكتاب ج3 / 95 . الخصائص ج1 / 73 .

[4]- الكتاب ج3 / 95 .

[5]- الكتاب ج3 / 95 .

النتائج :

الأولى : تباينت أسباب تعدد الروايات في موطن الشاهد النحوي في البيت الواحد، فمنها ما يعود إلى رواة الشعر أنفسهم، ومنها ما يعود إلى الشاعر نفسه من خلال الاختلاف في إنشاد الشعر للاعتماد على المشافهة في المرحلة الأولى . وقد تبين كذلك ـــ من خلال الدراسة ـــ أنَّ للنحاة دوراً في التغيير ـــ في بعض الأحيان ـــ فقد كان للحكم المسبق " القاعدة " أثر في توجيه الرواية في موطن الشاهد بما يتناسب مع ما ذهب إليه النحاة من قواعد وأحكام في اللغة .

الثانية : وجدتُ في كتاب سيبويه مجموعة من الأبيات التي تروى بروايتين أو أكثر، ومثل هذه الظاهرة ـــ تعدد الروايات ـــ لم تكن مقتصرة على سيبويه وحده وإنما كانت منتشرة عند الكثير من اللغويين، فالتراث اللغوي قام في معظمه على المشافهة .

الثالثة : جواز الاحتجاج بالشواهد الشعريّة التي تروى بأكثر من رواية، وهذا ما ذهب إليه أكثر علماء العربية، فالشاعر حُجّة، والراوية حُجّة .

الرابعة : أسهم شرّاح الكتاب بشكلٍ خاص والدارسون بشكل عام بنصيب وافر في تغيير الروايات في كتاب سيبويه، في حين تبين من خلال الدراسة أنَّ هذا التغيير لم يطل موطن الشاهد في كثير من الأحيان .

الخامسة : وجدتُ هنالك خلافاً في رواية بعض الشواهد في بعض الدواوين وكتب اللغة من جهة وبين ما يرويه سيبويه في الكتاب من جهة أخرى، فكانت هذه الروايات تنفي الشاهد الذي ذهب إليه سيبويه في بعض الأحيان، مبينة على النحو التالي :

أ- لقد اعتمد سيبويه على بيتٍ ينسب للأعور الشّنيّ (لسنا بالجبالِ ولا الحديدا) في بناء قاعدة العطف على المعنى، ووجدت في بعض كتب اللغة روايةً أخرى من قصيدة مخفوضة الروي تبطل القاعدة في هذا البيت، (لسنا بالجبالِ ولا الحديدِ) .

ب- لقد اعتمد سيبويه على بيتٍ للنابغة الجعديّ (فليس بمعروفٍ لنا أنْ نردُّها) في بيان حكم الاسم المعطوف على خبر ليس ، ووجدت في الديوان رواية تنافي ما ذهب إليه سيبويه، (وما كان معروفاً لنا أنْ نردَّها) .

ج- واستشهد سيبويه كذلك على جواز العطف على التوهم ببيتٍ لزهير بن أبي سُلمى (ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا)، ووجدتُ روايةً في الديوان تتنافى مع ما ذهب إليه سيبويه (ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائيا) بنصب " سابقاً " عطفاً على " مدركَ "، ورواية أخرى في كتب اللغة تُخالف ما ذهب إليه سيبويه من حيث جواز العطف على التوهم في مثل هذا الموضع (ولا سابقي شيءٌ إذا كان حائيا) .

د- ذهب سيبويه إلى أنَّ المصدر قد يأتي ظرفاً، واعتمد في بيان ذلك على بيتٍ ينسب للمفضّل النكري (أحقّاً أنَّ جيرتنا)، ووجدتُ بعض كتب اللغة تروي البيت بروايةٍ تخالف ما ذهب إليه سيبويه في هذا الباب (ألم ترَ أنَّ جيرتنا) .

هـ- ذهب سيبويه إلى جواز نصب الاسم بعد حروف النفي بفعل مُفسَّر، واستشهد على ذلك ببيت لجرير (فلا حسباً فخرتَ به لتيمٍ) ، ووجدتُ أنَّ رواية الديوان (فلا حسبٌ فخرتَ بهِ لتيمٍ) .

و- أجاز سيبويه النصب على معنى الشتم أو الذم قياساً على النصب على المدح، وأثبت ذلك ببيتٍ ينسب لأميَّة بن أبي عائذ (ويأوي إلى نسوةٍ عُطّلٍ وشعثاً)، ووجدت بعد ذلك رواية أخرى في كتب اللغة تبطل الشاهد في البيت (ويأوي إلى نسوةٍ عاطلاتِ الصدورِ) .

ز- أجاز سيبويه خفض الاسم بـ " ربَّ " المحذوفة، واعتمد في ذلك على بيتٍ لامرئ القيس (فمثلِك حبلى قد طرقتُ ومرضعاً)، ووجدت في شرح الديوان رواية تنافي ما ذهب إليه سيبويه (فمثلَكِ حبلى قد طرقتُ ومرضعاً) .

ح- استشهد سيبويه على جواز قلب الألف ياء في الاسم المندوب ببيت لرؤبة (فهي تنادي بأبي وابنيما) ، ويروى في بعض كتب اللغة برواية تبطل الشاهد في البيت (فهي تنادي بأبٍ وابنيما) .

ط- استشهد سيبويه في باب الشرط ببيتٍ لزهير بن أبي سُلمى (من لا يزلْ يستحملُ الناسَ نفسَهُ ولا يغنِها) على جواز رفع المضارع إذا وقع بين فعل الجزاء وبين جوابه فعل يدلُّ على الاستقبال وفيه معنى الحال، فوجدتُ أنَّ الرواية بالرفع في الفعل " يُغنها " لا يستقيم معها الوزن الشعريّ في البيت .

السادسة : معظم الشواهد التي رويت بأكثر من رواية، أشار سيبويه إلـــى أنّهـــا سُمعت عن العرب ولم يحدد الجهة التي سَمع منها. وهنالك كذلك خلاف في نســـبة بعض الأبيات التي رويت بروايات مختلفة عند سيبويه، وبعضها لم يُعرف قائلُها .

السابعة : نَحَتْ الرواياتُ المتعددةُ في موطنِ الشاهدِ الشعري في ثلاثةِ مناحٍ :

المنحى الأول : تركُّزَ في كثرةِ الخلافاتِ والوجوهِ الإعرابيةِ في موطنِ الشاهدِ .

والمنحى الثاني: ولادةُ قواعدَ جديدةٍ لا ضرورةَ لها متمثلةً فـــي قواعـــدِ التـــوهمِ بأشكالِها المختلفةِ .

والمنحى الثالث : تأصلُ قواعدَ جديدةٍ لم تكنْ موجودةً لولا هذا التعددُ في روايـــةِ موطنِ الشاهدِ ، مثلِ :

تعدّي الصفةِ المشبّهةِ إلى مفعولٍ واحدٍ.

نصبِ العلمِ المنادى كالنكرةِ المقصودةِ .

إلغاءِ عملِ " ما " الحجازية .

إجراءِ القولِ مجرى الظنّ .

إلغاءِ عملِ " لا " النافيةِ للجنسِ .

إشراكِ الاسمينِ المناديينِ بحرفِ نداءٍ واحدٍ .

وقوعِ المصدرِ ظرفاً .

وفتح المضعف الآخر في حالة الأمر

الإخبارِ بالمصدرِ عن اسمِ العينِ .... وغيرِها مما هو مثبتٌ في متنِ الدراسة.

المراجع :

ابـــن الجـــزري، مجـــد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد، (1963) **النهاية في غـريب الحـــديث**، تحقيق طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناجي، دار أحياء الكتب العربية.

ابـــن جنـــي، أبـــو الفـــتح عـــثمان بن بحر، (د.ت) **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر ، لبنان .

ابـــن جنـــي، (1954) ســـر صـــناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي .

ابـــن جني، (1386هــ) **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة .

ابـــن خالـــويه، (1977) **الحجـــة في القراءات السبع**، تحقيق عبد العال سالم ، دار الشروق .

ابـــن زنجلـــة، الأمام عبد الرحمن بن محمد، (2001) **حُجة القراءات**، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة .

ابـــن عقـــيل، محمد محيي الدين بن عبد الحميد (1998) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مكتبة دار التراث ، القاهرة.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد الأنصاري، (1981) **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، دار إحياء العلوم، بيروت.

ابـــن هشام الأنصاري، (د.ت) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.

ابـــن مـــنظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، (د.ت) **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابـــن يعـــيش، موفـــق الـــدين يعيش بن علي، (د.ت) **شرح المفصّل**، عالم الكتب، بيروت .

أبو حيان، (1990) **تفسير البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت.

أبــو زيد الأنصاري، (د.ت) **النوادر في اللغة**، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، طبع ونشر دار الشروق – بيروت.

أبــو السعادات، الشريف هبة الله بن علي محمد بن حمزة العلوم،(1930) **أمالي ابن الشجري في آداب اللغة العربية**، تحقيق عبد الخالق مصطفى محمد (د،ن) .

أبــو علــي الفارسي ، (1969) **الإيضاح العضدي**، تحقيق حسن الشاذلي مزهود ، مطبعة دار التأليف ، القاهرة .

أبو الفضل ، محمد بن إبراهيم ، (د.ت) **ديوان امرئ القيس**، دار المعارف ، مصر.

الأثــري، محمــد بهجــة، (1976) **مزاعم بناء اللغة على التوهم**، مطبعة الحجاز، دمشق .

أحمــد إبراهيم سيد أحمد، (1989) **الشاهد النحوي في شعر زهير بن أبي سلمى**، دار الطباعة.

أحمد محمد فليّح، (1994) **جدلية القاعدة والنص في النحو العربي**، رسالة دكتوراة في الجامعة الأردنية.

إزدهــار عــبد الــرحمن الزيّاد ، (1993) **أثر النظرية النحوية في رواية الشواهد الشعرية**، رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية .

الاســتراباذي، رضــى الدين محمد بن الحسن، (1975) **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقــيق محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.

إسماعيل اليوسف، (د.ت) **ديوان الخنساء**، منشورات دار الكتاب، دمشق، سوريا.

الأصــفهاني، أبو الفرج، (1983) **الأغاني**، تحقيق لجنة من الأدباء، الدار التونسية للنشر، تونس.

الأعلــم الشــنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، (1992) **تحصيل عــين الــذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان (د.ن) .

الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (1317) **شرح شواهد سيبويه**، بهامش الكتاب المطبعة الأميريّة، بولاق.

الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (1987) **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (1982) **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (د.ن).

الأنباري، (د.ت) **نزهة الألبا في طبقات الأدبا**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، مصر.

الألوسي، محمد شكري، (1998) **الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر**، شرح محمد بهجة الأثري البغدادي، دار الآفاق العربيّة .

البغدادي ، عبد القادر بن عمر ، (د.ت) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر .

البيضاوي ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي (د.ت) **أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي**، دار الجيل .

الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (1985) **البيان والتبيين** ، مكتبة الخانجي، القاهرة .

ثعلب ، أحمد (1950) **مجالس ثعلب**، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر .

جبران مسعود ، (ط1) **معجم الرائد** ، دار العلم للملايين .

الجرجاني ، القاضي علي بن عبد العزيز ، (د.ت) **الوساطة بين المتنبي وخصومه**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، دار العلم، بيروت.

الجمحي ، محمد بن سلام ، (د.ت) **طبقات الشعراء** ، اللجنة الجامعية لنشر التراث العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت .

جورج غريب ، (د.ت) **ديوان بشار بن برد** ، دار الثقافة بيروت ، لبنان .

الحديثي ، خديجة ، (1974) **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت .

الحديثـــي ، خديجة ، (1981) **موقـــف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف** ، دار الرشيد للنشر ، جامعة الكويت ، الكويت .
الحضـــرمي ، محمـــد بـــن إبراهيم ، (1992) **ديوان النابغة الذبياني** ، تحقيق علي الهروط ، منشورات جامعة مؤته .
الحمـــوز ، عبد الفتاح أحمد، (1985)**الحمل على الجوار في القرآن الكريم** ، مكتبة الرشيد ، الرياض .
الحلواني ، محمد خير ،(د،ت) **الخـــلاف النحوي بين البصريين والكوفيين** ، الناشر دار القلم .
خالد عبد الكريم جمعة ، (1989) **شواهد الشعر في كتاب سيبويه** ، الدار الشرقية.
دار الكتب، (1965) **ديوان الهذليين** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .
رمضـــان عـــبد الـــتواب ، (1982) **بحـــوث ومقالات في اللغة** ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
الـــزجاج ، (1988) **معاني القرآن وإعرابه** ، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب .
الزمخشـــري ، أبو القاسم ، (2001) **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فـــي وجـــوه الـــتأويل** ، دار إحـــياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان .
زهير عبد المحسن سلطان ، (1994) **المؤاخذات النحوية حتى نهاية المائة الرابعة الهجرية** ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي .
ســـعيد صـــناوي ، (د،ت) **ديـــوان الأنصـــار الأحـــوص** ، الديوان ، دار صادر ، بيروت.
ســـيبويه ، أبـــو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، (ط1) **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام هارون –دار الجيل .
الســـيرافي ، أبو محمد بن أبي سعيد ، (1976) **شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق محمد علي سلطان ، مطبعة الحجاز .

السـيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (2001) **الأشباه والنظائر في النحو** ، تحقيق غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية، بيروت .

السيوطي ،جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (1976) **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة .

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ، (1994) **شرح شواهد المغني**، تعليق الشيخ محمد محمود الشنقيطي ، لجنة التراث العربي .

السـيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (1987) **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح محمد جاد المولى بك وآخرين ، المكتبة العصريّة ، بيروت.

السـيوطي ، (1975) **همـع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق عبد السلام هارون ، عبد العال سالم مكرم – دار البحوث العلمية .

الشـاعر ، حسن موسى ، (1992) **اختلاف الرواية في شواهد سيبويه الشعرية** ، (د،ن).

الشنقيطي ، أحمد بن الأمين ،(1985) **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمل الجوامع** ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة .

الشـلقاني ، عـبد الحمـيد ، الأعـراب والرواة ، (د،ت) **صفحات من فلسفة اللغة وتأريخها** ، دار المعارف، مصر .

الطوسي ، محمد ، (1993) **ديوان لبيد بن ربيعة** ، دار الكتاب العربي .

عـبد الباقي ، محمد فؤاد ، (1981) **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** ، دار الفكر .

عـبد الـرحمن البرقوقـي ، (1966) **ديـوان حسـان بن ثابت الأنصاري** ، دار الأندلس، بيروت ، لبنان .

عـبد العال سالم مكرم ، (1987) **شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد** ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

عـبد القـادر الخلـيل ، (1997) ظاهـرة التخلص من التقاء الساكنين في العربية الفصحى ، منشورات جامعة اليرموك المجلد الخامس عشر .

عبد الكريم مجاهد ، (1976) **الكف عن العمل النحوي** ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق .

عزّة حسن ، (ط2) **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي** ، منشورات وزارة الثقافة، دمشق .

العسكري ، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعد ، (1963) **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف** ، تحقيق عبد العزيز أحمد .

عفيف دمشقية ، (1978) **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .

العكبري ، أبو البقاء عبد الله بن الحسن، (1987)**التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد الجاور ، دار الجيل ، بيروت .

الفارقي ، محمد علي بن شيخ علي بن محمد صابر ،(د،ت) **كشّاف اصطلاحات الفنون** ، دار صادر ، بيروت .

فايز محمد ، (1992) **ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، دار الكتاب العربي .

الفرّاء ، زكريا يحيي بن زياد الفراء ، (د،ت) **معاني القرآن** ، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار ، (د،ن) .

الفراهيدي ، الخليل بن احمد (1985) **الجمل في النحو** ، تحقيق فخر الدين قباوة ، بيروت .

فوزي مسعود ، (1986) **سيبويه جامع النحو العربي** ، الهيئة المصرية العلمية للكتاب .

القرطبي ، أبو عبد الرحمن محمد بن احمد ، (د،ت) **الجامع لأحكام القرآن** ، مؤسسة مناهل الرفان ، بيروت .

القيسي ، نوري حمودي ،(1967) **ديوان خفاف بن ندبة السُلمي** ، مطبعة دار المعارف ، بغداد .

القيرواني ، أبو علي الحسن بن رشيق ، (1981) **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان.

القيرواني ، أبو علي الحسن بن رشيق (د.ت) **ما يجوز للشاعر في الضرورة** ، تحقيق رمضان عبد التواب و صلاح الدين الهادي ، دار العروبة ، الكويت.

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، (د.ت) **الكامل في اللغة والأدب** ، مكتبة المعارف – بيروت .

المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، (د.ت) **المقتضب** ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتاب ، بيروت .

محمد حسن آل ياسين ، (1974) **ديوان أبي الأسود الدؤلي** ، بيروت .

محمد الطنطاوي ، (د.ت) **نشأة النحو العربي وتاريخ أشهر النحاة** ، دار المعارف، مصر.

محمد عبد اللطيف حماسة ، (د.ت) **الضرورة الشعرية في النحو العربي** ، مكتبة دار العلوم .

٠٦٢٢٢٩٦

محمد عيد ، (1976) **الرواية والاستشهاد باللغة** ، عالم الكتب .

محمود حسني ، (د.ت) **المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي** ، مؤسسة الرسالة.

المختار ، محمد ولد أباه ، (د.ت) **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** ، منشورات المنطقة الإسلامية للتراث .

المسعودي ، (1988) **مروج الذهب ومعادن الجوهر** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، صيدا ، بيروت .

مطّاع الطرابيشي ، (1974) **شعر عمر بن معد يكرب الزبيدي** ، دمشق .

المعري ، أبو العلاء (ط7) **رسالة الغفران** ، تحقيق عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي ، دار المعارف .

ناصر الدين الأسد ، (1982) **مصادر الشعر الجاهلي** ، دار المعارف .

النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل ، (1977) **إعراب القرآن** ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، بغداد .

النحاس ، أبو جعفر بن محمد بن إسماعيل ، (1986) **شرح أبيات سيبويه** ، تحقيق زهير غازي زاهد ، مكتبة النهضة العربية .

الـــنحاس ، أبـــو جعفـــر بن محمد بن إسماعيل (د،ت) شرح ديوان امرئ القيس ، الناشر وزارة الثقافة ، عمان ، الأردن .
هارون، عبد السلام محمد ، (1985) الأساليب الإنشائية في النحو العربي،(د،ن).
هارون ، عبد السلام محمد ، (1972) معجم شواهد العربية ، مكتبة الخانجي .
واضح الصمد ، (د،ت) ديوان النابغة الجعدي ، دار صادر ، بيروت .
اللغـــوي ، أبو الطيب (1954) مراتب النحويين ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة .

ملحق (أ)

أسماء الشعراء والقبائل التي ينتمون إليها

أسماء الشعراء والقبائل التي ينتمون إليها

اسم الشاعر	اسم القبيلة
إبراهيم بن هرمة	قريش
الأحوص الأنصاري	قحطان
أبو الأسود الدؤلي	كنانة
الأعشى	بكر
الأعور الشَّنّيّ	عبد القيس
امرؤ القيس	كندة
بشر بن أبي خازم	أسد
تميم بن أبي مقبل	هوزان
الجحّاف بن حكيم السُلمي	سليم
جرير	تميم
الحارث بن ظالم	غطفان
حسان بن ثابت	قحطان
الخرنق بن هفّان	بكر
-	سُليم
الخنساء	هوزان
دريد بن الصمّة	الرباب([1])
ذو الرمة	تميم
رؤبة بن العجاج	مُزية
زهير بن أبي سلمى	هوزان
صرمة الأنصاري	العدنانين
عامر بن واثلة	عبد قيس
عبد الله بن همام السلولي	غطفان
عبدة بن الطيب	قحطان
العبدي	قريش
العجير السلولي	أسد
عروة بن الورد (الصعاليك)	مَزْحِج

[1] وهم " تيم ، وعدي ، وثور ، وأشيب "

عروة بن حزام	تميم
عمرو بن الإطنابة	تغلب
عمرر بن أبي ربيعة	غَنيّ
عمرو بن شأس	هوزان
عمرو بن معدى يكرب	قحطان
الفرزدق	هوزان
القطامي	هوزان
كعب بن جعيل	تغلب
كعب الغنوي	قحطان
لبيد بن ربيعة	قُضاعة
ابن مروان النحوي	قحطان
مزاحم العقيلي	هوازن
النابغة الجعدي	هوازن
النابغة الذبياني	تغلب
أبو النجم العجلي	قحطان
النعمان بن المنذر	قضاعة

ملحق الشواهد

القافية	اسم الشاعر	رقم الصفحة
قافية الباء		
الصَّبا	الأعشى	16، 76
بلبيب	أبو الأسود الدؤلي	26
الضَّباب	رؤبة	53
اجتلابا	جرير	56، 126
أجيبُ	عروة بن حزام	70، 142
جانبُ	العجير السلولي	63، 122
غرابها	الأحوص	79، 97
أو كلبا	أبو طفيل	84، 87
رقابا	الحاث بن ظالم	47، 93
ولاعرب	ذو الرمة	53، 140
ولا كلابا	جرير	19، 36، 92
قافية الحاء		
الطوائحُ	الحارث بن نهيك	12
براحُ	سعد بن مالك	94، 87
واستراحوا	سعد بن مالك	129
قافية الخاء		
مستصرخُ	العجاج	84، 146
قافيةالدال		
القصائدا	عقيبة الأسدي	8
الحديدا ، الحصيد	الفرزدق	12، 28، 98
الجدود	جرير	46، 112
أحردا ، مُسردا	كعب بن جعيل	30، 100
أو غداً	كعب بن جعيل	107
الثريد	– –	20
قافيةالراء		